

فلوران التالين . هنري ارقون . بول باكنه .
جان - ماري جوا . يار شونو . نول كلافلان .
أني كريجيل . ألف بليكييه . جاك جاك رورا .
جان مرفيه . شارل رور غيب

المثقفون والديمقراطية

تعريب
الدكتور جميل احمد خليل

المثقفون والديمقراطية

فلوران افتاليون . هنري ارفون . بول باكيه .
جان - ماري بنوا . بيار شونو . بول كلاغال .
آني كريجيل ، أيف بليكيه ، جان - جاك روزا .
جان سرفيه . شارل زور غيب

المثقفون والديمقراطية

تمريب
الدكتور خليل احمد خليل

 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

مكتبة الجامعة اللبنانية

بيروت - الحمراء - شارع العمل رقم ١ - بناية سلام
مكتف : ٨٠٢٢٨ - ٨٠٢٢١٧ - ٨٠٢٢٩٦
بيروت - النصيرية - بناية طاهر - مكتب : ٣١١٣١٠ - ٣٠١٠٣٠
ص : ٧٩١١ / ١١٣ - فاكس : ٧٠٦٦٥٤٤ - ٧٠٦٥٨٠ - ليدو

تقديم

بقلم ميشال بريجان
رئيس الحلقات الجامعية

تقليدياً ، تدعو حقبات التوتر السياسي ، الاقتصادي او الاجتماعي الرأي العام الى البحث في تاريخه عن نماذج لحل الأزمة التي تهدده ، او على الأقل عن اطارات الفكر الواعد بحلول . ويكشف تحليل المجتمعات المعاصرة ، سواء كانت ديمقراطية ام غير ديمقراطية ، عن ظاهرة ثلاثية : التطور المنتظم للتكنولوجيات ، والانحطاط الدائم لللايديولوجيات ، وتراجع الديمقراطيات .

واذا كان الانسان الكلاسيكي ، المخلص الباسكالي ، يريد ان يكون او يعتقد انه آلة بقدر ما هو عقل ، فان انسان عصرنا يفضل ، اليوم اكثر من ذي قبل ، ان يكرّر الاشياء والكلمات على ان يبني المادي والافكار . ان اعادة انتاج المثل تغلب اليوم على البحث عن الآخر ، ويحول الاحترام الحسود دون البحث عن المفارقة . فالانتاج واعادة الانتاج ، هما شعارا المجتمعات الصناعية .

ولا ريب في أن هذا يُفسّر فقدان الشبهة ثقتها في العقائد السياسية ، المتحدرة نسبياً عن شبكيات القرن التاسع عشر . التي تدّعي تفسير كل شيء بصرفها النظر عن كل شيء . ويقود هذا في نفس الوقت الى التساؤل عن الاسباب العميقة للتخلف الثقافي الذي يتهبّد الدول الحديثة . واذا كان التقدم التقني من شأنه ان يشوّه طبيعة ثقافتنا تفنياً وتمزيقاً ، فمن المناسب ، على الفور ، مجابهة التحدي الذي تطلقه الآلات في مواجهة العقل .

ان المثقفين الذين يشكون ، عن طيب خاطر ، من مساويء الفكر التقني ، هم نارة شهود صامتون ، ونارة صانعو هذا الانحطاط . وبعد ان تناسوا الحكمة الديكارتية ،

ظنوا أنه من الأفضل تغيير نظام العالم ، على تغيير رغابهم . انهم بدون قلب ولا روح ، ابتاعوا فلسفات متواصلة الخط - كالماركسية - ، أنشأوا بعيداً عن الوقائع الانسانية ، الاجتماعية والدينية ، المسافلت الباردة والميتة التي نراها تمتد بشكل خطر عام بعد عام .

وبشكل اشد خطراً ، ارتكب بعض المثقفين - وهله خطيئة لا تغفر - خطأ الظن بأن القول كان وحيداً . فحاولوا ، بالكلمات ، خنق الأصوات الروحية المتعددة . لقد عزموا على الغاء تنوع الثقافة وحصرها في احدية لغة معينة . واذا كانت فعالية الانسان الفكرية ليست ، بالتالي ، سوى البنية الفوقية الهشة لظاهرة لا تنتمي الى الطبيعة العقلية وانما تنتمي الى الطبيعة الاجتماعية ، فإنه لا يعود هناك دلالة للفكرة الا من خلال قابليتها للتوصيل ولاجتياز الخطاب البشري .

عندئذ تكمن وحدة حضارة ما ، مجتمع ما ، دولة ما ، في مصطلح معين وليس في ثقافة معينة . وتندرج كل الاكتشافات ، والأبحاث والابتكارات في نفس القالب ، في نفس المنهج ، في نفس الخطاب . ونجد خصوصية العمل العلمي منحلّة في طرائقية *Methodologie* بالغة الغموض بقدر ما نزعهم انها خصوصية شمولية .

وعلى هذه الظاهرة التي تفرض مرتكزات ثقافتنا بالذات ، من خلال تهديدها لتنوع ادوارها ، تشهد امثلة عديدة . فمع تنامي التاريخ وعلم الأصول ، هناك علمٌ نفساني ينكر وجود الروح وينفي رسالتها الشافية . لكن هذا النفي وهذا الرفض ليسا حياديين لا من الوجهة الايديولوجية ولا من الوجهة السياسية . فالروح ، مركز الوجود البشري وبالتالي مصدر الانسانية ، مهملة مرفوضة لصالح قوى لا واعية ، فردية اوجاعية ، يحول وجودها دون السباح للانسان بأن يعيش حياته بحرية . فالوظيفة الطبية مرفوضة لأن الطبيب مماثل لضمّان النظام القائم .

وفي عقلية مماثلة ، هناك اقتصاد معين يرغب في ان يكون مضاداً للاقتصاد ، وهناك فلسفة معينة تقول انه يمكن حب كل شيء ما عدا الحكمة ، واخيراً هناك علم اجتماع معين يرمي الى تدمير المجتمع قبل ان يفهم اواليّاته *Mécansimes* . بكلمة ، هجوم الشك حول أصالة واستقلالية كل علم . ونرى الفنون مناطة بدلالة وبرسالة لا علاقة لها مع الفن . ولا نأخذ اببحاث الانسان وابتكاراته معناها الا اذا اعتبر الانسان موضوعاً اجتماعياً وليس ذاتاً روحية .

والانسان الحديث ، المحروم من تاريخه ، المحظور عليه بناء مستقبله ، صار طريدة سهلة لكل اشكال القهر ، واخذ يتخلى عن ثقافته ببطء . انه مستعد للبقاء اكثر مما هو قادر على الحياة ، يجد في تسهيلات حياة متائلة الشكل حيث تساط الكلمات بمهمة الاعراب عن الاشياء . وحيث يتلاشى تنوع العقل في تكرار لغة ما ، يجد في ذلك كله مبررات وجوده بالذات . لم يعد الانسان الحديث يتمثل حياته في ثقافة ، في أمليزمني . انه يتأثر في كثرة من الأتات بدون حرارة وبدون حياة .

لم يعد لهذا الانسان البدون ثقافة من واقع سوى الواقع الاجتماعي ويظن أنه وجد في جماعات كاللدولة ، الحزب ، النقابة ، الجمعية . . . حلولاً لبؤسه الثقافي . لكن هذه الجماعات عجزت هي الأخرى عن تلبية مهامها لأنها لم تعد تبرر نفسها إلا بقدرتها على إعادة انتاج ذاتها . كذلك من المناسب اكثر من اي وقت مضى . بناء ثقافة انسانية حقاً وحاملة للأمل . بعيداً عن الأنظمة والأيدولوجيات . وفي هذا المنظور ، ليس المثقف قائداً بالمعنى الألماني ولا نبياً بالمعنى الإسلامي . يجب ان يكون سلاحه : الذاكرة والشجاعة .

الذاكرة لأن الثقافة مرادفة للتاريخ ، لأن مثال الماضي ليس دائماً امرأة خادعة . والشجاعة لأنه يجب دائماً على العقل ان يتحدى مصائد المادة وأحاديث المجتمع . ان الفلسفة والتاريخ اللذين اراد البعض - هل هذه مصادفة ؟ - طردها من التعليم الثانوي ، هما القادران وحدهما على تكوين هذه الذاكرة وهذه الشجاعة .

ان الأزمة التي يشهدها مجتمعنا وحضارتنا تستوجب تعميقاً وليس نفي مكاسب الثقافة الغربية . وان اطارات اوروبا العقلية والاجتماعية هي شروط انبعث صحيح . ان المراكز الحقيقية لثقافتنا هي الأزمة الاغريقية - الرومانية القديمة ، القرون الوسطى المسيحية ، انسانية النهضة ، روح الأنوار ، ثورة حقوق الانسان ، الديمقراطية السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية . ولا بد من صون هذه المراكز ومعرفتها وإغنائها .

هذا يفترض ان التربية لا تعلم الأمة Amnésie ولا تقوّض ، لدى الاطفال ، هذه الادارة النقدية المثل التي هي المعرفة المتكررة بالماضي . مفتعلة هي التقطيع بين فكرة التراث ومفهوم التقدم . فالقيمة الجوهرية لثقافتنا هي في بناء عالم تحالف فيه قوى

التراث وقوى التقدم ، ولا تتعاضى . إن روح التقدم يحمي التراث من التحجر . واحترام التراث يحمي التقدم من المجازفة .

ان هذا الفهم للثقافة الذي يقع على طرفي نقيض كل عبارات المادية ، والذي يستوجب مجهود ابداع فكري ولا يرتضي بالتكرار اللفظي يمكنه وحده ان يعيد للانسانية رسالتها النبيلة . كما انها تسمح بانتهاج سياسة ثقافية لا تكون ضحية على مذبح حجة الدولة . لقد قادت اليقوبية الايديولوجية عدة مجتمعات حديثة الى التخلف الثقافي . ولقد آن الاوان للنظر في وقائع العلم والثقافة نظراً فكرياً وليس ميامياً . وللتأكيد ، عالياً وبوضوح ، ان الجمهورية بحاجة الى علماء كما هي بحاجة الى رسامين وشعراء وموسيقيين . يجب النظر الفكري في الثقافة بذاتها ولأجل ذاتها بوصفها قوة ضرورية للوقوف في وجه الدولة عندما تسلّم هذه للأغراء الكلي (Tentation totalitaire) . بهذا الشرط ، ستصبح لكل فرد مجال ابداع وحديه ، ومصدر ثقة في المستقبل .

وبهذه الروحية كانت الحلقات الجامعية Cercles Universitaires قد عقدت في ايار (مايو) ١٩٧٩ ، برعاية الوزير الاول ريمون بار ، ندوة وطنية تأملية ، موضوعها « المثقفون والديمقراطية » . وطموح هذه الندوة ، المنشورة اعيانها في هذا الكتاب ، كان في الأساس تحليل وتعميق الشروط لسير افضل للديمقراطية الفرنسية ، والبرهنة للرأي العام على أنّ التيارات الفكرية ذات الاستلهاج الحر ، كانت تجد بدون وعي سيء وبدون ذهنية ماضوية ، قوة الافئاع والبناء التي يحتاج اليها اهل عصرنا اكثر من أي عصر مضى . واخيراً اتعقدت هذه الندوة تحت شعار الدفاع عن حقوق الإنسان ، عن شرف المواطنين في القرن العشرين . فليس المطلوب تجميد فكر اناس احرار في عقيدة او في اربوذكسية . انما المطلوب ، ونحن ننظر بقلق احياناً الى تطور العالم ، ان نجد جواباً حقيقياً على ثلاثة اسئلة رئيسية في كل فلسفة :

- « ماذا استطيع ان اعرف ؟ » .

- « ماذا عليّ ان افعل ؟ » .

- « ما هو الأمل المتروك لي ؟ » .

هل يوجد صراع بين الديمقراطية والحريات ؟

جان - جاك روزا

■ كان القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، بالنسبة الى عدة بلدان صناعية ، حقبة توسيع وتعميق للديمقراطية من خلال تطور التجمعات الانتخابية . وفي احوال كثيرة ، لم يصبح الاقتراع شاملاً حقاً الا بعد الحرب العالمية الثانية . كما ان حق الاقتراع لا يكتسب الا بعد بلوغ سن معينة تميل الى الانخفاض في السنوات الأخيرة . وفي نفس الحقبة التاريخية ، نلاحظ تزايداً عاماً لتدخل الدولة ليس في كثير من مجالات الانتاج الجماعي التقليدية ، كالدفاع الوطني ، وحسب ، بل في تكاثر الأنظمة والمناقلات التي تضر بالحريات الفردية بخاصة ، ويمكننا التساؤل اذا كانت هذه المقارنة عفوية ، او بخلاف ذلك ، اذا كان لا يوجد منطق للأنظمة الديمقراطية ، كما عرفناها وكما هي في شكلها الراهن ، يؤدي الى خفض للحريات الفردية . وبتعبير آخر ، تبدو الأنظمة الملموسة لتطبيق سيادة مجمل السكان مولدة ، في الواقع ، لأكراهات لا تنمي تزايد في ضغطها على اعضاء المجتمع . فهل توجد أنظمة ديمقراطية اخرى قادرة على التخفيف من ضغط الأكراهات ؟ وهل توجد مجمل الأنظمة الديمقراطية المعروفة أنظمة اقل إكراهاً من سواها ؟ ان المسألة المطروحة هنا هي مسألة التنظيم الديمقراطي الأفضل للسوق السياسية .

اسباب وجود السوق السياسية :

القرارات الجماعية

لا بد لكل مجتمع من الرد على مسألة انتاج بعض السلع والخدمات التي لا يمكن تقديمها بأفضل الشروط إلا في مستوى المجتمع بأسره . فنحن نعترف مثلاً ان الحبز

والحليب او السينا اذا كان انتاجها يتم بواسطة وحدات لا مركزية ذات غاية نفعية . على افضل وجه ، فانه من المحتمل في المقابل ان يكون انتاج وتمويل الدفاع الوطني والقانون افضل وانفع اذا تم بواسطة قرار جماعي .

وبالنسبة الى المصالح التي تقبل الانقسام والتفاوض على نحو جزئي ، ليس من السهل تحصيل اجر المنتج او تعويضه . ويمكن لكل مستهلك ان يأمل باقدام جاره على تمويل الانتاج ، الامر الذي يؤمن له متعة مجانية . هذه هي مآلة المسافر المتخفي . فاذا فرضنا أن بعض المكلفين قرروا تمويل جيش ليضمنوا أمنهم ، فسوف يستفيد كل السكان المجاورين إضافة نسبية من هذا الانتاج حتى دون ان يسهموا فيه . في هذا الوضع ، لكل فرد مصلحة في عدم كشف أفضليته في موضوع الدفاع حتى لا يطلب اليه ان يدفع . ويمكن الحل في اللجوء الى قرار جماعي سيلزم ، بعد إقراره ، كل فرد من اعضاء المجتمع إلزاماً اكراهياً . فسوف يتوجب على كل فرد ان يسهم في تمويله ، وبالتالي له مصلحة في محاولة تغليب وجهة نظره على مستوى انتاج وتوزيع الاعباء المالية في لحظة اتخاذ القرار . ويتعين القرار الديمقراطي المساواتي على اعضاء كل ناخب حقاً مائلاً في اتخاذ هذه القرارات الجماعية . ومبدأ الديمقراطية هو مبدأ الموافقة على دفع الضريبة في سبيل انتاج جماعي . والديمقراطية في اتخاذ القرار هي المقابل الضروري للاكراه الناجم عن الطبيعة الجماعية للخدمة المقدمة اذا اريد اجتناب الاستغلال والقهر في التعامل مع المكلفين او متبجي الخيرات الجماعية . ان المبدأ الديمقراطي يهدف الى ضمان مساواة معينة في الميثاق الاجتماعي .

وفي الواقع لا يوجد خير جماعي صرف ، اي انه من الممكن دائماً ، كلياً او جزئياً ، استبعاد المستهلكين من الاستمتاع بخدمة او مصلحة ، اولئك المستهلكين الذين قد لا يقبلون بدفع ثمنها . ولكن قد تكون باهظة جداً الكلفة العملية لتطبيق الاستبعاد . كذلك فان الانتاج الخاص للخيرات شبه العامة ، وان كان ممكناً ، فهو غالباً ما يكون غير فعال بالمقارنة مع الحل الآخر الذي هو قرار الانتاج الجماعي ، الالزامي للجميع من حيث تمويله .

وعلى اساس قائمة الخيرات « الجماعية » تتحدد بالذات الدولة الدنيا في الاديات . فنشاطاتها هي نشاطات الشرطة ، الداخلية والخارجية ، العدل ، وتحديد القوانين . وكل

هذه الخدمات يكون انتاجها اوفر جماعياً من انتاجها الخاص ، على الأقل في الظروف التي سادت حتى الآن . واذا تبدلت غداً هذه الشروط التقنية وبالتالي شروط السعر والكلفة ، فسوف يتبدل أيضاً توسع الدولة الدنيا . اذن لا يوجد نشاط يكون بطبيعته وبشكل نهائي ، ختتماً الى ميدان القرار الجماعي ، ان الحدود بين الخدمات العامة والخاصة تتبدل حسب العصر والبيئة الاقتصادية .

يتضمن سير الدولة الدنيا ، كما ذكرنا اعلاه ، وجود بنية سياسية لاستعمال المنتوجات والضرائب . وفي جماعات تتجاوز حجماً معيناً . تؤدي هذه البنية السياسية الى مفارقة في الأدوار والى ظهور متجين متخصصين في الخدمات العامة : الرجال السياسيون ، ففي ديمقراطية لبرلمانية ، يقترح هؤلاء المنشئون برامج انتاجية عامة ويحصلون على مطلق تسخّ لهم بتحقيقها . وتتخذ السلف شكل اقتراع يعطي الحق في استعمال لا حق لاحتكار الاكراه المنظم لتحصيل الضريبة .

وللتشديد على وجود تبادل بين السياسة والناخبين ، ووجود وعود عمل مقابل اصوات ، استعملنا عبارة السوق السياسية .

من الخطأ تماماً القول بتعارض لا يقبل الحصر ، كما هو الحال عادة ، بين مجال التبادل التجاري والمجال السياسي ، فهناك في الواقع مجال للتبادل النقدي حيث الخيار لا يلزم الا طرفين ، ومجال المبادلات ذو القرار الجماعي غير النقدي (المالي) الذي يفرض موجبات معينة على جميع اعضاء المجتمع .

الديمقراطية المثالية والحريات

تفترض الديمقراطية المثالية توفر شروط اكتمال السوق السياسية : الشفافية ، غياب السلطة الاحتكارية للمنشئين او احتكار الناخبين ، الحركية والتنافس لاسيما في ظل حرية التعبير . في هذه الظروف ، يخضع المنشئون السياسيون (اصحاب المشاريع) الى سيادة الناخبين المكلفين . ويمكن الاعتقاد ان الضغط الاكراهي على الافراد يكون متعلماً في مجتمع كهذا . لكن الامر ليس كذلك بسبب التباس مفهوم « القرار الجماعي » . فمن المعلوم انه بعد حجم معين للجماعة لا تعود الديمقراطية المباشرة قابلة للممارسة ، فلا بد من الاستعانة بالديمقراطية التمثيلية ، وفي هذه لا يمكن بوجه عام تحقق الاجماع بسهولة ،

ولا بد من الأخذ بقاعدة الأكثرية . ويظهر في هذه الحالة ، ان القرار الجماعي يعكس
افضليات الناخب المتوسط ، ذلك الذي نجده في وسط توزيع خيارات الجسم
الانتخابي^(١) .

وكما يمكن مقدار الخدمة الحاصلة واحداً للجميع . لانه جماعي ، وكما ان الضرائب
لا يمكنها ان تكون واحدة بالتهام لكي تعوض بالذات عن الارضاءات التي يجنيها كل
مكلف . من هذا الانتاج ، فان القرار الجماعي يحدد ضرورة تناقل الثروات بين
المكلفين . والبعض سيكون خاسراً من معاناته الاكراه الجماعي . وان كثرة التناجات
والتنظيمات التي تمر من خلال قرار جماعي تؤدي بسبب ذلك الى زيادة في الضواغط . انها
تخفف الحريات . بيد ان الانخفاض اقل مما هو عليه في أنظمة الديمقراطية المباشرة .
ويكون الاكراه عانداً في الأنظمة التي تسودها قاعدة الاجماع لاننا نجد فيها شروط التبادل
الفردية الحر .

الديمقراطية الواقعية واتساع السوق السياسية :

الديمقراطية الكلية ام الديمقراطية الحرة ؟

لا يجوز اجراء مقارنة السوق الاقتصادية والسوق السياسية استناداً الى الوضع
الفعل للاولى والشروط المثالية للثانية . ويذهب البعض الى القول ان السير الحر للأسواق
الاقتصادية هو سير « بري » بمعنى ان الوحشية الفردية واستغلال الآخرين يسودانها تماماً ،
دون اي حد من اي نوع . ويدل هذا القول على نقض كامل لما تكون عليه السوق . ذلك
ان سيره يفترض ان تتحدد مسبقاً حقوق المتبادلين اي حقوق الملكية . وترتب على ذلك
ان السرقة او الاستيلاء يكونان مبدئياً مستبعدين . وهما كذلك في الممارسة بمقدار ما توجد
شرطة تفرض القانون . عندئذ يكون التبادل طوعياً ويعبر عن نفع مشترك بين المتبادلين .
وكذلك فان السوق تحدد الاكراه بقدر ما يكون سيرها حسناً وبقدر ما تكون الأجهزة
الجماعية للقانون وللشرطة ناتجة بشكل مناسب عن النظام السياسي او معمول بها بشكل

١ - لتحليل اعنى لدور الناخب ، يمكن مراجعة :

J. J. ROSA , Principes d'analyse économiques, Polycopié JEP, 1979

حر من قبل المتبادلين المتوافقين . هذه بالذات هي الحالة في بعض الظروف حيث لا توجد مرتبة سياسية وحيدة ، كالتجارة الدولية مثلاً حيث يجري حل معظم الخلافات من قبل محاكم عدل خاصة وفقاً لأساليب الاحتكام .

وخلافاً لذلك يجد النظام السياسي من الحريات الفردية فيما يتعدى ما هو ضروري لاجراء مبادلات حرة وطوعية ، اي لاحترام القانون . ولا تكفي الديمقراطية التمثيلية ذات قاعدة الاكثرية بانتاج « الاجهزة » الجماعية في الممارسة ، بل انها تزيد من المداخلات التنظيمية التي تعدك حقوق هؤلاء واولئك لأجل غاية واحدة هي اجراء مناقلات الثروات . وبالضرورة تجري هذه المناقلات على حساب بعض الشرائع من الأهالي وحتى يمكن خفض رفاه اكثرية معينة من الناحيين . وبالتالي ، عندما تنتظم السوق السياسية ذات القاعدة الاكثرية لا تجد في الممارسة اية عقبة امام توسع ميدانها . فالسوق الموضوعية في الامام لتنظيم انتاج الخبرات التي لا تستطيع الاسواق الاقتصادية توفيرها على نحو كاف ، تشكل ، بالنسبة الى جماعات شتى ، اداة ترمي الى مصادرة صرف لثروة الجماعات الاخرى . وان انحرافها هذا عن وظيفتها الاولى يشكل نقيضاً للحق القائم . وبذلك تدخل في صراع مع شروط السير الحسن للاسواق الاقتصادية التي تنهاى مع احترام حضارة الحق . انها تجعل للمجتمع يتراجع نحو وضع من القوضى حيث يسود قانون الاقوياء .

ان الجماعات المستفيدة من توسع ميدان السوق السياسية ليست بالضرورة هي جماعات الاكثرية ، حتى في ديمقراطية الاكثرية . ومثال ذلك ، في نظام جمعية الحزبين كما هو الحال في بريطانيا ، يمكن فقط لربع الناحيين فرض ارادته في اعادة التوزيع على ثلاثة ارباع السكان ، اذا لم تعدل التحالفات بيسر شديد .

استناداً الى هذه الفرضية الاخيرة عن استقرار التحالفات . يمكننا ان نذكر اوالية تمركز الفوائد السياسية وتوزع الاكلاف ، الذي يعزّز دور القوى الضاغطة وسلية الناحيين غير المنتظمين . كذلك ، فان تعقد النظام الضريبي والمناقلات يحد من اصلام الناخب ويشجع طلبات التدخل المتزايدة التي لا يدرك المكلفون مدى كلفتها الفعلية على نحو واضح .

ان الوهم الضريبي الذي ينجم عن ذلك يوجب ضعفاً في رقابة الناحيين على المنتخبين السياسيين . وان نقص السوق السياسية يبعدنا عن شروط سيادة الناخب

ـ المكلف . ان تزايد المداخلات والتعقد المتزايد للنظام الضريبي يقرران تراجعاً للديمقراطية بالمقارنة مع نظام ضريبي عادي ونظام تدخل سياسي محدود .

ويتناقض بشدة اثر الجماعات الضاغطة في ديمقراطية ذات رقابة اقلية مع النظرية الانجيلية لتدخل الدولة . وبمقتضى المفهوم الشائع للسياسة ، فإن تدخل الدولة يجد مبرراته الدائمة في الرد على المظالم او الاوضاع المأساوية . وفي الواقع ، يدل النظر في النتائج الفعلية للمناقشات الواقعية على ان هذه الاخيرة لا تعيد في اغلب الاحيان توزيع موارد البيونات الاكثر يسراً باتجاه البيونات الاكثر فقراً ، لكنها تعيد توزيع المداخل المتوسطة باتجاه المداخل المتوسطة او حتى المداخل الادنى او الاعلى باتجاه المداخل المتوسطة . وهذا امر محتم عندما يزيد عدد الاشخاص المعنيين بالمناقشات ويتوجه نحو ٩٠٠٪ من الجسم الانتخابي . وعندما ينفذ الجميع من المناقشات ويدفع كل فرد الضرائب المتوجبة عليه ، تغلو اعادة التوزيع العمودية مستبعدة فعلاً . وغالباً ما يستخدم العرض الكريم للمداخلات بوصفها مرافعة عن واقع أنني لعمليات المناقشات .

وفي الآن ذاته ، يعرض هذا النشاط سلطة القانون للخطر ، فيصبح التنظيم الخاص قاعدة . ان القرارات العامة تعيد النظر في عمومية القانون الذي يفرض ، مبدئياً ، على الجميع بما في ذلك الحكومة . وهذا التطور واضح في الأنظمة الفاشية التي غالباً ما تلجأ الى الافراط في التاج التشريعي والتنظيمي . وزلزال القانون الذي ينجم عن ذلك يؤدي الى فوضى دستورية فعلية .

هكذا فإن الاتساع المتواصل للسوق السياسية يفضي دائماً الى مزيد من ارتباط الموارد بألية تقرير ناقصة وملزمة . وذلك بحصر دور أوالية افعل تحترم الحريات الفردية . وهذا الوضع يستدعي الاكتمال في المنظومات الديمقراطية . كما ان التأثيرات الفردية على السوق محدودة بحدود القانون ، فإن القرارات الجماعية لا يجوز لها الامتداد دون حدود في جميع المجالات ولكن لا بد من حصرها باجراءات اشتراعية رفيعة المستوى اي دستورية . فبينما يعتبر التكوين الاقتصادي والاجتماعي في الممارسة الشائنة للديمقراطية السكلية Démocraties totalitaires موهناً يومياً بقرار اقلية محتملة ، فانه من المناسب تأمين احترام بعض القواعد التكوينية اي الاساسية ، الاكثر عدداً من تلك المعتبرة كذلك في

الديناميات الحالية ، سواء بالتوجه نحو قواعد الاكثريات الماهرة الكفؤة أم بالتوجه نحو الاجماع الذي من شأنه الحد من انتاج النظام السياسي لالزامات واكراهات جديدة . ان الحد من النزاع بين الديمقراطية والحريات يمر من باب اكتمال المؤسسات الديمقراطية التي تأذن بقيام ديمقراطية حرة .

دور الاقتصاديين

الديمقراطية الكلية تسجن الناخب المكلف في خيارين لا ثالث لهما . فحتى ولو رغب في خفض المداخلات للتخفيف من وزر الضريبة ، فإن لها مصلحة اكثر في زيادة طلب المداخلات الاضافية لصالحه ولاستهلاكه الخدمات العامة طالما انه غير متأكد من كون الناخبين الآخرين او جماعات الناخبين سيطلبون بدورهم بخفض لانتاج الدولة للضرائب . انه الخيار المسمى « خيار السجين » المعروف تماماً في نظرية الألعاب .

في هذا السياق امام الاقتصاديين دور يضطلعون به . فهم كمتجسين اعلاميين متخصصين بضرورة المجتمع ، يمكنهم تنوير الناخبين حول النتائج المعقدة ، الصعبة التحليل ، المترتبة على خياراتهم الجماعية . وهذا الاعلام الاكمل من شأنه تعديل القرارات الفعلية ليس مباشرة ، بنصائح واستشارات تقدم لاي حاكم متنور ، وانما مداورة بزيادة سيادة الناخب المكلف وهيمنة على السوق السياسية . وعليه ، لا يكون دور الاقتصادي تنظيم المجتمع الافضل او اقتراح خطته الاكمل ، وانما يكون دوره ان يرشد الجمهور الى اكلاف وفوائد شتى الاليات المقارنة ومختلف المؤسسات والسياسات . وهو بذلك يلعب دوراً سياسياً ، لكن في افق متوسط المدى لا يقتصر على المنافسات الانتخابية . ففي الواقع تتناول تحليلاته ايضاً قواعد اللعبة السياسية ذاتها . اذن تتجاوز آفاقه مشاغل السياسات القريبة المدى لتشمل النظر في التكوين الاجتماعي . وبهذا المعنى ، يتوجب على الاقتصاديين الاسهام في السير الحسن للديمقراطية الحرة التي من شأنها ان تحل تدريجياً محل ديمقراطية مقوضة للحريات .

الاسس الاقتصادية للميرالية

فلوران القتاليون

نسى هنا الى معالجة ما يمكن ان يكون عليه مشروع الدولة الميرالية . لهذا فاننا سنستعين بالمعارف التي قدمتها النظرية الاقتصادية الحديثة . وهذه المعارف جاءت لتؤكد وتوسع حدس وتاملات الرجال الذين صنعوا التراث الميرالي . كما انها تسمح بفهم ما هو الواقع الحقيقي لتدخل الدولة بفضائله الظاهرة وتكاليفه الخفية . وعندئذ سوف تفسر النظرية الاقتصادية الالويات التي استثارت تضخم الدولة وسوف تدل على التدابير الواجب اتخاذها حتى تتمكن هذه الدولة من العمل على ارضاء السواد الاعظم .

التراث الميرالي

حتى تستحق صفة « ليرالية » الاقتراحات التي سنعرضها فيما بعد ، لا بد لها ان تكون متوافقة مع التراث الذي يقدمه لنا التاريخ عن الميرالية . اذن لنبدأ باستدكار هذا التاريخ .

ظهرت الفكرة الميرالية في القرن الثامن عشر . وعندئذ بدأت حركة فكرية على يد رجال مثل لوك في انكلترا او مونتسكيو في فرنسا ، بالكفاح ضد هيمنة سلطة اعباطية موضوعة بين يدي ملك ، ارسطراطية ، واقلية من اصحاب الامتيازات . وعلى الفور ظهر مبداء ان يقول احدهما انه ينبغي على جميع المواطنين في بلد معين ان يعيشوا تحت حكم القانون ، والقانون يجب ان يكون واحداً بالنسبة الى الجميع ، ويطبق على كل منهم . ويقول ثانيهما انه يجب ان يكون هناك فصل بين السلطات . وهذا ، بالاضافة الى الرقابة الشعبية ، يفترض به ان يحول دون الاعمال الاستثنائية ، بما في ذلك اعمال السلطتين التشريعية او التنفيذية المنتخبتين .

وسرعان ما ظهر مبدأ ثالث . انه مبدأ دعه يفعل ، دعه يمر ، وكان في مجتمع القرن الثامن عشر يعبر عن ثورة ضد الامتيازات الاحتكارية التي كانت تُعطى لطبقات اقتصادية ، وكذلك ضد الغرامات والعوائق التي كانت تحول دون الدوران الحر للسلع بين البلدان وداخل البلد الواحد ايضاً . وكان يتطابق ليس مع رغبة تحررية وحسب ، بل ايضاً مع البحث عن شروط الفعالية والرفاء الاعظم . والذي يعتبر بمثابة المؤسس للفكر الاقتصادي الحديث ، آدم سميث ، كان اول من شرح فضائل نظام انتاجي وتبادلي قائم على الحرية ، واول من أوضح اين يجب ان يقف دور الدولة .

يمكن ان نلاحظ ان أمس الايديولوجيا الليبرالية كانت جاهزة في مطلع القرن التاسع عشر . ولقد شهدنا طوال ما تبقى من القرن انتصار هذه الافكار بوصفها مبادئ للحكم ، لا سيما في بلدان مثل انكلترا والولايات المتحدة . وفي غضون ذلك لم يكن الاغتناء النظري سوى اغتناء هامشي في آخر المطاف . لقد جرى صقل وتعميق الأفكار الرئيسية ، لكنه لم يمر تعديلها . فكانت مقبولة بوجه عام ، فاقدة لجاذبية الحديد، لذلك لم تشكل حصناً حصيناً في وجه الذرائع الجديدة التي طلع بها هجوم الدولانية Etarisme الذي ظهر بعد الحرب العالمية الاولى .

اتحاد الليبرالية

لا بد من الملاحظة بالتالي ان الليبرالية تراجعت منذ ما يزيد عن قرابة نصف القرن سواء على الصعيد الفكري ام على صعيد ممارسات الدول .

فعل صعيد الافكار وجهت لليبرالية اولاً نهمة عدم تساوي الظروف والشروط القائمة في المجتمعات الغربية . ولقد أدبت ادبيات وفيرة على اظهار الطبقة العاملة ، بشيء من الدقة والصحة ، والتعريف بحياتها في القرن التاسع عشر بدون تبيان الاغتناء العريض العام المتحقق خلال الحقبة نفسها ، وبدون الاشارة الى كان يمكن لانماط حياة الشعوب في ظل اي شكل آخر من اشكال الحكم . ومن ثم ، بعد ازمة الثلاثينات الكبرى ، تمهدت بقوة الانتقادات القديمة المتعلقة بعدم استقرار اقتصاديات السوق . والحال ضمن المحتمل ان تكون تدخلات الدولة بالذات هي التي ادت الى إعطاء الازمة الحجم الذي نعرفه .

وعلى صعيد الممارسات الدستورية . جرى على الأقل في الديمقراطيات الغربية الحفاظ على مبدأ فصل السلطات . لكننا شهدنا انصاراً متدرجاً بين التشريعي والتنفيذي . علاوة على ذلك ، اخذت الحكومات والسلطات التشريعية تتفكك شيئاً فشيئاً من حكم القانون . وهذا الأخير خضع لتشويه في طبيعته وصار في خدمة نمط من التدخل المتعاطف الاثر ، وسواء تعلق الامر بالسياسات الظرفية لمواجهة « الظلم الاجتماعي » ام بشتى التدابير التي تطال جميع قطاعات الاقتصاد والتخطيط او التأمين ، فاننا نلاحظ منذ خمسين سنة هيمنة متزايدة لقطاع الدولة على القطاع الخاص .

إن انشاء السوق المشتركة ، وكذلك توقيع بعض الاتفاقات الدولية مثل GATT ، شكلاً تقدماً معيناً في اتجاه ليبرالية حقيقية . لكن ذلك اقترن ، للاسف في فرنسا ، بعمل حكومي يرمي الى خلق احتكارات بحجة « الكفاح » ضد المنافسة الدولية . الامر الذي يفترض به ان يشير نتائج متناقضة تماماً لتلك التي كان يمكن توقعها من فتح الحدود !

لنرجع الى الصعيد الايديولوجي لنوضح اذا كان التطور في ممارسة الحكومات قد تم الى حد كبير تحت تأثير ماركسية شائعة طالت كل فئات الرأي العام ، فقد تم ايضاً في ضوء ظهور نظرية كينز Keynes ، كانت هذه النظرية تزعم ان الدولة يمكنها مجانبة الازمات بواسطة تدخلات اقتصادية . وبالمناصفة كانت توصي ، عندما تظهر البطالة ، بالتأثير مباشرة على السياسة الضريبية ونفقات الدولة وسيلان النقود لاعادة اطلاق الطلب .

وبعد اعلانها وتحليلها وتعميمها ، تبني هذه النظرية بحماس موظفو الدول الذين كانت تبرر تدخلاتهم وتوسع من سلطاتهم ، لا سيما من سلطة اشباع المصالح الخاصة وبالتالي انشاء تكتلات انتخابية . ومع ذلك ، كانت بنظر الرأي العام تظهر تصرف الدولة وكأنه يرمي الى المصلحة العامة .

وفي غضون العقدين اللذين تليا الحرب العالمية الثانية ، ظهر ان استعمال نظرية كينز اخذ يعطي النتائج المرجوة . فقد تطورت الاقتصاديات الغربية بوتيرة قوية لم تتحقق ابداً من قبل ، وبقيت البطالة عند مستوى منخفض ، وباستثناء فترة ما بعد الحرب مباشرة ، فان التضخم لم يتخط الحدود المقبولة ، وان المبادلات الدولية تزايدت كثيراً .

لكن الاولويات الموضوعة لتحقيق هذه النتيجة السبائية كانت تعمل في ذاتها بذور

انهدامها . فعلى الصعيد الدولي كان العجز في ميزان المدفوعات الاميركي يوقر للعالم السيولات اللازمة لانماء البادلات . وفي الآن ذاته ، كانت تلك السيولات بتكاثرها ، تثير الشكوك حول امكان الابقاء على كفاءة الدولار . فكان خفض قيمة الدولار يعطي الدليل على انهيار النظام النقدي العالمية القائم على معادلات ثابتة . والحال فان هذا النظام كان يدعو الدول الى ممارسة سياسات عاقلة نسبياً خوفاً من انخفاض القيمة . فاذا زال لا تعود هناك كوابح لاستعمال سياسات الانطلاق المغامر ، التي امكن حتى حينه من حصر نتائجها الوخيمة المعروفة .

لقد تطورت هذه النتائج الوخيمة على النحو التالي : فقد كانت تستعمل السياسات التتموية كلما كانت البطالة تبدو خطيرة . وفي كل مرة كانت تضيف الى الدوران النقدي طاقة تضخمية لم تكن تقابل ، الا في النادر ، بسياسات تقشفية مصيرية غير شعبية . وهكذا انتهى المقام بالتضخم الى الاستقرار . فادخل الشكوك الكبرى الى القرارات السياسية . وهبطت وتيرة الاستثمارات والتنمية . وهذا في ظروف سكانية واجتماعية غير مؤاتية يزيد من البطالة . وبمها تكن للبطالة من اسباب مختلفة عن تلك التي حللها كينز ، فان كثيراً من الحكام لجأوا الى النصائح القديمة لمكافحة ، الامر الذي ادى الى انهاء التضخم وفي النهاية الى زيادة البطالة . من هنا الازمة الراهنة المتفاقمة ايضاً بفعل انقلاب اسعار الطاقة وظهور منتجين جدد على الصعيد الدولي .

التعريف بليمبرالية جديدة

ينبغي اذن البحث عن اسباب المصاعب الاقتصادية الراهنة في ممارسة السياسات الظرفية الى حد بعيد . ويجب ان نضيف ملاحظة اخرى الى هذه الملاحظة . هي ان موازنات الدول اخذت تشكل منذ الحرب في البلدان الغربية جزءاً متعاطلاً من اجزاء الانتاجات القومية . وفي اثناء ذلك صارت القطاعات الخاصة ، وهي تخصص ، تنخفض لعدد متزايد من الأحكام والمراقبات . وهذا النمو الدولاني لا يعجز فقط عن حل مشكلات الانتاج والتوزيع التي تنطرح اليوم ، لكنه يبدو ايضاً انه كان سبباً لها الى حد بعيد . وازاء هذه المصاعب ، اثرت الشكوك حول مسار الدول . وفي الواقع لهذا الرفض اعلان متعارضان .

انه مثاث اولاً من جانب الماركسيين المعلنين نسبياً . فهؤلاء يرون ان الدولة لا

تدخل كفاية ، وان كان بيانهم يزعم العكس ، وسواء تكلموا باسم التاريخ عن طبقة اجتماعية او باسم ما يسمى مصلحة عامة ، فان الانظمة التي ينادون بها تعني العودة الى اخضاع الفرد لفكرة سامية . وبما أن هذه الفكرة باستمرار غير واضحة الحدود تماماً ، يكون الفرد فيها خاضعاً لارتجال القرارات التي يتخذها افراد آخرون يزعمون العمل باسم هذه الفكرة السامية .

ومن جهة ثانية ، يتأتى الرفض من ليبراليين يعتبرون ان ميدان فعاليات الدولة واسع كثيراً الآن . وهذا هو الرفض الذي نعلمه هنا . لكن لا يكفي التشكي من هيمنة الدولة على حياتنا الخاصة ولا التذكير بعقيدة العصر الماضي لأجل ازالة الشر . فلا بد من الامتناد على تقديم تعريف بالدور الذي يجب ان تقوم الدولة به ، متناسباً مع تطور العالم ومع التقدم الحالي لمعلوماتنا . فلم تعد تكفي اليوم الوان الحديس التي ارتأها آدم سميث ، و سواه من رواد الليبرالية الكلاسيكية في هذا المجال . ولهذا ينبغي بناء نظرية صارمة انطلاقاً من نظرة موضوعية لأسباب وعواقب عمل الدولة . وهذا ممكن بفضل التقدم الأخير في تقنية الاستقصاء الاجتماعي التي تستعمل الطرائيق العلمية : الاقتصاد .

لا بد لنظرية الدولة الليبرالية الجديدة هذه من ان تقوم على مبدأ . وانا حسب التراث ، الذي يبرر استعمال صفة « ليبرالية » . سنأخذ بالصفة التي تعني لا احد يعرف ما هي مصالح الفرد افضل من الفرد ذاته ، وكما في كل نقاش مبدئي ، لا يمكن للنقاش حول صحة هذا المبدأ الا ان يكون عقياً . فلا بد من تقييمه وفقاً للعواقب المترتبة عليه . وهذا التقييم لا يجوز ان يصدر عن أي رقيب اجتماعي ، بل يجب صدوره عن جميع المواطنين .

وبعد ذلك ، انا نفترض من المسلم به مبدأ الفصل بين السلطات والمساواة امام القانون . كذلك منقول بانه لا يمكن ان يكون ثمة حرية الا عندما يكون مجال نشاط كل فرد محدداً ومصاناً من تجاوزات الآخرين . وانا سوف نهتم بخصوصية ، بأدوار الدولة والمواطن على السواء . ولهذا الغاية ، كما سبق ان اشرنا ، سنطبق المعارف التي يزودنا بها العلم الاقتصادي . ونظراً للمجال المحدود هنا ، فلا بد لنا من الاكتفاء بطرح بعض نقاط الاستدلال . وطوراً بعد طور ، سننظر في واقع تدخل الدولة واسباب نكساتها واثرياً الحدود التي يفترض بها ان تقف عندها .

واقع تدخل الدولة

هناك ثلاثة ميادين تتدخل فيها الدولة وتتقاطع مع قرارات الافراد الخاصين . الميدان الاول هو ميدان السياسة الظرفية . فالسلطة الاجرائية تدأب على تغيير الظروف الاقتصادية القائمة . وسواء تعلق الامر بالتضخم او البطالة او التبادل ، فانها تحاول ان تبدل (او ان تبقي) على المستويات الملحوظة في وقت محدد . ولهذا ، تتلاعب بالسياسة الضريبية وبالاغانات وتوجه فعاليات الفواعل مثل مصرف فرنسا . ولهذا النمط من التدخل تبريران : فمن جهة يزعم ان القطاع الخاص متروكاً لنفسه هو قطاع غير مستقر اطلاقاً ، ومن جهة ثانية يزعم ان قوى اجنبية معادية تنهج سياسات اقتصادية معاكسة للمصالح الفرنسية .

والحال ، فان النتائج الواقعية المترتبة على السياسات الظرفية لا تزال دون الاستقرار المنشود . حتى اننا نملك اسباباً وجيهة للاعتقاد اليوم ، بأن التقلبات الاقتصادية ناجمة ، الى حد كبير ، عن التدخلات الحكومية بالذات ، ونظراً لجمود النسيج الاقتصادي والمهل الضرورية لتناقل الدوافع الاولى . فان هذه غالباً ما تمارس اثرها لاحقاً او في فترة تكون فيها الظروف قد ارتدت تحت تأثيرات اخرى . يضاف الى ذلك ان لبعض السياسات اثاراً متلاحقة في الزمان . وعندما تكون هذه الاثار ايجابية في المدى القصير (انخفاض البطالة) ، فان الدولة غالباً ما تأخذ بها ، حتى وان كانت مؤذية على مدى اطول . وعلة هذا القصور ستناقشها فيما بعد .

والمجال الثاني الذي يظهر فيه النفوذ الاقتصادي للدولة هو ميدان التنظيمات . فبواسطة هذه التنظيمات ، يكون الفواعل الخاصون ، من الافراد او الشركات ، مرغعين في قراراتهم . وهذه التنظيمات تلحق الضرر بالجوانب المتنوعة جداً من نشاطات المواطنين : بدءاً من وشم المواد الغذائية وصولاً الى مراقبة الايجارات ، مروراً بتحديد سرعة السيارات . وبسبب ذلك ، يستحيل وصف نتائجها بشكل عام . وفي المقابل يمكننا اجراء تحليل محدّد ، وعندئذ لا بد لنا من الاستنتاج بان الاجراءات التنظيمية غالباً ما تكون اما غير قادرة على حل المشكلات المطروحة واما انها تستثير بدورها مشكلات جديدة ، وهذه الملاحظة يسهل التمثيل عليها . ومثال ذلك ان مراقبة الايجارات استار ازمة سكنية ضخمة ، وان فرض اجر ادنى ادنى الى بطالة جميع اولئك الذين تعتبر

انتاجيتهم دون الحد الأدنى للأجور SMIG ، وإن شبه استحالة التوسيع بقابلها امتناع عن التشغيل الجديد ، وإن قانون GALLEY الخاص بشغل الأراضي أوقف عملياً البناء في وسط المدينة وإن مراقبة الأسعار تشجع على التوافقات .

وتتدخل الدولة أخيراً في الحياة الاقتصادية إذ تتولى الانتاج بنفسها . فهي تمارس هذه الفاعلية ليس فقط لانتاج الخيرات او الخدمات العامة معاً (التعريف بذلك سيحطى لاحقاً) لكنها تتدخل أيضاً في قطاعات عديدة أخرى . لنذكر مثلاً المواصلات ، الطاقة ، الملاحة الجوية ، السيارات ، المصارف او التبوغ .

عندما تكون المقارنة ممكنة مع نشاط مماثل واقع في القطاع الخاص نلاحظ ان الانتاج الدولي سبباً للكثير من التذير ، والنواقص . وعندما لا تكون هذه المقارنة ممكنة بسبب احتكار الدولة ، فإن هذا الاحتكار يكون سبباً لمصاعب اضافية . ان المثال الاسطع والاخضر عن احتكار الدولة هو مثال الضمان الاجتماعي . فالدولة لم تجعل الضمان الاجتماعي الزامياً وحسب ، لكنها نصبت نفسها ضامناً وحيداً ومنتجاً رئيسياً للرعايات (مع المساعدات العامة) . ان نظاماً كهذا يؤدي في آن الى استهلاك مفرط للطبابة والادوية ، نظراً لأن الجمهور يدفع مباشرة جزءاً فقط من الخدمات التي يستهلكها ، وإلى تبذيرات كبرى مردها الى ادارة جامدة جداً .

السياسيون والبيروقراطيون

هاكم إذن حصيلة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية : اختلال استقرار الاطوار الظرفية المؤدية الى التضخم والبطالة ، تنظيمات غير فاعلة وحتى سيئة ، تبذير على مستوى انتاج الخيرات والخدمات . وهذه النتائج هي ، كما يجب ان نلاحظ ، متناقضة الى حد كبير مع الأهداف المنشودة . فكما ان هذه الأهداف تبرز وجود الدولة ذاتها ، فلا بد من التساؤل عن هذه اللاعقلانية الظاهرة في الجسم الاجتماعي الذي يزود نفسه بمؤسسة عاجزة عن خدمته وفقاً لمصلحته .

ولكي نجد تفسيراً كافياً لهذه الظاهرة ، يجب التخلي عن كل تمثيل تجسيمي للدولة . التخلي عن وصفها كما لو كانت كائناً ذا عقل وارادة خاصين يمكن وضعهما في خدمة الأمة . ان علينا ، خلافاً لذلك تماماً ، ان ندرس الدولة انطلاقاً من سلوك جميع الافراد

الذين يخدمونها او يكونونها . ولفهم سير المؤسسات لا بد من تحليل افعال الوزراء والنواب وكل هرمية الموظفين الذين يشاركون فيها . وباختصار ، ينبغي لنا هاج الفردانية الطرائقية L'individualisme méthodologique المثمرة جداً في الاقتصاد تطبيقها على الدولة .

وبالتالي لا ننسى ان جميع قرارات الدولة هي في نهاية المطاف من صنع الافراد . والحال ، فان هؤلاء الافراد ليس لهم عندما يكونون في خدمة الدولة طبيعة مختلفة عن طبيعتهم عندما يكونون في منشأة خاصة . انهم يملكون دائماً اهدافهم الخاصة الرامية الى كسب فوائد مالية او سواها حسبما يسمح لهم سياق المؤسسة . وينبغي بشأن هذا الأخير ان نلاحظ ان سلوك الفرد يتوقف على ما يملك من معلومات متعلقة بمحيطه . والحال ، في اطار سوق ما ، هناك غطان من المعلومات الضرورية يساعدان الفرد على الاختيار . انهما الاسعار والارباح . وما يعادلها غير موجود في سير مؤسسات الدولة . واذا سلمنا بأن المقررين العامين يريدون العمل لأجل « المصلحة العامة » . فان هذه لن تتحدد بدون التباس . كيف اذن يتمكن هذا المقرر من معرفة ما هي رغبة الملايين من المواطنين ؟ وكيف يتوجب عليه اختيار الرغبة الواجب اشباعها عندما تكون هذه الرغبة متناقضة ؟ وكيف يمكنه ان يعرف النتائج الأخيرة لقرارات تحرك المتغيرات البالغة التعقد في سلوك الجمهور ؟

امام هذه المضاعف ، ندرك ان « المصلحة العامة » يحددها المقرر العام ، في اغلب الاحيان ، وفقاً لايدولوجيته الخاصة ولمصلحته الذاتية ، فاذا كان الامر متعلقاً بموظف كبير فان المصلحة العامة تعني حصوله على مهنة كبيرة : اذا كان متعلقاً بسياسي فالمصلحة العامة تعني اعادة انتخابه . لقد كان النمط السلوكي الأخير موضوعاً لعدد من الدراسات . وهذه غالباً ما استخدمت نموذج « السوق السياسية » حيث يجري تبادل اصوات الناخبين بعود السياسيين . وهدف هؤلاء هو انتخابهم ، فيضعون لذلك برامج تجرّ غالبية من الناخبين الى الاقتراع لهم . وهذا النموذج يسمح ، على الأقل بتفسير ثلاثة انماط من السمات المميّزة للقرارات العامة .

اولى هذه السمات صادرة عن المكاسب الهامة الممنوحة لجماعات اقلية بغية اجتذاب اصواتها ، بمعزل عن جعل مجموع المواطنين يدفعون ثمن ذلك ، ونظراً لكلفة الشخص

الواحد منخفضة جداً ، فلا يترتب على ذلك سوى قليل جداً من الاصوات المناهضة . وفي الماضي كان المزارعون والتجار الصغار الى حد أقل ، هم المستفيدين من هذا النمط السلوكي .

وتعني السمة الثانية تمييز الافعال التي تقع نتائجها الايجابية في نطاق المدى القريب بينما تأتي النتائج السلبية فيما بعد ، وبالأفضلية بعد انتهاء الانتخابات ، انما تفسر لماذا تحظى الحملات الظرفية بتشجيع الحكومات غالباً . ففي الواقع من شأن هذه الحملات ان تثير بسرعة كبيرة الاستثاف (الظرفي) للنمو الاقتصادي بينما لا يأتي التضخم الناتج عنها الا بعد مراحل طويلة كفاية حتى يعزى السبب الى عوامل اخرى .

وتكمن السمة الثالثة الخاصة بالقرارات السياسية في تمييز القرارات التي يمكن للمستفيدين منها ان يتعرفوا الى بعضهم بسهولة ، بينما يصعب ان يتعارف ويتأذى اولئك المتضررون منها . والحد الأدنى للاجور SMIG هو نموذج لهذا النوع من القرارات . انه يشجع الافراد غير المختصين الذين تناح لهم فرصة للعمل . وكل اولئك الذين لا يتيسر لهم عملاً لأن انتاجيتهم دون الاجر الأدنى الذي ينبغي لمستخدم ان يدفعه ، لا يحسنون التقريب بين وضعهم كعاطلين عن العمل وبين تشريعات الاجور . ويدخل في الفئة نفسها التنظيم الذي يجعل من الصعب التسريع او ايضاً كل النفقات الحكومية التي تتمول من التضخم ، وهي تسهم في عمز الموازنة ، اي تتمول من زلزلة ملكية كل اولئك الذين يملكون صناديق نقدية .

فضلاً عن نموذج سلوك السامي المنتخب ، من الضروري لفهم النشاط الدولاني ان نحصل على نموذج سلوكي لوحدة الانتاج البيروقراطي . وسواء كانت هذه الأخيرة وزارة او منشأة قومية . فانها سوف تمتاز عن الشركة الخاصة بغياب الربح كمعيار تقرييري (او على الأقل كمعيار وحيد) . يضاف الى ذلك انه يوجد في حال الادارات انتاج لمخرجات Put out بدون اسعار . وتؤدي هذه الخصوصيات الى مسالك غير معروفة كفاية لكننا نستطيع الوقوف عن ثلاث من مزاياها الخاصة :

- لن تنخفض اكلاف التسيير الى حدّها الأدنى الممكن . ولن يكون لاحد مصلحة في ذلك لان انضباطها اذا كان يسمح باستخلاص هامش معين فإن هذا الهامش لا يمكنه ان

يفيد أحداً (الأ مجموع المكلفين). هناك اذن « حبس » للربح المحتمل تقوم به جميع المراتب المعنية على شاكلة استعمالات رفيعة ، اجور مرتفعة جداً ، ترفيهاة وافرة ، الخ . (لنلاحظها مع G. Gallais - Hamono ان الدولة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ تلقت على شكل ضرائب ١١٣٦ مليوناً من بيجو وهي شركة خاصة ، و ٣ ملايين من رينو ، شركة مؤتممة) .

- ان الافضلية ستعطى غالباً للتجديد التكنولوجي وليس بمستطاع الجهاز البيروقراطي ان يستعاض عنه وفقاً للارضاء المتوفر للمستهلكين في غياب اوالية السوق ، ولهذا فسوف ينال المكافآت والترقيات بواسطة افعال مفاجئة ومآثر تقنية ، مهما تكن اكلافها . والكوتكورد وحدها كافية للتدليل على هذا القول .

- عندما يكون من الضروري اجراء اختيار في موازنة معينة بين ومعياركمي ومعياري نوعي . فان البيروقراطية سوف تفضل الانتاج باعداد كبيرة . وبالتالي لا يمكن للنوعية ان تحترم الا بصعوبة خارج قواعد السوق بينما يكون العددي او المعدود سهل المقارنة والتقسيم . ومن شأن هذا الامر المساعدة على تفسير - لماذا جرى ، بتشجيع من الدولة ، بناء كثير من المساكن او المدارس التي تعتبر نوعيتها غير مقبولة إطلاقاً .

البحث عن دولة ليبرالية

لقد شرحنا لماذا يجب على الفروقات التي نلاحظها في الفعل الدولاني بالمقارنة مع دور مثالي ، ان تُعزى الى الطبيعة البشرية للسياسيين والبيروقراطيين وهي طبيعة بشرية وسماها بسمه الاعلام الناقص والبحث عن منافع شخصية . والسياسيون البيروقراطيون ليسوا عالمين كلياً ولا هم غيريين كلياً .

فما العمل لتصحيح الفعل الدولاني ؟

ان اجابة تبسيطية على هذا السؤال تقوم على اقتراح بتغيير الانسان . وهي تقع ضمن التراث الماركسي الذي يزعم ان الفرد تشوه في المجتمع الرأسمالي .

اما في التراث الليبرالي فالامر يختلف اذ ان طبيعة الانسان الجاهلة والانوية معاً هي معطى ثابت . ويجب اخذها بالاعتبار كما هي دون تحمّل للقدرة على تغييرها . وفي

المقابل ، ان ما يمكن وما يجب تغييره لمصلحة السواد الاعظم ، هو نظام الخوافز والموجبات الذي يتطور داخله السياسي او الموظف .

بتعبير آخر ، ان التكوين هو ما يجب تغييره ، الدستور ، مجموعة الاحكام العامة التي تخضع المواطن لقهر الدولة والتي تقتن في الآن ذاته وظيفة الدولة .

ولوضع دستور ليبرالي ، يجب البدء بتحديد دور الدولة . وبالتالي ، اذا كانت الدعايات المعادية تحاول الايهام بان القول المأثور « دعه يعمل » يعني دولة ضعيفة ورخوة ، فان الامر ليس كذلك في الواقع ، اذ ان النظرية الاقتصادية ترشدنا ، على العكس ، الى المجالات التي يمكن فيها لرعاة بعض الافراد ان يزداد بفضل تدخل الدولة دون ان ينخفض رفاه اي فرد آخر . والمقصود بذلك خيرات عامة او جماعية ، محددة بعدم قابليتها للاستهلاك الفردي . وعليه ، فان الذي يتناحها سوف يضعها في متناول المتحد الاجتماعي بأسره . وبما ان احداً لا مصلحة له بذلك عموماً ، فان الاسراق لا يمكنها ان تحدد انتاجها . وفي المقابل يمكن ذلك للدولة ، بوصفها حكماً مقبولاً من السكان كافة ، فتفرض على كل فرد حصته من الكلفة . والامثلة الكلاسيكية على أمور جماعية كهذه هي الشرطة او الجند .

هناك مثال آخر للنفع العام هو مثال الحفاظ على الأمن . فاذا كان ثمة نظام أحكام . يحدد ما يحق لأي فرد ان يقوم به من عمل . فسوف يكون بمقدور كل فرد ان يقرر وينظم نشاطاته وفقاً لتطلعاته الخاصة . وبالطبع لا بد لنظام الأحكام هذا من الائتال بنظام موجبات يردعُ جزئياً على الأقل اولئك الذين يريدون الخروج على الأحكام السابقة . ومن الواضح ان دور الدولة هو وضع هذه الاحكام وفرض احترامها جيداً .

ولا بد في مناقشة حول الاحكام التي يجب على المواطنين اتباعها ، من ذكر خاص بالاحكام المحددة لحقوق الملكية . ان حقوقاً كهذه تعتبر اساسية لكي يشجع المواطنون على تكديس الرأسمال الضروري للنتاجات المقبلة . كذلك هذه الحقوق اساسية لكي يتمكن هؤلاء المواطنون بالذات من الاختيار الكامل لنمطهم الاستهلاكي . وهي اساسية اخيراً لكي لا تبلر بعض الخيرات العامة ، كالهواء او الماء ، ولكي يُصحح ما يسميه الاقتصاديون « الآثار الخارجية » الناجمة عن الانتاج او الاستهلاك .

فضلاً عن انتاج الخبرات العامة ، يمكن لنشاط المواطنين ان يكون خاصاً بمجمله اذا لم تتدخل ظاهرتان لتخريب المساعدة القصوى التي توفرها الاسواق . والمقصود هما قيام الاحتكارات ومفارقة المعلومات القائمة بين المنتجين والمستهلكين .

في الحالة الأولى يجب ان يكون دور الدولة فرض احترام المنافسة . الا ان هناك اوضاع مثل اوضاع صناعة الكهرباء او الهاتف حيث يؤدي وجود عدد من المنتجين الى تزايد كبير في الاكلاف . وهنا ، يكون الاحتكار شراً ضرورياً تمكن مراقبته (كما هو الحال في الولايات المتحدة) او تديره الدولة (كما هو الامر في فرنسا) . وبما ان الحلين ناقصان ، فلا بد من اختيار الحل الذي يوفر الاكلاف الأقل بالنسبة الى المجتمع .

وفي الحالة الثانية . لا يمكن للمستهلك ان يقوم باختياراته الصحيحة الا اذا كان يعرف تماماً المنتج الذي يبتاع ، وبعامه ، فان المنتج يوفر ويعمم جزءاً من الاعلام المنشود بواسطة الاعلان الاستهلاكي . والمستهلك يحصل على بقية المعلومات من التجربة . ويكون هذا الوضع مناسباً تماماً عندما يتعلق الامر باستهلاك متكرر يسمح بالتعلم وعندما تظهر بسرعة جميع مزايا المنتج . واذا لم يتوفر هذان الشرطان ، فمن الممكن للدولة ان تفرض على المنتج تزويد المستهلك باعلام افضل . ومثال ذلك يمكن فرض فحوصات انعدام التسمم على كل المنتجات التي يمكنها ان تكون خطيرة . لكن محاولة الادارة كبيرة للتوقي من كل نقد ، وذلك بتنظيمها القاسي جداً لعدد من النشاطات بحيث انها تحبط التجديد (كما حصل للصناعة الصيدلانية في الولايات المتحدة) او تزيد من التكاليف . اذن لا بد من وجود اساليب تضمن في كل مرة ان تكون الفوائد المتوقعة من تنظيم معين تكون اعلى من الاكلاف المترتبة عليها .

منذ آدم سميث كان انتاج الخبرات العامة وتنظيم التنافس يشكّلان جزءاً من مواصفات الدولة الليبرالية حتى وان لم تظهر اشكالية حقوق الملكية الا حديثاً . وفي المقابل ، كان الليبراليون يسقطون تقليدياً اعادة التوزيع الاجتماعي والبحث عن مساواة اكبر في المداخل والشروات . وكانوا يقدمون تبريرين لذلك . الاول من النوع الاخلاقي . فاذا استغنى الافراد في ظل اقدام القانون ، لا يمكن للحق ان يسمح بان يؤخذ منهم بالاكراه ما كسبوه شرعياً . والثاني من النوع الاقتصادي . ان اعادة التوزيع الاجتماعي تحبّط المجهودات الانتاجية . وعليه فاذا جرى الدفع بعيداً باعادة التوزيع

هذه ، فمن الممكن الوصول الى حالة يكون فيها الناس الاقل امتيازاً ، اكثر فقراً من ذي قبل وذلك على الرغم من استفادتهم من اعادة التوزيع .

وترفع اليوم اصواتٌ تعلن انتهاءها الى التراث الليبرالي . وتنبط بالدولة مهمة اعادة توزيع الثروات والمداخليل . ويعتبر البعض ان حالات من الفقر الشديد ليست مقبولة اخلاقياً . ويجشئ البعض الآخر ان تؤدي المظالم الكبرى الى دفع الفئات الاكثر حرماناً الى انتاج استراتيجية ثورية لكن مهما يكن سبب موقفهم ، لا بد من الاستنتاج ان اكثرية المواطنين تعطي اصواتها لسياسيين يوجهون الدولة باتجاه اعادة التوزيع الاجتماعية هذه التي تنزيهاً عندئذ مجازيا النفع العام . لننظر في اية ظروف ينبغي انتاج النفع العام .

بينما يتمتع التصور بان الدولة يمكنها اقامة نظام مساواتي دون ان تسيء كثيراً لحرية الافراد ، يعتبر من الطبيعي تماماً ان تقوم الجماعة بتولي مصير اعضائها الاكثر حرماناً . والمهم بالنسبة الى رجل الاقتصاد هو ان يعرف كيف يجب ان يمارس هذا التضامن دون إلحاق الضرر بسير الاسواق . اننا نقترح المبدأ التالي : ان تكون اعادة التوزيع محايدة قدر الامكان تجاه النظام الانتاجي وان لا تتعارض مع الاحتيار الحر للافراد الا اقل تعارض ممكن .

وغالباً ما يخالف هذا المبدأ في فرنسا وفي بلدان اخرى . عندئذ تحدث انكماشات اقتصادية ويمكننا ان نجد امثلة على ذلك في فرض حد ادنى يُحد من القدرات الانتاجية للمنشآت ويؤدي الى البطالة في صفوف العمال الأقل مهارة ، او نجدها ايضاً في توزيع خيرات وخدمات « مجانية » او معانة . كما في التربية والمسكن او الخدمات الطبية . عندها يحدث استهلاك مفرط في المجالات المتميزة بالنسبة الى ما يمكن ان تكون عليه خيارات الافراد المتوقفة بحرية على نفس الموازنات الكلية . واخيراً ، كما سبق ان اشرنا ، تحدث انكماشات عندما تمحوّل الدولة من نفسها منتجاً لخيرات وخدمات ترغب في توزيعها .

لمجانبة التبذيرات الترفيفية الناتجة عن عدم احترام مبدأ الحياد المعلن اعلاه ، لا بد من الفصل قدر الامكان نظام الانتاج - الاستهلاك عن نظام اعادة التوزيع . فيجب ان يبقى الاول حراً مستقلاً عن مداخلات الدولة بينما يجب ان يمارس الثاني من خلال النظام الضريبي وحده

ويبدو لاسباب لا مجال للتوسع بها هنا ان النظام الضريبي الافضل او الاشد يجب ان يتخذ شكل ضريبة على الانفاق (يمكن ان تكون تصاعدية) وتستكمل « بضريبة سلبية » . وهذه الاخيرة تؤمن دخلاً أدنى تمنحه الدولة لكل عائلة . والعائلة لا تبدأ بدفع الضرائب الا اعتباراً من المداخل التي يمكنها الحصول عليها فيما يتعدى هذا الحد الأدنى ، وفي هذا السياق ستكون لها الحرية التامة في امتلاك وصرف المبالغ المعطاة لها . وبخاصة ، يجب عليها ان تقوم بنفقاتها على السكن والتعليم او الخدمات الطبية في الاسواق الحرة . وسيترك لها الخيار للاشتراك في صناديق التقاعد او للضمان ضد الامراض لدى اجهزة مناسبة .

الانتقالية الليبرالية

لا بد للتحليلات التي اجريناها وللأقتراحات التي قدّمناها ان تظهر بعيدة جداً عن خطابات رجال السياسة وعن واقع الدولة الراهنة . ومع ذلك فهل اقتراحاتنا غير قابلة للتحقيق ؟ بالتأكيد لا اذا رفضنا الاعتقاد بالمجرى الامدي الخطي التاريخ . فقد شهدت هذه العقود الاخيرة التشكيك أولاً بالسيرورة الحرة للاسواق . وبروز الدولة كمعالج اخير . ومن ثم ، في ضوء كل التجارب ، كان لا بد من اعادة النظر . فقد لوحظ مثلاً انه كلما وسّعت الدولة من قوتها ، افقرت المجتمع وانخفضت الفرد لاعتباطية البيروقراطية .

لقد ظهرت منذ زمن دلائل مشجّعة تبين ان المواطنين بدأوا يشكّون في الدولة - العلية . وتعلّموا حسب اصول الاعتقاد الليبرالي يتعرّفون الى مكان من مصلحتهم الحقيقية . وعندما حالوا دون تحوّل الدولة الى دولة كلاتية ، وحالوا بذلك دون تراجعها عما هي عليه ، اخذوا يحاولون التحرر من هيمنتها . وفي بعض البلدان كالسويد واسرائيل او بريطانيا . ادى الاقتراع الشعبي مؤخراً الى انتخاب سياسيين خاضوا حملتهم تحت شعار « خفض نمو الدولة » وظهرت نفس الاتجاهات في بلدان اخرى اما من خلال اقتراعات عملية (الاقتراح ١٣ في كاليفورنيا) ، واما من خلال رفض عام لاحكام الدولة (ايطاليا) .

فهل يمكن ، في وضع كهذا ، اقامة مجتمع ليبرالي ؟ من المؤسف انه اذا كان عدد كبير من المؤلفين كتبوا في موضوع الدولة المثلى ، فان القلائل هم الذين بحثوا عن معرفة

كيف يمكن اقامتها . بتعبير آخر ، لا تملك اية نظرية تفسير كيف يمكن ان يتم الانتقال انطلاقاً من مجتمعات ذات دولة متضخمة كالتي نعرفها .

مع ذلك فالمسألة ذات اهمية ، فمن شأن الغاء كل الاميازات الممنوحة لجناعات مصلحية كثيرة منتظمة لكي تستفيد من الدولة ، ان تؤدي على الفور الى موجة استياء واسعة . ولا يمكنها ان تتراجع الا في وقت متأخر جداً عندما ستظهر لكل فرد حساسات الوضع الجديد .

وليس يستطيع حكم ليبرالي ان يصمد بعد الهزة الاولى الا اذا كان يملك اكثرية وحسباً انتخابياً يعيان المسألة الانتقالية . ولا يمكنها تحصيل الامرين الا اذا كان مواطنون بعدد كاف بدأوا يفهمون ماهية الفوائد التي يمكن لمجتمع ليبرالي ان يقدمها . وعندما ربما يثير الرأي العام اتجاهات لدى السياسيين الذين يعرضون انفسهم بوصفهم مدافعين عن النظام الليبرالي . واذا كانت الافكار المطابقة منتشرة انتشاراً كافياً ، سينتهي الامر بولاء الى الحصول على السلطة الضرورية للحكم ولاجراء الاصلاحات اللازمة لتحويل الدولة .

ففي فرنسا بالذات هناك جزء من الاكثرية السياسية عام ١٩٧٩ كان يعلن انتهاءه للبرالية . مع ذلك ، لم يتمكن من ممارسة اقتناعاته الا في عدد محدود جداً من الحالات ، ولعل اهمها دلالة حالة تحرير الاسعار . وللتقدم الحقيقي نحو مجتمع ليبرالي لا بد من القيام باكثر من ذلك . وبالاخص لا بد من تدابير تمنع السياسيين والبيروقراطيين من ارضاء القوى الضاغطة على حساب السواد الاعظم من المواطنين . واليك بعض التدابير التي تبدو لنا بالغة الاهمية .

فالمطلوب اولاً هو تجميد نمو الدولة ومنع تطور التدخلات التضخمية . ويمكن تحقيق ذلك بالحد دستورياً من تومع موازنة الدولة ويجعل ادارة مصرف فرنسا مستقلة . وعندئذ سيكون الهدف الاول لهذه الادارة هو مراقبة النمو النقدي .

ثانياً ، لا بد من تبني سياسة ضريبية صريحة قدر الامكان لكي يعرف كل فرد ماذا تكلفه الدولة . ومثال ذلك الضرائب التي تعرف نقطة استعمالها دون ان تعرف في نهاية الامر من سيتحمل اعباءها ، يمكن الغلوها (يدخل في هذا النوع الضريبة على

الشركات) . لا بد من تأسيس دخل عائلي ادنى ، في المقابل : هذا الدخل يتخذ شكل ضريبة سلبية يمكنها ان تحمل محل جميع اشكال المساعدات والاعانات الاخرى .

اخيراً ، لا بد من اعادة القوة للقطاع الخاص ، ولهذا لا بد من ان تُعاد اليه المنشآت الانتاجية الاخرى ما عدا تلك التي توجد في وضع احتكار طبيعي . وينبغي ان يفرض على المنشآت الاحتكارية الطبيعية الاستقلال المالي الذي يحظر تمويل عجزها من قبل المجتمع . يضاف الى ذلك ، ان الاحكام التي تتعارض مع حرية المبادرة يجب الغاؤها ، سواء تعلق الامر باحكام رقابة الاجور او بالاحكام التي تتدخل في التوظيف والتسريع .

فعمد زمن بعيد قامت دعاية معادية اقتعت قسماً كبيراً من الرأي العام بان تدابير مماثلة لهذه التي اتينا على وصفها لا يمكن اتخاذها الا لارضاء طبقة متميزة . واليوم لا بد من اقناعه بالعكس انطلاقاً من السباحة ضد التيار . ان تدخلات الدولة التي نخدم ، في اغلب الاحيان ، مصالح خاصة على حساب مصالح الاكثرية . وبمحصر هذه التدخلات في الدور الذي تحدده لها النظرية الاقتصادية ، سيجد المواطنون الحرية الكبرى في نفس الوقت الذي يجدون فيه اكبر ازدهار ممكن . هذا هو المشروع الليبرالي .

فصل السلطات في الديمقراطية اليوم

جان - ماري ينوا

كتب مونتسكيو « من التجربة الخالدة ان كل انسان يملك السلطة يميل الى الافراط في استعمالها: فيمضي بها حتى يحددها... وحتى لا يمكن الافراط في استعمال السلطة ينبغي للسلطة ان تحد من السلطة ، وفقاً لمقتضى الامر »^(١) .

إن الإعلام الحديث بضرورة سير الدول الدستورية والديمقراطية هذه يقود صاحب روح القوانين الى تعميق موقفه والى طرح فصل السلطات بوصفه مبدأ قانونياً أساسياً لما يمكن ان يظهر بمثابة الذروة في الكثرارية الضرورية للسلطة . « هناك في الدولة ثلاثة انواع من السلطات : القوة التشريعية ، القوة الاجرائية التي تتناول اموراً متعلقة بحق الناس ، والقوة الاجرائية التي تدافع عن الحق المدني » . انه تفريق تقليدي ، اعلنه مونتسكيو في تحليله « دستور انكلترا » . لكنه لا يفرض نفسه كمبدأ اولي بقدر ما يفرض نفسه كفرضية ترمي الى تعزيز موقف سابق . يقول جورج بوردو في تعليق ذكي^(٢) : « ليس التفريق الفعلي بين السلطات هو الذي يقود الى ضبط ممارستها على نحو يكفل امن المواطنين ، انما ارادة ضمان هذا الامن بتوازن القوى هو الذي يوصل الى تحيّل تفريق افتراضي للوظائف » . والخلاصة ان فصل السلطات هو ابعد ما يكون عن المبدأ الغيبي المؤسسي للديمقراطية الليبرالية ، فلا يجوز ان يمثل فيها الا بصفته مبدأ منظماً ، اذا استرجعنا في هذا المجال التفريق الكانطي في كتابه نقد العقل العملي La Critique de la raison pratique .

١ - L'esprit des lois , liv. XI, chap ٤ .

٢ - Georges BURDEAU, Le Libéralisme, Ed. du Seuil, 1079, Coll. «Points» .

يضيف بوردو : « هذه الفرضية لا تنطبق على مستلزمات الواقع » . اذن فلا ندهش مما كتبه ريشة ميشال دبريه Michel Debré عن الذرائع التالية التي تشكل الترياق الروسوي للأغراءات « المونتسكيوية » في الديمقراطية الليبرالية اليوم : « لا يوجد فصل سلطات لأن مسؤولية الحياة الاجتماعية لا تتجزأ . وان الدساتير التي تقسم السلطة الى اقسام انما تفقد المجتمع الى الفوضى » .

اذن تسير الأمور وكان مبدأ فصل السلطات المحكوم عليه بتقلب يجعله يتحرك باستمرار من القطب « الغيبي » حيث يشكل القاعدة الذهبية الظاهرية للديمقراطية الحرة ، الى القطب « التجريبي » حيث صار المبدأ غير مطبق في الواقع ، اخذ يفصح عن آثاره المدمرة ، لكن بوردو يضيف بحق : « ان ما يهنا تسليط الضوء عليه ، هو انه في الوقت الذي يُعرض فيه فصل السلطات وكأنه القاعدة الذهبية للتنظيم الدستوري ، لا يمكن تجاهل اثره التدميري . وعلى العكس تماماً ، توضع في هذا الأثر فضيلة هذا المبدأ ، فلا بأس اذا استثار شللاً في السلطة ، لان ما يخشى منه ، ليس ضعفها وانما قوتها المفرطة » .

والحال ، ينبغي علينا الانقياد لنرى في هذا المبدأ شعباً معيناً او في كل حال فرضية بدون جوهر ، لا تستمد فعاليتها الا من عواقبها السلبية ، وشرطها ان لا تتدخل الا « بالمواربة » كالحقاز Catalyscur ، على شكل غير مباشر لنموذج ضائع ؟ بالتالي ، اذا كان منظوروا الفكرة الليبرالية قد اختاروا تعريفاً حصرياً ووظيفياً صريحاً لهذا المبدأ ، فذلك لأنهم ينشدون ان يروا فيه مثيلاً بعيداً او مخففاً لموقف اولي قوائمه ضعف أجهزة الدولة المثبت بوصفه مبدأ اولياً راسخاً في تطلّب الشعوب والرعايا . واعتباراً من الوقت الذي تعتبر فيه الدولة ، دون ان تكون ثانوية ، مدعوة من حيث المبدأ الى اقل تدخل ممكن ، يمكن لصفة « فصل السلطات » ان تغدو مجرد صفة ثانوية . وما يهيم عندئذ هو الممارسة الآنية لسيورتها : فما يهيم في الواقع ليس تركيب وفيزيولوجية سلطة « فاعلة » انما الممارسة التدميرية لعمل سلمي ، لـ « فعل سالب » مهمته الحؤول دون عمل السلطة ودون تسلطها على حياة المواطنين الخاصة . ولم يكن في رأس مؤسسي فيلادلفيا ؛ Le Founding Fathers ، شيء آخر سوى هذا عندما تخيلوا هذا النظام ، المستوحى من لوك ومونتسكيو ، القائم على الوالية Checks and balances . والحقيقة اننا رأينا مؤخراً هذه الولاية توصلت

الى خذوة مبدئها من خلال عزل الماسوف عليه ريتشارد نيكسون . ولكن مهما تكن رابعة هذه الاحتفالية لاعدام السلطة الاجرائية والتي تذكرنا ، في النهاية ، بالمتقلة الطقوسية للملك لأكديمونيون Laccédémone ، فأنا مع ذلك تعبر عن الروح السلبية ، عن الفعل السلمي ، لفعل السلطات في الديمقراطية الليبرالية . ويلاحظ بوردو ذلك بوضوح : « تنصب كل جهود الدستور الاميركي على تنظيم على ما كان مونتكيو يسميه قدرة المتع Faculté d'empêcher : ولا يبذل اي جهد لتشجيع قدرة الفعل » : ويستنتج Bancroft « ان هذا الدستور رفع مقاومة السلطة الى مستوى مبدأ تنظيم سياسي » . ويذهب البروفسور Garner ، وهو شارح اميركي آخر ، الى ابعد من ذلك ، فيرى فيه « أداة لتحريم السلطة » (بوردو ، المصدر السابق) .

سلطات موازية ، كثارية السلطة ، Cheks and balances, Impeachment : كل هذه الظواهر تعود الى الصعيد « المحلي » لتقدم امثلة على حدس سلبي شامل ، على هاجس « التخفيف » من القوة العامة برفع سدود الحرية الفردية التي تعتبر هذه الكثارية القطبية في المراكز التقريرية تعبيراً عنها في نهاية المطاف .

ولكن ، في الطور الحالي من صيرورة المجتمع الفرنسي والمجتمع الاوروبي ، في هذا النوع من البقطة الدائمة التجدد للمعقد الاجتماعي الاوروبي ، سيقوم رهاننا على التأكيد بان قوة الليبرالية في علاقتها بالمؤسسات وبالدستور يجب ان تكمن في تحديد التوكيد الايجابي لمبدأ فصل السلطات : فيبدو بالتالي ممكناً الانفلات من الحيار القاتل بين الملغمة ، هذا الحلم اليقنوني الذي يرد ان كل شيء معناه خطر ، وبين الانقسام ، مصدر النزاعات التي لا حل لها . وبكلام آخر ، لقد انتهى زمان الكل او لا شيء ، ودخلنا في عصر نسبية منسجمة حيث يغتنى القانون الدستوري بمكاسب كثارية الاقطاب الليبرانية : ادخال البعد الاوروبي الذي لا يجلب فقط دولة مترسبة بالنسبة الى المؤسسات القومية ، والانتقال في صميم الدستور الفرنسي ومؤسسات بلدنا الى بديهية ضرورية حيث تحمل ثوابت علاقة على المطلقات والمصادر المتعذر كسرهما : وبالتالي ينبغي من الآن وصاعداً ان نفهم ، حالة حالة ، بمقتضى السيرورات النسبية العلاقة الفاصلة بين الاجرائي والاشتراعي ، وبين الاجرائي والحقوقي . الا ان هذه الاعادة للتوزيع الوظيفي الدائمة مثيلاتها الهامة على مستوى تراكيب المؤسسات : مثال ذلك ان استقلال القضاء

عن السلطة الاجرائية لن يعني نوعاً من اختيار القضاة لزملائهم من خلال هيئاتهم الخاصة المكونة في مَنَاح من المعارضة البرلمانية الدائمة ، حيث ان رؤساء المحاكم وقضاة التمييز يمكن ان يشنوا هجوماً تمردياً عقياً على الحكومة . وهذا الاستقلال يمكنه ان لا يتأثر بالاستعمال السائد حيث ان السلطة من خلال وزارة العدل تعين القضاة . كما في فرنسا ، ويصبحون بذلك موظفين . لكن الاستعمال الوافر لوظيفة فصل السلطات يفترض تربية القضاة والسلطة التنفيذية معاً بروح اخرى ، هي الروح التي تعني ان على القضاة ، على الرغم من تعيين الحكومة لهم ، ان يتصرفوا بنفس الاستقلال الفكري كما لو كانوا صادرين عن مصدر آخر للسلطة . ان هذا يفترض المعرفة التامة بالوظيفة المتصالية لشخصيتهم ، المفهومة من قبلهم ومن قبل السلطة التنفيذية في آن ، بوصفها تتعدى بُعدها التجريبي ، وذلك على الرغم من كونها ، تعلم الحق على نحو لا يدُخَص ، وتكفل هذا الدوران الضروري بين خصوصية الحالة وشمولية القاعدة .

لكن فيما يتعدى هذا الدور التجريبي - المتعالي المزدوج الذي تلعبه شخصية القاضي ، لا بد للوعي الاجتماعي والمؤسسي لاستقلال القضاة ان يسم بعدد معين من التقاليد والطقوس حيث يُعبر عن احترام المواطنين لقاضيتهم ، وهذا ما تمكنت بريطانيا من الرمز اليه بطريقة حكيمة وقديمة جداً من خلال استعمال القُبعة وتسمية Lord chief justice . وعندما يتحول مجلس اللوردات ، مقر التشريع ، بدوره الى مجلس اعلى للقضاء لكي ينظر في محاكمة احد اعضائه المتهمين ، يتم الانتقال من خلال تبدل مكاني ولباسي ، الامر الذي يشير الى الامكان الوظيفي للفصل بين السلطات .

اذن نجد الحجر الاساسي للديموقراطية الليبرالية في هذا الاستعمال « الوظيفي » الشبه قانوني للفصل بين السلطات ، وهو استعمال يفترض فيه ، لكي يكون نافذاً ، ان يُرمز اليه بالطقوس وبسوسيولوجيا التخيل . ولقد اعاد للذاكرة السيد جان - مارك فارو Jean - Marc Varaut ، في بيان حديث ، ان المستشار في القرن الثامن عشر كان المؤول الوحيد في المملكة الذي لا يجد على موت الملك ، وذلك للتدليل على اختلاف اشكال الحكم . كذلك فان المستشار داغوسseau D'Aguesseau لم ير الملك أبداً في حياته ، لأن كل اتصال كان يعني العدوى والتأثر . كذلك الحال في التحليلات التي قُطِعها روجيه كايرو Roger CAILLOIS في كتابه Instincts et Société بخصوص الجلاّد ، او في

انثروبولوجيا الدنيس التي تقترحها ماري دوغلاس (Purity and danger)، اذ من المتوجب وجود مسافة بين الملك ، رأس السلطة الاجرائية واعلى مثل للسلطة القضائية ، بل اكثر من ذلك يجب وجود حظر . وهذا المفهوم الاساسي لفصل السلطات ، الرموز اليه في تخطيط المدينة ، يبنى حقاً برلمانية كالمملكة الانكليزية ، لكننا نراها قائمة في الملكية الفرنسية بينما لم يكن يوجد بعد اي تمثيل شعبي مباشر او مداور .

ان حق التنبيه ، الذي توصل اليه العدل الملكي بواسطته الى المراقبة والحد من ممارسة القوة الاجرائية ، حاول عبثاً ان يصدر عن نفس مصدر الدولة ، الملك ، الذي كان يتبع له البرلمانيون ، ومع ذلك يمكننا ان نلاحظ كيف ان استعمال البرلمان هذا الحق كان يشير الى وظيفة فصل السلطات : كان يوجد شيء ما من مصدر ملكي يحد من ممارسة سلطة الملك ، ويذكر على الفور بأن الملك ، بما انه ذو حق الهي ، فقد كان يقبل ، فضلاً عن اخذ الاهي ، بحد إنساني لسلطته .

هذه الوظيفة الرقابية هي التي سنجدتها في الدور الذي يمكن للمجلس الدستوري الاضطلاع به تجاه التنفيذ والتشريعي . عندما ينظر في دستورية القوانين ، وهو دور واسع بالمقارنة مع صلاحياته الحالية ولأجل التشديد على حجمها كمحكمة عليا ، ولأجل تزويدها بروح الاستقلال وفصل السلطات ، يكون من المناسب اذن زيادة استقلالها لثريتها ، والسماح للمواطنين العاديين بالتداعي امامها وتوسيع صلاحياتها⁽³⁾ . وهذا ما يمتنعه الحقوقي ذاته ، جان - ماري فارو ، الواصل من عودة الجمهورية الخامسة الى مبادئ مونتسكيو . وكلما اتجهت السلطة الرئاسية ، في هذه الملكية الانتخابية التي هي ملكيتها ، الى تكريس نفسها ، صار من المهم ان يساعده القضاة المستقلون على معرفة رقابتها وه حدود تصرفها » .

وفي نفس الوقت الذي يمكن فيه للمحكمة الأوروبية العليا ان ترى النور ، لأجل استكمال ممارسة الرقابة التي ندين بها للجمعية الأوروبية تجاه بعض نشاطات اللجنة . واذا كان ثمة مجالاً للتدليل على فصل السلطات ، فهو بالذات مجال مؤسسات أوروبا :

3- M.Benoist, Chronique de décomposition du PCF, La Table Ronde, 1979.

مراقبة الاشتراعي للاجرائي ؛ ولجوء لاحق الى محكمة عليا مؤلفة من قضاة مستقلين ، قادرين ايضاً على ممارسة التنيهات ازاء الحكومات القومية في بعض المجالات المحددة بوضوح ، التي لا تتعارض مع حرمة سيادتها التي لا تنتهك ، وعلى ممارسة حق واخلقية مقبولة تعاقدياً من الجميع : habeas corpus ، حقوق الانسان ، مراقبة الاتفاقات المحظورة ، الافراط في التطبيق الاعلامي Mise en fiches informatiques ، الخ . وحيثما تكون القيم الليبرالية مهددة ، بما في ذلك الدول ذاتها ، يعود الى المحكمة الاوروبية العليا حق التنبيه الى هذه المبادئ ومناشدة الحكومات علناً لوضعها موضع التنفيذ . انها غير مزودة بوسائل قسرية ، لكن هذه المحكمة يمكنها بواسطة فعالية المشهد والرمز ان تتوصل الى اقناع الحكومات لاستخلاص الدروس العملية من « تنبيهاتها » .

ولا داعي لقرع ناقوس الخطر من خلال التنديد بـ « حكومة القضاة » على الصعيد الاوروبي . واخيراً ، سيعود الى محاكم قومية عليا تأسيس محاكم ماثلة للمحكمة الاوروبية العليا : المناوبة ، وعند اللزوم الرفض ، وفي كل حال البت بقرارات المحكمة الاوروبية العليا .

ان تدخل هذه السلطة الثالثة ، ولو منقسمة الى هذه التفرعات المتناسكة فيما بينها ، يسمح بمعارضة محاولة السلطة العامة الرامية الى استعادة دورها اليقوي القديم الخائف . وهو في كل حال تدخل يدل دلالة تحريية على فضل واشعاع مبدأ خنقته يعقوبته منزلة من فهم سيء لروسو . من الملح الرجوع الى مونتسكيو والى بورك Burke اليوم ، الى مشهدهم المأهول بالمفارقات والوصلات . ففي الحريات يرى شرط الحرية . وفي متحدثات صغرى ، متفاوتة وديمقراطية في آن ، يرى شرط العقد الاجتماعي الذي لا يزال ركن الديمقراطية الليبرالية .

الديمقراطية والتسيير الذاتي

هنري آرفنون

ليس عارضاً الانبثاق الأخير لمفهوم التسيير الذاتي في العالم الغربي ، وما لا شك فيه انه لا يتعلق بالمشهد المفاجيء في يوغسلافيا ، الخارجة فجأة من الحظيرة المطيعة للديمقراطيات الشعبية ، والراقصة وحدها منذ الخمسينات على ايقاع التزامها المرير بمسار التسيير الذاتي ، بقدر ما يتعلق بالتحوّل العميق في القيم الذي جرى حوالي الستينات في مجمل الديمقراطيات الصناعية المتقدّمة . وبالتالي يبدو ان حاجة التسيير الذاتي ، اي رغبة الناس في عصرنا بانشاء بئى لا مركزية يكون من المتيسّر لهم ان يتكفّلوا مجدداً بحياتهم كلها ، تميل الى ان تصبح مسألة مركزية في مجتمعاتنا الغربية . ذلك ان حضارة ، تبنّت نظام تقدم جامع في خدمة المكاسب المادية حصراً ، انتهى بها المطاف الى التمحس الى محاولة اكتشاف ايقاع انساني وذلك بألحاق الكمي بالنوعي .

فهل ينبغي ان نرى في هذا الانحياز المتغير اشارات مبكّرة لانقلاب سياسي واقتصادي ؟ ان التسيير الذاتي المنظور اليه من زاوية الطموح الى زيادة الفاعلية المبدعة والمسؤولية الشخصية والمشاركة الحرة تحت شعار التجمعية ، لا يتعارض إطلاقاً مع المراكز النظرية للديمقراطية الليبرالية ؛ فهو لا يتضمن مسبقاً انقطاعاً عن المنطق الاقتصادي الرأسمالي ولا تخلياً عن القواعد والقيم الديمقراطية . والتسيير الذاتي المدروك على هذا النحو لا يقوم على القلب العنفي لموازين القوى القائمة ، انما يقوم على توسيع ، تعميق ، تنشيط العلاقات البشرية التي تساندها وذلك بأرساء هذه الأخيرة على حرية أقل شكلية وعلى مساواة تطل ان تظل سياسية وحسب .

والحقيقة ان كلمته التسيير الذاتي بمعناها الفرنسي Autogestion هي كلمة حصرية وتقنية لا تعلمنا بشيء عن طبيعة مضمونها ، فهي مطبوعة بعقلانية محض اقتصادية .

وتفتقر الى الشفافية . والكلمات الانكلسكونية المعادلة تُعَدُّ في المقابل مفهوم التسيير الذاتي بالسعة الانسانية لمجاله الخاص : فمن جهة يعبر الحكم الذاتي -Self Government عن رغبة المواطن في المشاركة النشطة في تسيير الديمقراطية بالغائه الى ابعاد حده ممكن المسافة التي تفصله عن السلطة ؛ ومن جهة ثانية يفصح التسيير الذاتي -Self mangement عن نية نقل السلطة التفريرية ، كلياً او جزئياً ، الى ايدي شغيلة المنشأة كافة . وعليه فان التسيير الذاتي المفكك حسب وظائفه السياسية والاقتصادية يشكل نموذجاً متطابقاً مع البنى الديمقراطية حقاً ؛ فهو يسمح للديمقراطية الليبرالية بالعمل على نحو افضل وبالتطور نحو فعالية اكبر .

ان الفكر السياسي الفرنسي ينظرُ نظرة مختلفة الى رسالة التسيير الذاتي ، وذلك لاسباب مردّها في وقت واحد الى ازدهاره للبراهماتية الانكلسكونية والى الافضلية التي يعطيها تقليدياً للمواقف المتنازعة ؛ وهذا الفكر يدخلُ التسيير الذاتي في المنطقة الغامضة من الفكر اليساري بحيث ان هذه الكلمة المزروعة في جسم غريب عنها في الجوهر ، تلعب دوراً سحرياً في نهاية الامر ، نظراً لما يعتروها من التباس ، وما يُضفي عليها من مرونة . لقد صار التسيير الذاتي تزيّناً يوصفُ عشوائياً لتجاوزات الرأسمالية وللشروط المنسوبة الى اشتراكية معينة . هناك حقاً بعض منظري اليسار الواعين للقرابة العقائدية بين الليبرالية والتسيير الذاتي ، يرون في المشروع التسييري « نتاجاً نافهاً للرأسمالية العفنة » ، ولكن بوجه عام يفيد التسيير الذاتي اليسار كذريعة لاشترائية لوثها الواقع الذي انتخبها ، ان التسيير الذاتي هو الزينة التي تعيد الى عجوز مغنّاج ، هجرها الجميع ، السبات الرائعة لفتاة فاتنة .

كيف نحلّد الاشتراكية التسييرية التي صار لها في الحياة السياسية الفرنسية قيمة خاصة كشعارٍ معي ؟ مهيا يكن الامر ، سواء كانت الاحزاب اليسارية متأثرة فعلاً بهذه « الفكرة الجديدة في اوروبا » التي تعادل فكرة السعادة القديمة ، او كانت غير متأثرة بها حقاً . فلما انتسبت اليها على درجات مختلفة . فقد تبسّى الحزب الاشتراكي PS التسيير الذاتي سنة ١٩٧٣ ليس لكونه ذا فضائل ذاتية بل للامكانية التي يوفرها للتمايز عن الحزب الشيوعي . فالتحقّظ الأولي الذي لا يزال قائماً والذي يتجدد بين الحين والآخر ، مردّه الاقتناع العميق لدى السواد الاعظم من الاشتراكيين بان كسب السلطة السياسية يجب ان

يسبق إعادة توزيع السلطة الاقتصادية ، وانه لمن الواضح ان مشروع فرض بُنى تسييرية من فوق على الكل الأجهاعي هو في المبدأ مناقض لمفهوم التسيير الذاتي الذي يحتل مع مفهوم العفوية نسبياً . وربما تزداد الحيرة اذا وقفنا عند الخطاب النظري للحزب الشيوعي . ففي ١٩٧٤ ايضاً ، كان يشطب التسيير الذاتي ، بوصفه مجرد « ستر عورة الاصلاحية » : ويوصفه « فكرة فارغة » بنظر Georges Séguy ، ولم تصبح ملأنة ، بعود انتخاباتية دون شك اكثر مما هي ملأنة بمضمون سياسي واقتصادي الا اعتباراً من اللحظة التي تحل فيها الحزب عن مفهوم ديكتاتورية البروليتارية ، المتسق ضرورة مع المركزية الدولانية ، والذي يأذن لهذا الحزب بالكلام ، ولومن رؤوس الشفاه ، على تسيير ذاتي لا مركزي .

في المقابل يزداد السجال وضوحاً ، عندما ينطلق من برنامج الـCFDT ، التنظيم النقابي الوريث بنوع ما لأرت تسييري مزدوج ، للنقابية الثورية ولبروصات العمل قليل ١٩١٤ ، كما هو وريث للوجهات الكوربوراتية التي عرضها البابا ليون ١٣ في رسالته Rerum novorum سنة ١٨٩١ .

« لقد اعلن الاتحاد النقابي ، CFDT ، في مؤتمره سنة ١٩٧٠ ، عن النمط الأجهاعي الذي يرغب في بنائه : اشتراكية ديمقراطية قوامها ثلاثة « اركان » التسيير الذاتي ، الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتبادل ، والتخطيط الديمقراطي ، ويضيف ان هذه العناصر الثلاثة لا يمكن الفصل بينها »^(١) .

من الجلي ان الشاغل الرئيسي في هذا النص هو الاعلان عن اشتراكية جديدة يجمعها حُرّاس اقوياء من الانزلاقات المركزية والبيروقراطية في اشتراكية الدولة . لكن الحلف الثلاثي المطروح اعلاه هل هو حلف فعال حقاً ؟ بعد تبني تعريف الاتحاد النقابي القاتل إن « التسيير الذاتي هو واقع الادارة الذاتية والقيادة الذاتية بالنسبة الى الشغيلة » ، يجب ان تكون الملكية الاجتماعية والتخطيط الديمقراطي اللذين يستند التسيير الذاتي اليهما ، في خدمة الغائية نفسها . والحال ، فمن حقنا التساؤل اذا كان الثالوث المركب على هذا النحو من شأنه ان يجعل « الاشتراكية الديمقراطية » تتقدم ، او اذا كان سيقفها في مكانها ، رافضاً كل سابق متنامق .

ان مفهوم الملكية الاجتماعية هو مفهوم اعرج ؛ فهو يقف في توازن مترجح بين ملكية الدولة والملكية الخاصة . واذا سلّمنا جدلاً بتجاوز عقبة مفهوم ملكية الدولة ، وتصورنا ان الملكية الخاصة تحولّت ، بضربة عصا سحرية ، الى ملكية اجتماعية ، فلا بد من الملاحظة مع ذلك ان الملكية الاجتماعية تحمل تناقضاً داخلياً . اذ بينما يجوز الشغيلة باسم الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج حيازة مشتركة . يحصلون إفرادياً على ثمار عملهم . وعليه ، فان الملكية الاجتماعية تجمع بين عقبات ملكية الدولة وعقبات الملكية الخاصة ، وهي تنتج في آن اللامسؤولية ، سرطان ملكية الدولة ، والبحث عن الربح الاقصى المباشر على حساب الثمرات الطويلة الامد ، وهذا ضعف الملكية الخاصة . كتب Milojko Dravolic عن التجربة اليوغسلافية « ان احد المندوبين الى مؤتمر التسيير الذاتي الاخير لاحظ ان التعريف القائل بان الملكية الاجتماعية هي في آن « لكل الناس وليست لأحد » ، يجري تفسيره احياناً كما يلي : « انها لكل الناس » اذن « هي في انا » عندما يمكنني الافادة منها ، ولكنها ليست لاحد عندما يتعلق الامر بالخسائر والمسؤوليات » . وخلص بعد ذلك الى القول : « في مجتمع التسيير الذاتي لا يجوز للمسؤولية ان تتخفى وراء التضامن ، الغيرية ، المسؤولية الجماعية او التباس الصلاحيات . وفي هذا المجال لم يكتشف التسيير الذاتي اليوغسلافي بعد الناجح والردود الانسب » (١) .

هناك نوع من التحفظ الاشتراكي يمنع كاتب هذه الملاحظة المعتدلة من الاشارة الى انه فقط بالرجوع المتدرج الى المنشأة الخاصة استطاعت يوغسلافيا الحفاظ على القطاع المسير ذاتياً ، مشعاً بذلك تناقضاً انفاذياً بين القطاعين ، غالباً ما ينقلب لصالح القطاع الخاص .

التخطيط الديمقراطي يحترم ظاهراً مبدأ التسيير الذاتي . ففي مقابل التخطيط القسري الذي تضعه من فوق بيروقراطية مركزية متزمتة ، يقوم الديمقراطي ، المرن والمتسق ، بالتنسيق نظرياً على الصعيد الاقليمي او القومي بين يجعل القرارات التي تتخذها جماعات مستقلة على الصعيد المحلي . وبالتالي ليست الغائية الاجتماعية لهذا التخطيط هي التي تستحق فقط ان توصف بالديمقراطية ، بل ايضاً وبخاصة تستحق ذلك طريقة وضع هذا التخطيط .

Milojko DRUVOLIC, L'autogestion à l'épreuve, Paris, 1973, P. 69 et 72. ¶

الا ان كل تخطيط ، مهما يكن ديمقراطياً ، يترك خطراً دائماً يَومُ فوق مجتمع مسير ذاتياً . فعند أن تنتقل السلطة التقريرية من الصعيد الميكرو إقتصادي الى الصعيد الماكرو اقتصادي ، تصبح حكومة بعجز كلي طالما انها لا تخضع لسلطة عليا فعلية لا يمكنها ان تكون في البلدان الاشتراكية الا الحزب الواحد او الدولة البيروقراطية التي انجبتها هذا الحزب . ومثال ذلك ان السلطة السياسية التي تمتنع عن التدخل في القاعدة تظهر بالقوة في القمة . والتسيير الذاتي ، المقنع بسيادته ، يظن انه بفضرة طائفة يمكنه الارتفاع الى القمة ؛ لكن بيروقراطية الدولة تقرض اجنحته من خلال التخطيط الديمقراطي بالذات .

على كل حال ، من التوهم ان نرغب في جعل التخطيط ليبرالياً بواسطة التسيير الذاتي ، وان نرغب في جعل التسيير الذاتي اشتراكياً من خلال التخطيط ، فهذا يعني تماماً تعرية القديس بطرس لالباس القديس بولس . ان الوسيلة الفاعلة الوحيدة لحماية التسيير الذاتي من كل تدخل تبغي هي في مؤامته مع اقتصاد السوق الذي يكفل نوعاً من الانتظام الذاتي بحيث ان التخطيط المنطبق على سوق حرة لا يضطلع الا بدور التحفيز والتوجيه .

تناقض بذاته هو « اقتصاد السوق الاشتراكي » الذي انفادت اليه يوغسلافيا . فيقدر ما تعتبر الاشتراكية اقتصاداً شفافاً لانها خاضعة لعقلانية وحيدة وجماعية ولانها ترمي الى وضع الموارد الاقتصادية في خدمة المصلحة العامة ، تعتبر متناقضة مع اقتصاد السوق الذي يحركه الربح ويرتكز على ارضاء المصلحة الخاصة . مع ذلك لا بد لكل اقتصاد مهما يكن النظام المعمول به ، من التحفيز المعطى للاقتصاد من خلال البحث عن الربح ، والذي في نهاية الامر يخدم مصلحة الجميع من خلال المصلحة الخاصة ، يبقى ان ملكة التحقير التي يمارسها اقتصاد السوق تعمل على نحو افضل في اطار ليبرالي مفتوح لها مسبقاً . منها في قوقعة اشتراكية اذا لم تخنقها ، فانها لا تترك تعمل الا بأصمف .

ان الالتواءات الايديولوجية التي يحكم بها « اقتصاد السوق الاشتراكي » اليوغسلافي على المنظرين « للاشتراكية المسيرة ذاتياً » تؤكد في الواقع ان التعارض بين التسيير الذاتي والتخطيط يمثل في طبيعة الامور والوقائع المتصلة كما يعرف الجميع منذ ان استنتج ذلك لينين .

كتب دانيال شوفي Daniel ChAUYEY : « هكذا تفيدنا التجربة اليوغسلافية ، في طورها الراهن ، الى اي حد تبقى قائمة اشكالية تقدم بلد نحو الاشتراكية الديمقراطية

القائمة على التسيير الذاتي ، عندما يرى هذا البلد نفسه مكرهاً . لكي يستمر ، على الاشتراك في التنافس الرأسمالي الدولي . ويختتم مكتباً بأمنية طيبة لا نعرف كيف يمكن تحقيقها : « ليس هناك سوى وسيلة لتخطي مصاعب كهذه ، هي انشاء تقسيم عمل اشتراكي دولي حقيقي بين جميع البلدان التي تعلن انها اشتراكية »^(١) .

إن الادعاء الأكبر للاشتراكية العلمية هو انها نجحت في ادراك المعنى العميق للتاريخ وفي تحديد اتجاه العام . لهذا فإن الاشتراكية التسييرية لا تخضع لتغيرات تاريخ مخادع غير متوقعة ، فهو يجد مكانة محددة تماماً داخل المخطط التقليدي الذي خططه ماركس بوضوح في نقده برنامج غوتبا .

اما الغنى الكثاري لتوالي الازمة فهو محصور في الثلاثية الحصرية / للرأسمالية كأعلى مرحلة لصراع الطبقات/ وللإشتراكية ، كمرحلة دنيا من الشيوعية حيث ان استمرار الطبقات يستلزم بقاء سلطة سياسية مزودة في آن واحد بوسائل قمعية تجاه بورجوازية يتأخر زوالها وبوسائل انتاجية تخلق مجتمع الوفرة/ وللشيوعية ، كفردوس ارضي حيث يزول كل إكراه سياسي واقتصادي بموجب المبدأ المنطوق أخيراً على انسانية سيمنحها ان تنهل من القول : « ان كل حسب قدراته ، ولكل حسب حاجاته » .

ان وجود هذا النمط الثلاثي يحد من اختيار العصر الذي يمكن ان يولد فيه التسيير الذاتي ، الذي لم يكن ، على الأقل متوقعاً في نظر الآباء المؤسسين للاشتراكية العلمية ، وفي الواقع لا يمكن وقوعه الا بين افقين زمنيين ، كما ان المكانة التي يحتلها في الحالتين هي ذات ابعاد صغيرة جداً لان الاستاديين الوحيدين الممكنين في مخطط بثلاثة مصاريع لا يفسح المجال الا للاضطلاع بدور وسيط محدود الأمد .

يمكن للتسيير الذاتي ان يقع بين الرأسمالية والاشتراكية . وعندئذ يمثل مرحلة في الطريق المؤدي الى تنظيم كل الحياة الاقتصادية على الاسس الاشتراكية ؛ انه خطوة أولى في القاعدة لكي ينمو لدى الشغيلة الشعور بمسؤولياتهم الجديدة ، وصو يسهم في خلق

١ . Daniel CHAUVÉY, Autogestion, Paris, Le Seuil, 1970, P. 61. ¶

الاتفاق الاجتماعي التي يمكن لاجهزة الاقتصاد القومي المركزية الانطلاق منها لكي تتولى تدريجياً قيادة الحياة الاقتصادية بأسم المصلحة العامة .

في هذا المنظور ، يكون التسيير الذاتي في خدمة الاشتراكية التي تمثل الهدف الاخير ، أنه حل عابر محصور بالمراحل الثورية . وعبثاً حاول التسيير الذاتي العيش في نظام اشتراكي تحت شكل « استقلالية الادارية » وهو تعبير كان الحزب الشيوعي يتخفى وراءه كلما اتهم بالانغماس في مركزية استبدادية وبيروقراطية ، فـ « الاستقلالية الادارية » التي لا تشكل في حال سوى نموذج ممكن للسير الداخلي في منظومة عامة حيث أن أجهزة ومركزية تخضع الاقتصاد القومي لتخطيط قسري .

ان التجارب الثورية في عصرنا تدحض هذا التفسير الأول لـ « اشتراكية تسييرية » بوصفها مدخلاً اشتراكياً . ان التاريخ لم يحرز تقدماً مشتركاً من القاعدة ومن القمة نحو تحقيق مجتمع اشتراكي غداة الانقلابات الثورية ، بل انه يكشف بعكس ذلك التعارض الاساسي بين العفوية الثورية والوعي الاشتراكي كلما فتح إجماع نظام رأسمالي ثغرة في البناء الاجتماعي حيث يمكن للقوات الجديدة ان تعبر .

تلقي ثورة أكتوبر الضوء على النواع المحتمل دائماً بين التسيير الذاتي والاشتراكية لان هذه تنتقل من كمونٍ مديدٍ نسبياً الى انفجارٍ شديدٍ نادرٍ في عتقه . فالشعار المطروح سنة ١٩١٧ : كل السلطة للسوفييات ، له وقع كبير في ساعات الثورة الاولى ، لكنه لم يعد سوى صرخة فاتنة بعد سنوات اربع في اثناء الهجوم على كرونستادت Cronstadt سنة ١٩٢١ الذي شنه حزبٌ صوّاني منقادٌ من فوق الى تحت ، يرمي الى تصفية السوفييات ، كمراكز تقرير مأمورة من تحت الى فوق .

حدثت القفزة الفجائية الأخيرة لـ « السوفيياتية » ، بوصفها عملاً عفويّاً للبروليتارية الروسية المصممة ، على تولى مصيرها بنفسها ، في المؤتمر العاشر للحزب سنة ١٩٢١ بعد كرونستادت بقليل . ان المعارضة العالمية ، التي يمثلها أ . شليابونيكوف ، A. Shliapnikov ، وهو عامل تعديني قديم واول مفوض شعبي للشغل ، والكسندرا كولونتاى Alexandra Kollontai ، طالبت بان تكون ادارة الانتاج والاقتصاد في عهدة المجموعات العالمية في المصانع ، وان تسبدل القيادة الوحيدة ، بالمفروضة من الحزب ، بقيادة جماعية ، الا ان هذا الطلب رُفض خلال مساجلة ذكر فيها تروتسكي Trotsky

انتفاضة كروستلادت الاخيرة التي ساندتها السوفييات (المجالس) التي لم تتردد في الوقوف ضد السلطة المركزية للدولة السوفياتية .

وغالباً ما تعتبر تجربة التسيير الذاتي في اسبانيا الجمهورية على الرغم من فشلها العائد حقاً الى حالة حرب استثنائية ، تعتبر نموذجاً يحتفظ بقيمته الاختبارية ، وبالتالي ، تتنازع هذه التجربة بكونها خطت خطوة حاسمة نحو تحقيق اشتراكية مناهضة للدولة وللبيروقراطية .

ويمكن للتسيير الذاتي الاسباني ان يقيد من امتداد وامد خارقين : فمن جهة ، امتد على القسم الاوفر من المناطق التي (تخضع لفرانكو ، ومن جهة ثانية ، على الرغم من معاناته لتقلبات كثيرة خلال الحرب الاهلية فقد استمر جزئياً حتى العام ١٩٣٩ اي طيلة ٣٣ شهراً .

صحيح ان كل الظروف كانت متوفرة لكي تحوز اشتراكية تسييرية اول انتصار لها . فقد تناثرت ببنى الدولة في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٣٦ ، مفسحة المجال امام تنظيم جديد للحياة الاجتماعية والاقتصادية انطلاقاً من قاعدة صارت فجأة صاحبة قراراتها . واما وظائف التنسيق التي تتولاها عادة الدولة . فلا يمكن ان تقوم بها الا الاتحاد الوطني للشغل CNT القوي الذي ظل بفضل تطور ، خاص بالنقابية الاسبانية ، وفيأ لاصوله الفوضوية الاولى .

يعاني التسيير الذاتي ، تحديداً ، من صعوبة إيجاد بُنى محلية ، اقليمية وقومية ، كذلك اذا ترك شأنه فانه يتمتع بعد امد طويل نسبياً ولا يطفو منه سوى الانانيات العمالية . الا ان التسيير الذاتي الاسباني افاد فوراً من التنظيم النقابي القائم الذي كان يوفر الاطار الافقي لاتحاداته المحلية والاطار العمودي لاتحاداته الصناعية ، اما التخطيط للاقتصاد المسير فيمكن ان تتولاه المركزية النقابية .

خلال بعضه اشهر ، لم يعد التسيير الذاتي سديماً يحو نوره الشحيح كل النطاقات الواضحة ، لقد صار نجمة الراعي الخاصة باشتراكية متجددة كانت لهذا السبب تحلج نير الدولة وتبروقراطيتها . لكن منذ ٢٤ اكتوبر ١٩٣٦ ، صدر قرار عن الحكومة الكاتالانية يخضع التسيير الذاتي العمالي لرقابة حكومية . انها هزيمة الفوضويين ، المجردين من

السلاح على ايدي قوات نظامية بأمره متالينة ، في ايار (مايو) ١٩٣٧ ، هزيمة زادت من التراجع نحو مركزية استبدادية . وصدر قرار في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٣٧ يقضي بحل « مجلس الدفاع الاقليمي » في أرغوان . الذي اتهمته الحكومة بـ « البقاء على هامش التيار التمركزي » . وتولى ليستر Lister الجنرال الشيوعي ، أمر الفرقة ١١ ، البرهان بالقوة المسلحة على التناقض العقائدي بين الاشتراكية الاستبدادية بالطبع وبين التسيير الذاتي التحرري بالطبع ، وذلك بشنه حملة تأديبية على الجماعات الريفية الأراغونية سنة ١٩٣٧ .

ان ولادة التسيير الذاتي الجزائري تشابه نسبياً ولادة التسيير الذاتي الاسباني : فقد خلقت تصفية الاستعمار في الجزائر الظروف الموضوعية ، لكي يظهر عفواً نظام تسييري ذاتي . ان غياب السلطة الاقتصادية والسياسية ، الناجم عن رحيل الفرنسيين المفاجيء ، هو الذي اتاح لـ « عمل الجماهير الكادحة العفوي » بالنمو المطرد دون مصاعب كبرى . في تموز (يوليو) ١٩٦٢ ، احتلّ الشغيلة الجزائريون الممتلكات الشاغرة واستمروها استثماراً مشتركاً اعتباراً من خريف العام ١٩٦٢ .

صار التسيير الذاتي شرعياً في اكتوبر ١٩٦٢ ، فقد اعترف قرار ٢٢ اكتوبر ١٩٦٢ بوجود لجان تسيير في الزراعة ، واعترف قرار ٢٣ اكتوبر ١٩٦٢ بوجود اللجان في المنشآت الصناعية وهي اقل عدداً من الاولى ، وحلّد قراراً ٢٣ اكتوبر ١٩٦٢ و٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ النطاق الرسمي والحقوقى للتسيير الذاتي . لكن منذ ١٩٦٣ بدأ رجوع « المكبوت » الدولي ، فقد توجهت الجزائر نحو صيغة وصاية على التسيير الذاتي ، تمارسها دولة يزداد تدخلها وتمركزها يوماً بعد يوم . وازداد ارتداد السلطة بعد انقلاب ١٩ جوان ١٩٦٥ الذي أدّى الى الاطاحة بأحمد بن بللا . وشن بومدين ، رئيس الدولة الجديد ، حملة بناء مجتمع صناعي وزراعي واسع تديره دولة مركزية تمارس وصاية شديدة وقيادة قوية خارج واحياناً ضد المسار التسييري .

ولم يستمر التسيير الذاتي لتنظيم داخلي الا في بعض الاستشارات الزراعية في الجزائر . والوسائل المستعملة لتعقيمه لا تذكرنا في شيء بأغتيال كومونة كرونستادت على ايدي الحكومة السوفييتية ولا تصفيات الجنرال الشيوعي ليستر لافليم أرغوان المسير ذاتياً بعناد ، ذلك لأن الحكومة الجزائرية تأمل بزوال آخر آثاره بواسطة فساد اختياري ونهاي .

اذن كلها حل التسيير الذاتي خلال الازمات الثورية مباشرة عمل الرأسمالية، يكون معرضاً لفشل سريع . اذ بدلاً من الاعتراف له بالدور الذي يعود اليه نظرياً في انهاء حسم المسؤولية ومبادئ الاخلاقية الجماعية لدى الشغيلة، تأتي من بعده اشتراكية الدولة لانهامه بتشجيع الانانية وتكريس انتصار عدم الكفاءة وكبح الانتاج وبث الفوضى في المؤسسات بحيث يستحيل تأسيس نظام اجتماعي جديد .

ويقوم التفسير الاشتراكي الثاني للظاهرة التسييرية في وضعه بين الاشتراكية والشيوعية . فمقابل الاطروحة القدرية ، جوهرأ ، حول الانضاج الاشتراكي المتدرج ، يشلّد بعض منظري الاشتراكية التسييرية على الدور العلاجي للتسيير الذاتي ؛ فحقن مقدار كبير من التسيير الذاتي يعالج الجمود البيروقراطي وجود الدولة بوصفها من أمراض الطفولة في الاشتراكية المتحصرة .

كتب سفنوزار ستجانوفيتش Svetozar Stajnovic : « ان التطور التاريخي يرغم الماركسيين ، ما عدا الفريق الاولي بين الاشتراكية والشيوعية ، على ادخال تقسيم داخل الاشتراكية ، يفصل بين اشتراكية الدولة واشتراكية التسيير الذاتي . وبذلك تعقدت صورة المرحلة « الانتقالية » . فليست الاشتراكية هي فقط المرحلة الانتقالية بين الرأسمالية والشيوعية ، بل يمكن لاشتراكية الدولة ان تمثل المرحلة التي تسبق اشتراكية التسيير الذاتي . ومع ذلك فالامر ليس آلياً ، لانه يمكنه ايضاً ان يتراجع نحو مجتمع طبقي جديد ، الى دولانية ، واذا لم تع الحركة الثورية بأن اشتراكية الدولة لا تمثل سوى شكل اول من الاشتراكية ، فلا بد من توقع ظهور الدولانية » (١) .

يا للأسف ، مرة اخرى . يقف التاريخ المعادي خطأ للحقن الايديولوجية في وجه هذا التيار الثاني لاشتراكية التسيير الذاتي .

بعد ثلاثة اعوام من الانتفاضة العمالية في برلين الشرقية سنة ١٩٥٣ التي نجمت عن التدابير الجهنمية التي فرضتها على الشغيلة البيروقراطية الشيوعية ، اندلعت الثورة الهنغارية التي كانت ميزتها الامامية هي الازدهار السريع للمجالس العمالية . فبعد

٤٨ . Svetozar STOJANOVIC, Critique et avenir du Socialisme, Paris, 1971, p. 54. - ٤

الاضراب العام في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ ، انتخبت المصانع الكبرى في البلد مجالس عمالية ، بدأت كالجنان اضراب ، وسرعان ما تحولت الى مجالس حكومية حقيقية غايتها النضال باسم حرية تقرير متجددة ضد الانحطاط البيروقراطي للنظام الشيوعي . وفي غضون تجمع عام انعقد يوم ٣١ أكتوبر ، اعلن مندوبو ٢٤ منشأة كبرى في بودابست ان « المصنع يعود للعمال » وكان وهماً سريع الانقشاع ، لان هجوم الدبابات الروسية يوم ٤ نوفمبر استبدل حكومة ناجي Nagy ، المؤيدة لمكاسب التسيير الذاتي ، بحكومة كادار Kadar ، الموالية تماماً لموسكو .

يوم ٢١ نوفمبر ، قرر المجلس العمالي في بودابست الكبرى الدعوة الى جمعية تضم جميع المجالس العمالية الاقليمية لاجل تكوين « برلمان عمالي » لكن سرعان ما تم اعتقال كل القادة العماليين في بودابست والكثيرين من قادة المجالس العمالية الاقليمية . ومحل الفقرة التسييرية حل رد فعل مركزى عنيف .

في العام نفسه وقعت حوادث مماثلة في بولونيا . فقد قامت مجالس عمالية في جميع الاماكن تقريباً ، وفي بعض المصانع صارت تنطق باسم القاعدة المجالس الموجودة سابقاً في المنشآت ، والتي رفضت ان تكون بعد الان مجرد ادوات لنقابية بيروقراطية ووسائل توصيل لقيادة تعينها السلطة السياسية الا ان توق العمال البولنديين الى التسيير الذاتي لم يقمع بعد ذلك بالقوة الشديدة ، اذ ان التسيير الذاتي المتحقق جزئياً ، وضع تحت الوصاية اعتباراً من العام ١٩٥٧ .

ترتدي انتفاضة العمال التي انفجرت في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ضد هيئة بيروقراطية الدولية القوية ، نفس الطابع الذي ارتدته سابقاً في هنغاريا وبولونيا . ففي كل مكان ، نشأت لجان ادارية ، لا سيما في صناعات الدولة المؤممة . فقد استرد الشغيلة حقوق التدخل والرقابة التي استولى عليها الحزب الشيوعي والدولة . لكن التدخل العسكري السوفياتي وضعاً حداثياً لمطالب التسيير الذاتي .

ان التجربة التسييرية الوحيدة التي يبدو انها تشكل جسراً بين اشتراكية الدولة والشيوعية هي التجربة التي مارستها يوغسلافيا منذ ١٩٥٠ . فالمسار اليوغسلافي معاكس للمسار السوفياتي . اذ ان الدستور اليوغسلافي الاول عام ١٩٤٦ هو نسخة وفيه عن

الدستور السوفياتي للعام ١٩٣٦ ، يدهشنا بمركزيته الحازمة ، وترافقت التأميمات مع انشاء تخطيط استبدادي سنة ١٩٤٧ .

لكن لاسباب تعود في آن واحد الى عدم فعالية النظام الاقتصادي الجديد والى العزم على تأسيس الكفاح لاجل الاستقلال الوطني على اجماع شعبي واسع جداً ، نُدَّتْ تيتو في خطابه يوم ٢٦ حزيران (جوان) ١٩٥٠ امام الجمعية الوطنية لجمهورية يوغسلافيا الاتحادية ، باشتراكية الدولة المطبقة في الاتحاد السوفياتي :

« ان ثورة اكتوبر سمحت للدولة بالاستيلاء على وسائل الانتاج . لكن وسائل الانتاج هذه لا تزال بعد ٣١ عاماً في ايدي الدولة . فهل هذا تحقيق لشعار « المصنع للعمال » ؟ من الواضح ان الأمر ليس كذلك . فليس للعمال في الوقت الحاضرة مساهمة في ادارة المنشآت : فهذه يمارس المدراء الذين عينتهم الدولة ، والذين هم موظفون بالتالي . وليس للعمال الا امكانية وحق الشغل : وهذا لا يشكل مفارقة كبيرة مع الدور الذي تتركه البلدان الرأسمالية للعمال . المفارقة الوحيدة بالنسبة الى العمال هي انه في الاتحاد السوفياتي لا توجد بطالة - وهذا كل شيء . وعليه فان القادة السوفيات ، لتاريخه ، لم ينجزوا احد الاعمال الاكثر تمييزاً للبلد اشتراكي ، الا وهو انتقال ادارة المصانع والمنشآت الصناعية الاخرى من ايدي الدولة الى ايدي العمال . ومن المحتمل ان لا يسلم قادة الاتحاد السوفياتي ادارة وسائل الانتاج للايدي العاملة ، نظراً لمفهومهم الخاص بملكية الدولة ، تشكل اعلى للملكية الاجتماعية . وعليه فان هذا ينسجم تماماً مع اطلاق آلة دولتهم » .

إن في هذا ادانة واضحة وحاسمة لاشتراكية الدولة ، وهي ادانة ازدادت حججها وتفاقت بعد مضي ٢٩ سنة على خطاب تيتو . لكن يمكننا التساؤل عما اذا كانت لا ترتد ايضاً على اشتراكية التسيير الذاتي التي انشأها تيتو . لاجدال في ان التصلب المتطرف للنظام المركزي افصح المجال فيها امام مرونة اكبر في العمل . لكن اشتراكية التسيير الذاتي اليوغسلافي بعد مضي ثلاثة عقود عليها حالياً ، وكما كان حال اشتراكية الدولة عام ١٩٥٠ لم تؤد الى زوال الدولة ولا الى انقلاب اجهزة مركزية الى اجهزة تسيير ذاتي . فلا تزال السلطة المركزية ، المستندة الى الحزب والجيش والشرطة وعلى زعامة قائد ساطع في آن واحد ، تملك تفوقاً ساحقاً بالنسبة الى الجماعات المسيرة ذاتياً .

فهل يمكن الكلام حتى على تسيير ذاتي ؟ فكما ولد التسيير الذاتي ، ليست انطلاقاً من متحدثات شغل مكونة عفوية وإنما من انتداب السلطة السياسية الشغيلة لإدارة جزئية في المنشآت ، فإن المستفيدين منه يعيشونه كمجرد عملية إدارية .

إن طابع العصر يخلط بين الاشتراكية والتسيير الذاتي في منظور شبه الغي ، لكن الحدين يتنافيان بدلاً من أن يتكاملا . فإذا دققنا النظر فيهما ، لا يعود كثيفاً ستار الدخان الذي يخفي تعارضهما . إن تصادمهما يدور حول مفهوم السلطة . فبينما الاشتراكية التي تمنح كل وسائل الانتاج للجماعة الممثلة بالدولة ، على الأقل حتى حلول الشيوعية المظنون ، تعطي للسلطة ابعاداً مجهولة حتى تاريخه ، يطالب التسيير الذاتي بتفجير السلطة وتوزيعها العادل على الجميع . إن الاشتراكية تبعد السلطة عن أولئك الذين يعانونها . وإن التسيير الذاتي يعمل على تقريبها منهم ، أملاً بذلك التخفيف ، وحتى الالغاء للمسافة الفاصلة في مجتمعاتنا بين القيادة والتنفيذ .

إن مولد استبدادية تقنو - بيروقراطية في القرن العشرين هو الذي استولد كرد عليه حماساً شديداً للتسيير الذاتي . لكن الرغبة في تخطي دولة اجتماعية وسياسية تخفض الانسان الى مستوى شيء لا تعود الى الحاضر ، فقد ظهرت في القرن الماضي على شاكلة الفوضوية حينما استولد الانتقال المؤلم من العصر الحرفي الى العصر الصناعي رغبة شديدة بالنكوص لدى الضحايا . وكان العصر الذي يحدد مدار الكرامة والمسؤولية بالنظام الكوموني والكوربوارتي ، يبدو وكأنه فردوس مفقود . إن هذا الحنين الفوضوي في القرن التاسع عشر ، المنسي تماماً بعد ذلك ، هو الذي يظهر مجدداً في ايامنا على شكل مشروع تسيير ذاتي .

إن التسيير ذاتي يشق طريقه بصعوبة بالغة ؛ إذ من العسير عليه ان ينطلق لانه لا يملك حتى الآن الا عكازات العلوم الانسانية . فلماذا لا نستجوب الفوضوية الاتحادية والتجمعية طالما ان عقيدتها تغلغى من ماضٍ حديث نسبياً لا يزال ذكره وندعه يتعمان بالحياة ؟ ان اللجوء الى الفوضوية له فائدتان ؛ فهو يترزع التسيير الذاتي من ملغمة متطرفة ويبعده عن التجريد .

بين جميع الهجمات التي شنّها الفوضيون ضد الماركسية ، نجد انتقاد باكونيت هو الأملل لكي نفهم لماذا لا يمكن مزاجية الاشتراكية والتسيير الذاتي . إن شمة تنبؤية نادرة ،

مرة تفسيرها الى واقع انه لا يمكن الانخداع ، كما هو حال باكونين ، الا نادراً عندما لا يتأتى الحكم بمقتضى مفاهيم مجردة بل بالاستناد الى طبيعة انسانية تتكيف نسبياً مع المحيط التاريخي لكنه لا يتقلب ابداً ، وتلك التنبؤية جعلت باكونين يلتمح في الماركسية بظهور استبدادي مقبل . فهو مقتنع ان كل طبقة ، مهما يكن انطاؤها الأولي ، تسعى الى الحفاظ على امتيازاتها ، والحال فان الابقاء ، بعد الثورة ، على الدولة وإن كانت « شعبية » وهو وصف رائج لدى الاشتراكيين آنذاك ، يعني تصعيد طبقة جديدة الى السلطة ستخدم الجهاز الدولاني في ارساء احتكار جديد للمجتمع ، كان باكونين منذ ١٨٨٦ يتنبأ بأن « الدولة الاستبدادية » ، التي ستحققها شيوعية الدولة ، سوف تستولد « طبقة مستثمرة ومتميزة ، البيروقراطية » .

يسعى باكونين في **الدولالية والفوضى** Eratisme et anarchie للبرهان على ان الاشتراكية والكلالية لا يفصلان . ويصف الماركسيين ، صانعي اشتراكية علمية مزعومة ، بأنهم ثوريون معتقدون منحوا انفسهم مهمة تفويض السلطات والانظمة القائمة حتى يقيموا ديكتاتوريتهم الخاصة فوق انقراض عملهم التدميري . وهي ديكتاتورية لا ترحم نظماً لان تنظيم اشتراكياً للمجتمع سيضع في تصرفها وسائل الانتاج ورافعات القيادة الضرورية لادارة الانتاج وتوجيهه ، وهؤلاء الاسياد الجدد اذ يملكون السلطين الاقتصادية والسياسية معاً ، ستكون لهم سلطة اعظم وارهب من سلطة اية طبقة سابقة .

ان برودون Proudhon هو الذي يطبق مبدأ التسيير الذاتي على مجمل الحياة الانسانية . كيف يمكن ارساء المجتمع على الاستقلالية الشخصية ؟ انه ابن حرفي ، وهو نفسه مارس في شبابه حرفة ناظر مطبعة ، فعرف من الارث العائلي والخبرة الشخصية ان العمل هو الذي يمنح الاستقلالية للانسان الذي يقوم به متهاياً معه . وهو بالاستناد الى اعادة تركيب واغناء المهام ، يقترح وضع حد للطابع غير الانساني للعمل الصناعي حيث ان الانسان لا يعود يرى نظراً لانه خاضع لعمل يخفضه الى مجرد أداة فاقلة لكل معنى ولكل اهتمام .

إن مسألة الشغل ، ينظر برودون ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقات الملكية ؛ فهو يرى انه لا فائدة من وصف العمل بنبالة النشاط الخلاق اذا كان يتوجب عليه ان يظل خاضعاً

لاعتباطية ارادة خارجية وقمعية . فكما يتوجب على الناس ان يتحرروا من سلطان الدولة التي تزور تطبيق مبادئ الحرية والمساواة ، كذلك لن يكون العمل مفيداً طالما انه سبيغ للملكية قائمة على الظلم والعبثية .

والحال ، فان هذه الملكية التي يصفها برودون بـ « السرقة » هي الملكية الخاصة والملكية الجماعية على السواء . فلا يتبدل شيء اذا اردنا ابدال الملكية الخاصة بالملكية الجماعية ، لأن « المتحد هوقهر وعبودية » . ان برودون ينصح بأقلمة العلاقات الاجتماعية على الحيازة ، وهي حد اوسطين هذين المطلقين القهريين معا وهما الملكية الخاصة والمتحد الاجتماعي ، فمقابل حق التصرف والافراط الذي يميز الملكية ، يؤثر برودون فضائل ملكية نسبية تظل : بفضل رقابة اجتماعية سليمة ، يمتأى عن كل شطط . فاذا كانت الملكية سرقة ، فان الحيازة في المقابل ضرورية لابقاء العمل الخلاق وتطوره : « يجب ان تبغى في قلب الانسان كحافز دائم للشغل ، كالتعارض الذي يؤدي انعدامه الى سقوط العمل في الجمود والموت » .

اما المجتمع الجديد المدعو الى افضل تنسيق بين الاستقلال الفردي ومستلزمات تعاون اجتماعي وسياسي ، وبالتالي الى تحقيق الحد الاعلى من الحرية الشخصية في المجتمع الاكثر توحداً ، فان برودون يقيمه على ركنين : فمن جهة يعمل المجتمع بفضل ادارة يتكفلها جميع اعضائه بواسطة « استقلالية ادارية » ، وهو تعبير برودوني يعادل هنا التسيير الذاتي ، ومن جهة ثانية يراد المجتمع الحريرص على الاستقلالية الفردية ، العقد الاجتماعي الى حدود عقد متساوق الابعاد ، معقود بين الجميع ، لا يفرض موجبات الا بقدر ما يكون لها مقابل ، وبالتالي يستمر المتعاقدون في التمتع بكامل حريتهم وسيادتهم ، وباختصار يتبنى المجتمع الفدرالية ، ان التسيير الذاتي وهو يتناول شتى جوانب الحياة المشتركة ، ينظم الحياة الاقتصادية ، وان الفدرالية التي تتمزج الحياة السياسية ، يوحدان جهودهما لصون حرية الجميع بفضل الاحترام الواعي لكثارية اجتماعية وسيامية .

ان الفوضوية التي بالمقارنة مع التسيير الذاتي في عصرنا ، تقع في العالية فيما يختص بالمسائل المثارة ، وتقع في السافلة بخصوص الحلول المقترحة ، تميلنا الى مصدر الهام مشترك . فمن المعروف انه في مقابل الماركسية الساعية الى تطويب امير جماعي ، تبني الفوضوية التضامن العام على مفهوم المائلة . والحال ، بما ان القصد الاساسي للديمقراطية

الليبرالية هو إقامة علاقات افقية بين مواطنين متساوين وسادة . فان الفوضوية تبدو ، على الرغم من بعض المباحثات الدوغمائية واللفظية ، كليبرالية تجاسرت على المضي حتى آخر فكرها ، ليبرالية لا تقف في منتصف الطريق فتطبق مبادئها في المجال السياسي وحده ، بل تبذل جهدها لجعلها تشمل ميادين الحياة الانسانية كافة .

ان تقاطع الليبرالية والفوضوية ادركه في ايامنا « التحرريون » الذين يعتقدون ان النظام الرأسمالي قادر وحده على « تأمين التماسق بين كثرة الغايات الفردية باعلى حد من الفعالية وادنى حد من الاكراه » . وهكذا يبدو التسيير الذاتي امتداداً وتوفيقاً بين موروثين من القرن الماضي ، الليبرالية التي يأخذ عنها مفهومه للحرية الشخصية ، والفوضوية التي تسعى الى تطبيق عام لهذا المفهوم ، والتسيير الذاتي اذ يندرج في النظام الليبرالي الذي يصبح العامل المحرك فيه ، يبطل ان يكون هذا المفهوم الحرياتي الذي هو دمج غير الطبيعي مع الاشتراكية .

ومن جهة ثانية يتضمن تطور النظام الرأسمالي ذاته تدخلاً متزايداً للتسيير الذاتي . ففي بداياتها ، كانت الرأسمالية تحقق التسيير التناقضي شبه التام . فالملك له سلطة تقريرية حصرية ، بينما الشغيلة المجردون من كل مبادرة ومن كل مسؤولية ، انزلوا اي منزلة سلعة عادية . ان كارل ماركس وهو الشاهد الصريح على هذه الرأسمالية القاهرة وغير الانسانية ، ينطلق ظاهراً من الربط الذي لا فكاك له بين الملك والسلطة ، ليعلن انقلاباً في علاقات الملكية .

والحال جرى بالتدرج والى حد كبير بفضل القوانين الملازمة للرأسمال ، جرى تجريد من عدد كبير من امتيازاته التقليدية . حتى ان مفهوم الملكية الخاصة خضع في المنشآت التجارية والصناعية لتعديلات ناتجة عن العمل الثلاثي للنقابات التي آل بها الأمر الى فرض عقود جماعية ، وللدولة التي وضعت تشريعاً للعمل ادق من ذي قبل ، وللمكوادر الذين لم يعودوا يعتبرون انفسهم كمجرد ممثلين لارباب العمل . وهكذا شهد العصر الحديث طلاقاً متعاضداً بين وجهي السلطة الاقتصادية وهما وظائف الملكية ووظائف القيادة . ان اعادة توزيع السلطات داخل المنشأة ناجم بالذات عن طبيعة هذه الرأسمالية الحديثة المتغيرة الى حد ما ؛ ولم يعد الغناء الملكية الخاصة يبدو مطلباً اولياً لا بد منه .

ان مقارنة بين البلدان الاشتراكية والديمقراطيات الليبرالية تؤدي الى الاستنتاج بان

الرأسمال ، بالمعنى الازدثائي للكلمة ، اي بوصفه اقصى ارتهان للانسان ، يحفظ ههنا الامتياز التعيس لاسما في البلدان الاشتراكية بينما حدثت الديمقراطية الليبرالية من قوته بشكل فريد .

ففي الشرق ، عثا توصف الطبقة العاملة حقوقياً بانها مالكة وسائل الانتاج ، اذ انها في الواقع منزوعة الملكية لصالح بيروقراطية مستبدة ، والتوكيد بان التسيير الذاتي قابل للتحقيق فيها ، وحتى القول بأنه متحقق نظراً لإرادة الدولة والحزب تتطابق مع اعادة الشغلة التي تنبش عنها الدولة والحزب ، يعني اللجوء الى مفهوم تقويض السلطات المتعارض كلياً مع مفهوم التسيير الذاتي مساهمة الجميع الحرة والنشطة في الحياة الاجتماعية والسياسية .

وفي الغرب ، ليس ما يتغير هو العلاقات الاجتماعية ولا الانتشار الشعبي للرأسمال الصناعي يتجه الى اجراء بعض مناقلات في الملكية ، ولا طبيعتها ، ان هيمنة الرأسمال على العمل تعود الى البدا السائد في تطبيق التسيير الذاتي داخل نظام ليبرالي ، فليس الاجراء هم الذين يجب عليهم ان يعيشوا ويعملوا لاجل الرأسمال ، ولكن على الرأسمال ان يخدم الاجراء .

هناك اجماع في اليسار الفرنسي على رفض كل مسار تسييري لا يأخذ بالاعتبار ليوته تجاه الاشتراكية ، وينظر اليسار يعتبر التسيير الذاتي المطبق في النظام الرأسمالي تكتيكاً مناسباً مع الرأسمال في سعيه لتثبيت النظام الاقتصادي والاجتماعي وبمجرد تقنية ادارية ترمي الى تحسين الانتاجية عن طريق « الاستثمار الذاتي » للاجراء . وعليه تعتبر المنشأة ، بنظره ، حقلاً مغلقاً لصراع الطبقات طالما ان علاقات الملكية القائمة لم تلغ .

لكن مع الاخذ بواقع صراع الطبقات ، اليس بالامكان / تمديداً بواسطة تنظيم تسييري للمنشأة/ التوصل الى نوع من التوازن بين الرأسمال والعمل يمكنه ان يصل الى حد التناظر الصادق ، المفيد للجميع : بين المستفيدين الذين اصبحوا بكامل ارادتهم وشركاء اجتماعيين ؟ ان مثال القرار المشترك الالاماني ربما لا يمحوز على تأييد غير مشروط ، لانه ناقص كأي عمل بشري ، لكنه يسمح بطرح مسألة تعاون الطبقات .

ان سيرورة القرار الالاماني المشترك تنطلق من البحث عن التوازن الاجتماعي في استمرارية الحركة . وغداة الحرب العالمية الثانية ، كانت فرص التضاهم بين الرأسمال

والعمل لاجل اعادة بناء البلد ، تبدو دقيقة . ففي برنامج الاشتراكية الديمقراطية ، عام ١٩٤٦ ، كانت تطالب بسياسة تخطيطية وفقاً لاقتناعاتها الماركسية آنذاك . والحال ، بعد الاصلاح المالي المباشر ، سنة ١٩٤٨ ، اختار البروفسور ارهاردت Erhardet النموذج الليبرالي اي نظاماً اقتصادياً واجتماعياً قوامه المنشأة الحرة والتنافس .

الا ان الرأسمال والعمل لم ينقطعاً عن التقارب ، انطلاقاً من ذلك الموقع النزاعي الاول . فمن جهة حصلت النقابات على التساوي في القرار المشترك في صناعات التعدين والفحم سنة ١٩٥١ وحصلت بعد عام على قرار مشترك محصور بالثلث في المنشآت الاخرى ، ومن جهة ثانية ، في مؤتمر غودسبرغ عام ١٩٥٩ تنكرت الاشتراكية الديمقراطية للليمان الماركسي في فضيلة صراع الطبقات وانضمت الى « الاقتصاد الاجتماعي للسوق » . فقد نادت النقابات الالمانية في برنامجها عام ١٩٦٣ بعمل مؤات لقانون يعمم القرار المشترك المتساوي حتى لا يكون الاجراء مستبعدين من امكان حيازة وسائل الانتاج . وقد اخذ هذا الطلب بالاعتبار في قانون ١٩٦٦ الذي اقره البوند ستاغ بالاجماع وهو يعمم القرار المشترك المتساوي على جميع المنشآت التي تضم اكثر من الفى مستخدم وقد اعترض ارباب العمل امام المحكمة الدستورية على هذا الحد الجديد من امتيازاتهم لكن المحكمة رفضت اعتراضهم .

منذ ٣٠ عاماً ، يتقدم القرار الالمانى المشترك دون ان يتعرض لتراجعات جديدة ، وان ما رافق ذلك من صدامات بين الرأسمال والعمل لم تسيء اليه بل شجعت على مواصلة البحث عن سلوك مقبول من الجميع صالح كمنطلق لتقدم اجتماعي جديد . ان هذا التطور شبه العضوي يقدم اولاً شهادة على قدرة النظام الرأسمالي على استيعاب ابتكارات ثورية بذاتها دون اذى كبير ، لكنه يدل ايضاً على ان التسيير الذاتي يمكنه ان يكون اداة راتعة للتوسيع التدريجي من الديمقراطية السياسية باتجاه الديمقراطية الصناعية . فعالباً ما يتهم التسيير الذاتي بكسر الهالة الاقتصادية ، وهذا صحيح دون شك عندما يحدث في اطار اشتراكي ، ولا يبدو القرار المشترك قد الحق ضرراً بالبلد الذي يمارسه ولا بالشغيلة الذين يرتضونه ، لان مطالبهم الاساسية تدور حول تعميم اشمل لهذا الاصلاح القابل للتحقق داخل النظام الليبرالي .

وليس من الأمانة العلمية ان نقارن بين الفشل النسبي للتسيير الذاتي اليوغسلافي

وبين النجاح الجزئي للقرار الألماني المشترك ، فليس هناك قاسم مشترك بين يوغسلافيا التي انطلقت في التسير الذاتي من موقعها كبلد اوروبي متخلف صناعياً ، وبين ألمانيا التي كانت تملك ماضياً صناعياً مجيداً على الرغم من كل الدمار الذي عرفته خلال الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك فإن تجاربها تؤكد على التوالي فرضية تستند الى جعل التجارب التاريخية : لا يبدو التسير الذاتي ممكن التحقيق الا في اطار ديمقراطي .

ان ممارسة التسير الذاتي تستلزم فصلاً دقيقاً بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية ، فالعمال لا يمكنهم الشعور بالمسؤولية عن المنشأة الا بقدر ما تتمتع هذه باستقلالية نسبية . والحال ، فإن الديمقراطية تقوم على كثارية السلطات .

لا يتأمن مير المنشآت المسيرة على المدى الطويل الا بالاستناد الى سلطة عليا قادرة على تنظيم الانتاج القومي ، وتنسيقه ، وعلى القيام بمحاكمات . ان الديمقراطية المحدودة تعريفاً بامتيازاتها ، هي التي تؤدي هذا الدور ، فبدون تدخل مباشر كبير في المسار الاقتصادي ، نراها تفعل بالدعوة اكثر مما تفعل بالأمر ، ومن جهة ثانية ان ما يضع المدافعين عن اشتراكية تسييرية في مأزق شديد ، هو ضرورة إيجاد بديل للدولة التي ينادون بازالتها كلياً ، فهم اذ يقترحون استعمال الآلة لتبسيط وتسهيل بعض القرارات التي لا يمكن اتخاذها الا على مستوى رفيع ، ينسون ان الحكم الالكتروني الذي يختارونه لحل مسائل التوجيه والتنسيق يعمل بمقتضى المعطيات التي يقدمها له هؤلاء الذين يستجديونه . وانه بالتالي الصدى الذي يبدو يرد على الصوت ، لكنه في الواقع لا يقوم بشيء آخر سوى تضخيمه .

ان الاقتصاد الميسر ذاتياً الذي يريد اشباع حاجات الجميع يجب ان توجهه سوق حرة حيث يؤدي قانون الطلب والعرض الى انتصار مصلحة المستهلكين وهي بالواقع متناهية مع المصلحة العامة . ان الديمقراطية هي التي تسمى للدفاع عن اكبر تنافس ممكن وراء شفافية كاملة للسوق ، وهي تستمد ديناميكيتها من تنافس حر ومن نخبة متواصل . لا يمكن للاشتراكية والتسير الذاتي ان يتحالفا الا اذا تنكّرتا لخصوصياتهما المتبادلة : الاشتراكية بانقطاعها عن الدولة والبيروقراطية بينما جماعية وسائل الانتاج تدفعها

على طريق استبدادي لا رجوع عنه ، والتسيير الذاتي بحده سلطة الجماعيات الادارية بتخطيط يؤدي ضرورة الى تدخل الدولة والبيروقراطية .

ان الجمع بين الديمقراطية والتسيير الذاتي ليس متناقضاً في المقابل . فالتسيير الذاتي يستلهم نفس المبادئ التي تستلهمها الديمقراطية ، ودوره الخاص هو ترقية هذه المبادئ وتكييفها مع الشروط الجديدة للعصر ما بعد الصناعي . وفي فرنسا لم يؤد شيء بعد الى التسيير الذاتي ، لكن كل شيء يتهاً فيها ، لانها غنية بالامكانيات . فلماذا لا ترتدي الديمقراطية في فرنسا ، بفضل التسيير الذاتي،الوجه المشرق للشبيبة ؟

الأيدولوجيا والديمقراطية

بول كلافل

/ المقصود بالديمقراطية في وقت واحد هو نظام مثالي / النظام الذي يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه / والأوضاع الملموسة التي تقترب نسبياً من هذا المثال : والمعنى الأول هو ما يقول به العلم السياسي الكلاسيكي ، في حين أن المعنى الثاني يسترعي اهتمام علم الاجتماع السياسي .

إن الديمقراطية ، إلى حد بعيد ، هي ظاهرة سياسية حديثة ، فهناك قليل من المقاربات بين الديمقراطيات المباشرة الصغيرة في الحواضر اليونانية أو في كانتونات سويسرا البدائية ، والانظمة التي تميّز معظم البلدان الصناعية المتقدمة والتي لها سلطان كبير بحيث أن أغلب أولئك الذين يكافحون في أماكن أخرى ضد القهر ، يواصلون التمثل بنأذجها .

إن المفارقة بين التجمعات التقليدية التي يرشدنا التاريخ إليها ، والاشكال الحديثة للديمقراطية ، لا تقتصر فقط على البعد المختلف للمجتمعات المعنية . فهي مرتبطة بالعقائد التي تلهم الدساتير الحديثة : كما كتب كلود بولان : « ثمة سمة مشتركة بين الديمقراطيات كافة هي أيديولوجيتها الموروثة عن القرن الثامن عشر . وغالباً ما تكون الفكرة الديمقراطية معاكسة مع فكرة المساواة »^(١) .

وبين بيار كلاستر^(٢) كيف أن إدارة التساوي ، في الأنانيات البدائية ، قد جرى الإفصاح عنها برفض السلطة المؤسسية ، الأمر الذي يلزم الجسم الاجتماعي بتنافس دائم.

١ - Claude Polin, article «Démocratie», P. 3745 - 3748 de la Grande Encyclopédie Larousse (1973) .

Pierre Clastres, La Société contre l'Etat , paris, Les Éditions de minuit, 1974, 186 p. - ٢

ويحظرُ عليه التوسع بعيداً عن الأفق الضيق للمتحد المحلي ، وتدلُّ الأشكال القديمة او الوسيطة للديمقراطية على احتراس مماثل تقريباً تجاه الاستتباع والتراتب . ففي كلتا الحالتين ، لا يمكن للجماعة الديمقراطية ان تتجاوز نطاق الحاضرة الصغيرة او الكانتون المحلي . وينظر روسو تعتبر الديمقراطية شكلاً من اشكال الحكم لا يتلاءم الا مع الدول الصغيرة الحجم - مع جنيف ، مع كورسيكا ، ولكن ليس مع فرنسا بالتأكيد .

في المقابل ، اظهرت الديمقراطية الحديثة قدرتها على تأخير الجماعات البالغة العدد ، وعلى استتباب الامن فوق اوسع الاراضي ، وعلى انتهاج وتطبيق سياسات عالمية . ومرد ذلك الى اللون التقدم في وسائل الاتصال البعيدة ، وإلى قيمة المؤسسات القائمة منذ قرنين - وبخاصة الى فعالية المنظومات التمثيلية وانظمة الفصل بين السلطات . الا ان هذا الأمر ينجم كذلك عن التوافق الايديولوجي بين الجماعات ، ومناخ الثقة السببة المترتب على ذلك والذي يسمح بسير مؤسسات قادرة على ابتناء مساحات واسعة .

٢/ اذا كان اغلب المجتمعات الحديثة يعلنُ انتماءه للديمقراطية ، فإن الفروقات القائمة بينها هي فروقات كبيرة : فلا شيء مشتركاً ، على سبيل المثال ، بين نظام رئاسي على النموذج الاميركي ، وبرلمانية على النموذج الانكليزي من جهة ، وبين ديمقراطية شعبية من الطراز السوفياتي من جهة ثانية .

من المؤكد ان اشتراك الجميع في الحكم غير ممكن أبداً . ومن جهة ثانية ، لا يشترك المواطن رسمياً ، في نظام تمثلي ، اشتراكاً ناشطاً في الخيارات السياسية إلا في لحظة الانتخابات . غير ان التحليل السوسيولوجي يبين وجود فرقٍ عظيم بين تعدد القوى الحاكمة (Polyarchies) ^(٣) الغربية والانظمة الكلية . ففي الحالة الأولى ، بات الاشتراك الفعلي لعدد كبير من الممثلين ، ممكناً ، في آن واحد ، بفضل لعبة الانتخابات

٣- هذا هو الاسهام الاصيل لروبيرداهل Robert Dahl في علم الاجتماع السياسي المعاصر : L'analyse politique : cartaparaire, Paris, Robert Laffont, 1973, 261.P, éd. originale américaine, Englewood Cliffs, prentice -Hall, 1963.

وإزالة الجماعات الضاغطة التي تصفي صفة الديمومة على الصلة بين المواطن والحكم . وفي الحالة الثانية ، يعتبر الحزب الوحيد هو الناقل الأبعد للحركة بين السلطة والقاعدة ، ودوره هو أولاً تأطير السكان ، ومضاعفة الإدارة من جرّاء ذلك ، أكثر مما هو الاعراب عن الطموحات المتعددة لدى الجماعات والأفراد . إن وظيفته ، من القاعدة إلى القمة ، تقع في حقل الاستخبار أكثر مما تقع في ميدان التمثيل : فالحزب يشير إلى التوترات ويدأب ، في أن ، على حصرها وبجانبة تكديسها بمنح المحكومين عدداً معيناً من الارضاءات .

إن الماركسيين والمنظرين الآخرين للديمقراطية الاقتصادية ينددون بالطابع الشكلي للحريات البروجوازية في الديمقراطية الليبرالية ، الأمر الذي يبرّر في نظرهم ممارسة الحزب الواحد والكتلانية Le totalitarisme . وما هذا إلا تلاعباً بالكلمات : فعلى الرغم من مجهولات الأيديولوجيا الرسمية ، لا يعني يتزايد عند أولئك الذين يطالبون الدولة باحترام الحق والقانون . ومن بين جميع الانظمة التي نعلن انبثاها إلى المبادئ الديمقراطية ، فإن الانظمة الوحيدة التي تستحق هذا الاسم ، هي تلك التي تسمح بلعبة التأثيرات المتعددة .

إن كل نظر في الديمقراطية المعاصرة يدور ، إذن وبخاصة حول ما يجعل من الديمقراطيات الليبرالية الوحيدة الجديرة باسمها لأنها هي الوحيدة الأخذ بأسلوب تعدد القوى الحاكمة الذي يسمح بأن تشارك في الحكم كثرة من المنازع والقوى .

٣/ بين كل الديمقراطيات هناك قاسم مشترك قوامه طريقة معينة في النظر إلى العالم - فهي كلها قائمة ، كما يشير إلى ذلك كلود بولان^(١) في النص الذي أوردناه سابقاً ، على مثال مساويتي ، وانطلاقاً من هذه الملاحظة ، يقترح بولان تصنيفاً للانظمة الديمقراطية وفقاً لتشكيلة تنطلق من الديمقراطيات المعتدلة والتنافسية (الديمقراطيات الليبرالية) - وتحرر بالديمقراطيات الاستثنائية أو البونابرتية ، وتنتهي بالديمقراطيات الكلية أو التكنوقراطية . وما نلاحظه بين أطراف هذه السلسلة هو تضخيم جانب المساواة . وبالتالي ، تعتبر الأيديولوجيا ، بنظر أولئك الذين يبتنون موقف كلود بولان ، التي تؤسس الديمقراطية حبل بكل المتغيرات التي تود أنظمة حرة فعلاً إلى منظومات يكون الفرد فيها مسحوقاً

٤ - كلود بولان ، مرجع سابق .

بمزايع احزاب واحدية او بمزاعم تكنوقراطيين في تقرير مصيره بدلاً منه . فتبدو الديمقراطية كأنها نظام متقلب ومُهْدَدٌ ، لأنه يخفي تحت السماء البريئة للمؤسسات التي تحمل من الحرية والمشاركة واقعاً ، يخفي نزعة الى المبالغة تؤدي تماماً الى استبداد بعض الافراد - وتؤدي الى اسوأ اشكال الاستبداد ، لأنه استبداد يتخفى وراء سمات ما هو مناقض له .

يقوم تحليل كلود بولان على واقعة صحيحة : لقد تولدت الديمقراطيات الحديثة من توكيد ايديولوجيات المساواة في العصر الحديث^(٥) .

وحتى عصر النهضة ، كانت الفلسفات الاجتماعية التي تُسلِّح الحياة والمؤسسات في المجتمعات الغربية ، منبثقة عن المسيحية : فلا تظهر الايديولوجيا على نحو مستقل ، لانها لم تتعلم بعد^(٦) . ويفرض التبدل نفسه في مرحلة الاصلاح La Réforme : فمتذ ان يتواري وفاق الضمائر وتظهر طوائف مسيحية متنافسة ، يغدو من الصعب تبرير انتظام الحياة الجماعية ولعبة السلطة انطلاقاً من اعتبارات دينية حصراً . ثمة فكر يفرض نفسه على الاقليات الدينية - كما يفرض نفسه على الاكثرية ، اذا ارادت ان تستدرج الى عملية البناء القومي المذهب والاتباع الآخرين . لقد كان التطور مبكراً لدى البروتستانت الفرنسيين ، وتواصل في منعطف القرنين السادس عشر والسابع عشر عند البروتستانت في هولندا وانكلترا . وعندما بدأ التشاؤم الاخلاقي للكاليفينية Calvinisme الاولى يتعدّل بواسطة التأمل في التحالف الثاني ، تحالف الله المعقود مع شعبه في اثناء تضحية ابراهيم ، انفتح السبيل امام تشكيل عقائد سياسية جديدة^(٧) . وفي العالم الذي يلي التحالف الثاني ، ينخفض جميع الناس عملياً الى المساواة : بقدر ما يخضعون للالوهة التي يؤمنون بها . فلم يعد الدين ضماناً لبنية تراتبية : انه يكشف ، على الصعيد السياسي ، شحته

٥ - هذه هي إحدى الاطروحات البالغة الأهمية عند Louis Domont في كتابه : Homo hierarchicus ، المنشور في باريس ، غاليلار ١٩٦٦ ، ٤٤٥ صفحة .

٦ - نجد هذه الفكرة عند Jean Baechler في كتاب « ما هي الايديولوجيا » ، Paris : Gallimard, 1976, 405 p .

٧ - حول هذه النقطة ، راجع : Perry Miller, Errand into wilder ness, New York, Harper et row 1964, x - 244 p .
1 er éd. Harvard University press, 1956 .

المساواتية - ففي كل زمان ، اعطت المسيحية للفقراء املا بانتقام وحركات حركات الرفض الاجتماعي ، لكنها ظلت حتى حينه حركات هامشية .

لا بد من البحث عن أصل ايديولوجيات العالم الحديث في جانب الفكر المُرمم - في جانب الدين - ، لكن النجاح لا يتأتى الا في اللحظة التي يُعلم فيها هوبس Hobbes^(A) المخطط السياسي الذي تخيله الطهرانيون . والذي طُبّق بسرعة على تناسق المؤسسات الدينية لدى المستوطنين في انكلترا الجديدة . ان نظرية Léviathan عمالة لنظرية التحالف الجديد . ففي كلتا الحالتين ، هناك حالة اولية لا يمكن احتياها - الانسانية المحكومة بالخطية في المخطط البروتستانتي ، حالة الطبيعة والحرب الاهلية عند هوبس : وفي كلا الحالتين يسود الشر في كل مكان . وللمخرج من هذا الوضع ، لا بد من ميثاق : يؤسس المجتمع على رغبة جمهور السكان في القطع مع الشر المطلق الذي يعيش فيه . ويستمد الميثاق قيمته من كونه يوازن ضعف الفرد بشيء ما يدفعه كلياً - الله او لقيتان . اذن تعود المساواة الجوهرية بين اعضاء المجتمع الى هذا التفاوت . فلا يمكن ان تصوّر البشر الا متساوين ، على الصعيد الحقوقي ، اذا اخذنا بالاعتبار لا مبالاة كل منهم بالنسبة الى الشريك الاكبر الذي يحمّده له الميثاق ، وبالنسبة الى ضمان الأمن ، والوقاية من الشر .

فمن الطهرانيين الى هوبس ، ليس الفرق كبيراً كما ظنّ المعاصرون : وعدم تدبير هوبس ليس في الحقيقة مفارقة ؛ فهو فقط يسمي عقلاً ما كان معاصروه يسمونه إلهة . الا ان السياق العام يبقى متماهاً : ففي المطلق ، هناك دولة حيث يسود الشر - الخطية في حال ، والحرب الاهلية في آخر ؛ والتحالف يشكل القطيعة الاساسية التي يتأسس المجتمع عليها ؛ فهي تستولد المتساوين ، بمعنى ان جميع المواطنين قد كبروا من جرّاء الوضع الجديد الذي يسمح لهم ، اذ رغبوا في الأمر ، بان يهتقوا من الشر ويان يكونوا

A - نند الى نشرة Oakshott ل هوبس ، وال كتاب

- Macpherson : Thomas Hobbes, Leviathan, or the Matter, Forme and Power of Commonwealth, ecclesiasticall and civil, Oxford, Basil Blackwell, 1946, LXVI - 468 p (éd. Micheal Oakshott)

- C. B. Macpherson : La théorie politique de l'individualisme politique, Paris, Gallimard, 1971, 347 p. éd originale , Londres, Oxford University press, 1961

بشراً حقاً - العالم الاجتماعي هو عالم الكرامة البشرية ، وبمعنى انهم منخفضون جميعاً من جراء العلاقة التي يقيمونها مع كائن يسحقهم - إله الـ Covenant اولفثيانان - العقل في اليثاق .

اذن تدخل اسطورة العقد الاجتماعي في جزء من إطارات الفكر اليهودي - المسيحي . فهي تقدم رؤية معينة للزمن ، للمجتمع ، للخير وللشر . وينشطر التطور بفعل الحلقة الكبرى التي يشكلها تأسيس الميثاق للمجتمع . في الماضي ، كان الشر في كل مكان ، في الفرد وفي علاقاته . وبعد ذلك ، صار محصوراً في نطاق الحياة الشخصية . فالتأس تعلموا ، عن طريق تأسيس النظام الاجتماعي ، ان يحدوا من المخاطر التي تتهددهم : فلم يعودوا ينظرون الى كل فرد من أندادهم وكأنه خطر عليهم . ان الانسان الاجتماعي لم يعد ذنباً بالنسبة الى الآخر .

ومن ثم ، فإن الزمن الذي يلي توقيع العقد يختلف عن الزمن الذي يسبقه : فلم يعد من المحتمل ان يحدث حادث تاريخي كبير ، وبعد المدة الطويلة والخطيرة للحالة الطبيعية ، يأتي المسار الهاديء لالوان الوجود المتحقق ضمن النظام . ان العقد لم يقوِّض الشر - لكنه ينقطع عن التولد من الحياة الاجتماعية . انه لم يعد يطرح سوى مسائل فردية .

وحول هذه النقطة ، تسبق عقائد الكوفنان (Covenant) ، عقائد العقد . فتأسيس الرابطة الجماعية لا يثبت الإنسانية في عصر السعادة - انه يمررها من بعض ضعفها ويمنح للأفراد المناسبة للاهتمام اخيراً بالأمر الوحيد الذي يحسب حسابه حقاً في الحياة - نعتي بذلك خلاصتهم .

ان الأيديولوجيا التي يعملها العقد الاجتماعي على منوال هوبس لا تدعي اذن تقديم حل لكل مسائل البشر . انها تبرر المجتمع ومنظومة السلطة اذ تظهر انها لا مناص عنها من جزء من الأخطار المحدقة بالجميع - الا ان المجتمع لا يخلص الإنسان من غرائزه السيئة - ولا يجعل منه انساناً طيباً . انه لا يقول شيئاً عما هو مكتوب لكل فرد . وهنا تكمن المفارقة بين عقيدة هوبس وعقيدة الطهرانيين Les Puritains ، وتظهر بوضوح شديد .

فبعد الطهرانيين يتأتى عن الكوشان ، بخاصة ، وضع الإنسان بمواجهة مسؤولياته الحقيقية ، وإرغامه على عدم مجانية مسألة الخلاص . وتعطي ايدىولوجيا التحالف الجماعية للحقل الدينى استقلالاً ذاتياً كان يفترض اليه : فيجري التمييز بين ما هو متعلق بشؤون هذه الدنيا ، وما متروك لأمير العقل ، وبين ما هو من شأن الفرد وما يُعلم من أمر هذه الدنيا : والدين يمكنه ان يتم هذا المجال دون منازع .

كما ان هوبس يجعل من الاجتماع ميداناً مستقلاً : فالعقد يدخله بكامله في حقل ما هو معقول - فيما يمكن بالتالي تقريبه من المشاغل العلمية التي بدأت منذ عصره ، بفرض نفسها . ان تنظيم اجتماعياً جيداً لا يكفي لتأمين سعادة الفرد ، وهوبس يعلم ذلك لكنه لا يدلي بشيء حول هذه النقطة ، الا يقدم العقد تحسباً لمصير كل فرد ؟ لكن اذا كان هذا لا يكفي لتهدئة قلق البشر الوجدوي ؟ ليس هناك ملاذ آخر سوى الأيمان الشخصي : ان الدين ضروري لمجتمع لفيانان كما هو ضروري للمهمة ، المجتمع الطهراني ، حتى وان لم يفصح هوبس عن ذلك .

ولدى اولئك الذين يسرون على خطى هوبس ، ويستخلصون من مخططة النتائج الديمقراطية التي لا يستخلصها هو ذاته^٩ ، لا مجال للشك في التعايش الضروري بين هذين النسقين من الفلسفات : ويخصص لوك LOCKE^(١٠) مكانة كبيرة في تأملاته ، للفضايا الدينية ، حتى ينحصر دينه في مجرد تحفظ خطابي ، شفهي ، فبالنسبة الى هذا التيار المساواتي الاول ، يعتبر حقل الايدىولوجيا هو حقل الاجتماع ، بيد أن حقل سعادة معنى الحياة ومصير الفرد يظل خاضعاً لسلطان الدين - وهو دين غالباً ما يُضفى عليه طابع الفكر والعقل ، دين الربوبيين مثلاً ، لكنه دين مع ذلك ، نظراً لانه يستند صراحة الى التعالي . كما ان هذا يعني ان المساواة المنشودة ليست هي مساواة التحقق الفعلي - فهي ليست ، مثلاً ، المساواة في مستوى معيشة واحد - ، لكنها هي الاعتراف بنفس الكرامة للجميع .

٩ - بصد المساواتيين الانكليز - في القرن الثامن عشر ، يمكن مراجعة ماكغرسون ، المرجع السابق .

John Locke, Two treatises of government, éd.cnnique établie par peter Laslett, Cambridge, C.U.P., xIV- ١٠ 576 p

لقد خرج التراث الليبرالي برمته من هذا التيار . فعالم العلاقات الاجتماعية منظورٌ اليه في هذا التيار من زاوية معتلة قليلاً : ان غاية العقد هي الأخذ بالحسبان لالوان الضعف في الطبيعة البشرية ، توصلاً الى انشاء كتلة تأسسية تضمن لكل فرد امكان ان يكون انساناً فعلاً . ان الاجتماع هو معلم ضروري من معالم الحياة - لكنه معلم ثانٍ : اذ ان القدر الحقيقي ، المصير ، يتحقق في مستوى كل فرد .

في منظور كهذا ، لا يمكن للمؤسسات ان تعمل بدقة الا اذا كان ثمة عقيدة تعطي معنى للحياة بموازاة العقد الذي ينظم مسألة العلاقات البيفردية . فعندما بدأ الايمان المسيحي يطفو على السطح لدى النخب في القرن الثامن عشر ، كانت العقول الراجحة تعي تماماً الخطر الذي يلحقه ذلك بالنظام السياسي : ولقد اعرب نابليون بصراحة عما كان الكثير من الليبراليين يفتكرو به ، ان الدين ضروري للشعب في نظام مستوحى من العقد ، لان الحياة الاجتماعية لا تحمل آمالاً كافية لاعطاء معنى لحياة كل فرد . لقد حاول الليبراليون الانكلو سكسون في نهاية القرن التاسع عشر توضيح معتقدتهم حول هذه النقطة : فاخترعوا نظرية الدولة الكثارية^(١١) ، وعندما انقسم الاهالي بين عدة تيارات فكرية ، عدة مذاهب وعدة معتقدات ايمانية ، ظل النظام السياسي القائم على العقد قابلاً للحياة شرط ان تكون المؤسسات السياسية متقطعة جذرياً عن المؤسسات المتصلة بالدين . ان الميثاق كافٍ لتأسيس نظام مناسب للجميع شرط ان يتمكن كل فرد من ايجاد اجوبة مناسبة للرّد على مشاركات قلقه الوجودي - وان يتمكن من ممارسة الدين الذي يختاره .

٤/ تعتبر ايدولوجيات القرن الثامن عشر ذات اصل مساواتي ، على التقريب ، لكنها تمتاز احياناً ببنية مختلفة عن البنى التي استلهمها هوبس . اننا ننظر مع روسو Rousseau^(١٢) في مضمار الحقوق الطبيعية والميثاق المؤسس ، غير ان الاسطورة منتظمة

١١ - David Nicholls, the pluralist state, Londres, Macmillan, 1975, 179 p.

١٢ - حول فكر روسو السياسي :

- Robert Derathe, J.J. Rousseau et la science politique de son temps, Paris, Vrin 1973, 473, 1 ere éd. 1950

- Victor Gold shmidt, Anthropologie et politique

- Les principes du système de Rousseau, Paris, Vrin, 1974, 803 p

انتظاماً جعل الدلالات مقلوبة . ففي الأصل كان هناك حقاً حالة طبيعية ، لكنها ليست تلك الحالة الموقورة بالعنف والخبث التي كان يجري تحميلها على مثال الخطيئة الأصلية : ان العالم البدائي هو عالم البراءة . الشر يولد مع حركة الأول الذي يتجاسر على اقتطاع قطعة وعلى القول « هذه ملكي » . ان الحضارة غامضة ، لأنها تسمح للإنسان بأن يخرج من عزلة . وبأن يحسن مصيره ، لكنها تدخل بلرة القلق في عالم السعادة . فكما في الصيغة الهوبسية لاسطورة العقد ، يمتاز الماضي بقطيعة أساسية ، تلك التي نستولد المجتمع - إلا ان المستقبل ليس الامتداد المتحد ، الحالي من التبدلات العميقة ، كما كان يراه المنظرون حتى ذلك الحين . ان الميثاق ، الذي يمنح للوجود الاجتماعي حقيقته والذي يأذن للفرد بتجديد علاقته مع وجوده الحميم وبإكتشاف السعادة ، يقع في افق المستقبل .

متعدد هو انقلاب العناصر الدالة في الأسطورة التأسيسية : فقد تبدل موقع الشر - الخير في الإنسان الفوضي في المجتمع ، كذلك انقلب ادراك الزمن : ان اللحظة الكبرى التي تتغلغل في العالم المحرر ليست من الماضي ، انها مستودعة في المستقبل ، وان ما سيقدّمه العقد ليس فقط امكان الانتصار على الظلم والعنف في العلاقات بين البشر - بل ايضاً وبخاصة سيقدّم الضمان لكل فرد بالتحقق التام .

ان اسطورة العقد الاجتماعي ، في طابعها الجديد ، لا تتضمن تعايش مجالين ، مجال المصير الفردي ، الذي تعطيه المعتقدات الدينية معناه ، ومجال المصير الجماعي ، الأقل اهمية ، والذي يستلزم بالايديولوجيات العلمانية . وتوقيع العقد من الطراز الجديد سيتيح في وقت واحد للإنسان امكان الاكتمال الذي لا يمكنه العيش بدونه ، وللمجتمع التبرير الجديد - وهو تحقيق سعادة الناس فوق هذه الأرض . لقد الغي الفاصل بين الدين والايديولوجيا^{١٣} . ففي الظاهر ، يدخل كل شيء في نطاق العالم - ولكن في العمق ، نجد ان بنية الفكر الاجتماعي قد تحوكت بكاملها وتكيفت لكي تحجب عن الكأبة البشرية . وتقدم لمسألة المعنى حلاً مأمولاً لا يعود يمر من خلال وحي ما .

١٣ - جان بايشر ولويس دومون هما اللذان يشددان على القطيعة في تاريخ الايديولوجيات التي سجلها ، في عصر النهضة ، ظهور فلسفات سياسية واجتماعية علمانية ، لا يهتان كقائمة بهذا المنعطف الثاني - ذلك الذي يحصل من الايديولوجيات العلمانية الايدان الحقيقية للعالم الحديث .

لا تزال اسطورة العقد الاجتماعي مساواتية ، لكن المساواة المقصودة من الآن فصاعداً ليست تلك المساواة في الكرامة الواجب الاعتراف بها لكل البشر - انما المقصود هو التمتع المتساوي الذي يسمح للجميع ببلوغ السعادة . ان عقيدة روسو هي ابعد ما تكون عن القطع مع المواقف السائدة في المذهب الفلسفي ، ذلك لأنها تزوجه بأطار متناسق ، فالتوق الى السعادة يبقى غير كافٍ لتأسيس فلسفة كاملة للحياة وللمجتمع طالما أنه لم يتمكن من ازالة الدين السلفي ، من افراغه من معناه ، واستبداله بنية مماثلة لكنها علمانية في شكلها .

وبالنسبة لنية شبه دينية هي بنية هذه الأيديولوجيا الثانية للمساواة : من هنا تصدر إمكانية اسعاد الناس بالرغم منهم ، ضدهم ، ان النظام الاجتماعي المعمول لا يجوز ان يكون انعكاساً لحالتهم ولتطلعاتهم الراهنة ، بل هو انعكاس لحالة يتوجب تأميسها انطلاقاً من قطع أساسي سيجعل الناس متساوين فيما بينهم . وطالما انهم غير متساوين - ولماذا يكونون متساوين قبل الثورة التي سيصدر عنها النظام الجديد ؟ - فليس المطلوب نشدان الحقيقة في جمهور السكان ، بل في حكمة أولئك الذين يتصرفون بالمستقبل .

اذن لا تنشأ الديمقراطيات الكلية^(١١) من ذات التأمل في العقد الاجتماعي الذي نشأت منه الديمقراطيات الحرة . ومهما يكن السحر الذي يمكن لنموذج روسو ان يمارسه - وانا من أولئك الذين سحرهم البيان دائماً ، كما سحرتهم البراءة والمعنى الأخلاقي عند صاحب الاعترافات Confessions ، والعقد الاجتماعي Contrat Social - فلا بد من الاعتراف بأن الأنظمة الاستبدادية وجدت عنده رداءً ديمقراطياً جعلها اخطر بكثير مما كانت عليه الاستبداديات التقليدية .

٥ / لم يعد يذكر اسطورة العقد الاجتماعي سوى المتخصصين في الدساتير والأنظمة السياسية ، ليوستروس^(١٢) Léo Strauss شدد بقوة ، منذ جيل ، على انه لا يمكن وجود تعريف ديمقراطي للمجتمع ، بدون الاستناد الى مفهوم الحق الطبيعي ، المتلازم اشد

J.L. Talmon, les Origines de la démocratie totalitaire, paris, Clamann - Lévy, 1966, 412 p. éd. originale. ١١
anglaise, 1952

-Leo Strauss, Droit naturel et histoire, Paris, Man, 1954, 38٠ p. éd. original américaine, Chicago, 195٣ ١٢

التلازم مع كل إشكالية العقود . وإذا كان الفكر التقعيدي ، على منوال رولز Rawls^(١٦) ، يواصل طريق فكر هوبس أو لوك ، فإن أصول الفكر الاجتماعي المعاصر موجودة في مكان آخر . انها ، بجوهرها ، ماثلة في اسهام منظري القرن التاسع عشر - في اسهام كومت Comte أو في اسهام ماركس Marx .

لم يكن أحد يشك ، في العصر الكلاسيكي ، بفضائل العقل ، حتى أن أسس العلم كانت قائمة في جهة المسارات المنطقية التي تستند الى وضوح الحس السليم : الأمر الذي يعطي لقصص العقود الاجتماعية قيمتها .

بعد كانط Kant في نهاية القرن الثامن عشر ، تم قياس نواقص العقل . فانقلبت المسيرة العلمية : انها لم تعد تستند الى عقل تلازمي وأبدي ، بل تبرر الثقة التي يواصل وضعها في قوة العقل . ولا تتلاشى قيمة العقود في المجال التقعيدي ، فالعقود تواصل الهام العلم السياسي حتى أيامنا ، لكن ليس المطلوب بعد الاستدارة نحوها لتأسيس علم . وضعي حديث للبناءات الاجتماعية .

لقد استبدل الفكر في القرن التاسع عشر ، البنية الساذجة للقصص التأسيسية في القرنين السابع والثامن عشر ، بتأمل علمي في مرتكزات العلم . ومن المهم أرساء معرفة العالم على مبادئ لا تُدحض .

مع ذلك لا تزول الأساطير التأسيسية : انما اتحدت شكلاً آخر فقط ، ارتدت رداءً آخر ، انها لم تعد رواية لحادثة خيالية ، بل هي تُنظر في التاريخ المفترض للعقل وللمجتمع ، لكن دورها يبقى متاهياً : وضع التفكير الاجتماعي في نطاق منظومة بدئية معينة مع تثبيت حدود الحقل الخاضع للاستكشاف .

ترتدي الأمطورة شكلين رئيسيين^(١٧) : انها تنبني على شاكلة قانون الحالات الثلاث عند كومت ، او على شاكلة مسار الشكل - السلعة والشكل - النقد في الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب الأول من الرأسمال ونجد المنظورين الكبيرين المتخيلين في العصور الماضية يظهران مجدداً في مظهر محدود الاختلاف .

١٦ - J. Rawls, A Theory of justice, Cambridge (Mass) Harvard University Press, 1971 - ١٦

١٧ - راجع حول هذه النقطة : Paul Claval, les Mythes fondateurs...

لقد استدرك كومت واستوعب القطيعة الأساسية ، تلك التي ادخلت البشر في عصر المعرفة الوضعية وعصر العقل : الم يتم الخروج من العصر اللاهوتي والعصر الغيبي لأجل الولوج في عصر المعرفة الوضعية ؟ يترتب على ذلك ، لأجل معرفة الاجتماع . تطبيق الأساليب والطرائق التي تأذن بتحليل الزمن المتصل حيث ترسم الظواهر الفيزيائية . انها تسمح بقياس الجاذبية الاجتماعية ، فتغدو ممكنة السياسة العقلانية التي تزود المجتمعات بالمؤسسات اللازمة لأجل التكامل البشري .

حول هذا الموضوع ، تتصل اشكالية كومت بأشكالية الليبراليين ، بحيث يشعر أنه : لا عطاء معنى لحياة كل فرد ، لا بد من اقتراح دين ما : فالمسيحية ، التي عرضتها الشوة للخطر ، لم تعد كافية كدين ، وليست مهمة المثقف هي فقط تقديم المعارف الضرورية لفندسة اجتماعية ناجحة : فهي أيضاً ترميم عالم المعنى ، وإعادة خلق دين معين .

ويبدو موقف ماركس في ظاهره أكثر علمانية ، وأكثر تحرراً من جميع خيالات الشعوذات السلفية . فماذا يبين ، واقعاً ، في مستهل الكتاب الأول من رأس المال ؟ انه يبين ان التاريخ يتأهب للاكتمال بتحقيق ما هو شمولي وكلي ، اي ما هو تحقيق للعقل ايضاً : ان انشاء سوق عالمية تسمح بتأكيد هذا التحقق من خلال الرأسالية . لكن هذا التحول لم يكتمل بعد - والبورجوازية التي تنشيء على هذا النحو ظروف الشمولية ، لا تزال طبقة متحركة بماغلبها الانانية وبمصلحتها الخاصة ، ولن تكون نهاية التاريخ ممكنة الا اعتباراً من اللحظة التي ستمكن فيها البيروليتارية . المحرومة كلياً لدرجة انها لا مصلحة ذاتية لها ، خاصة بها ، ستمكن اخيراً من ان تأخذ على عاتقها مهمة تحقيق الانسانية الشاملة^(١٨) .

إن بنية الزمن هي بنية عقد روسو : القطيعة الأساسية موقعها في المستقبل ، وهذا التنظيم ، كما عند روسو ، يعطي للايديولوجيا الماركسية مضموناً اغنى من مضمون

١٨ - حول تفسير الكتاب الأول من رأس المال :

- Jean Joseph Gousse, Freud, Marx. Economic et Symbolisme, paris, Le Seuil, 1973, 284 p

- Paul Claval: Le Maxisme et l'espace, L'Espace géographique, t. VI, n°3, 1977, p.145-164

الايدولوجيات الحرة او الوضعية . هناك حاجة الى تخيل تحقيق الوجود العميق لكل فرد خارج عالمنا ، خارج زماننا ، ومجتمعنا ، عندما نقول بأن المؤسسات الحالية قريبة مما يمكننا ان نقوم به على افضل وجه ، وعندما نتقبل في نفس الوقت جزءاً من النقص في الطبيعة البشرية يسجل الذين خارج سجلات الايدولوجية التي تؤسس العالم الاجتماعي . وبالنسبة الى اولئك الذين ينتظرون من ثورة مستقبلية عالماً افضل ، يمكنهم بلوغ السعادة في هذه الدنيا . ان الايدولوجيا العلمانية تعمل املاً : انها تكفي لطمان هؤلاء الذين يتأملون عن معنى وجودهم . وربما لن يتمكنوا من بلوغ السعادة بأنفسهم ، لكن حياتهم لن تضعح اذا عملوا على احلال المجتمع العادل الذي يفترض بالتاريخ ان يولده ذات يوم - وهو يوم قريب دون ريب .

وكما عند روسو ، فان مسألة الديمقراطية الحقة ليست في السماح لكل فرد بأن يشارك في الشأن العام - فهذا لن يكون ممكناً الا عندما يغدو الافراد ، اخيراً ، قادرين على التحقق الذاتي ، وعندما لا يعود الانسان النوع مجرد مفهوم بل يغدو واقعاً ، وبانتظار ذلك ، لا تكمن حقيقة الديمقراطية في شهادة الفرد : فلا يمكن اكتسابها الا من قبل اولئك الذين هم في موقع تفسير مراحل التاريخ تفسيراً موضوعياً . الحقيقة هي في ايدي المثقفين والحزب . وباسم الديمقراطية يحمى الفرد في واقعه الراهن ، في ابعاده الملموسة .

اذن لا يعدل القرن التاسع عشر تعديلاً جوهرياً في المواقف الايدولوجية المنتزلة من الحقبة الكلاسيكية ، لكنه اذ يلبسها لباساً اكثر « علمية » ، انما يضيق الوعي الخاص بافتراضات فلسفية موجودة في العقائد الكبرى التي تسود العالم . فيكون التغالب باسم مفاهيم علمية ، الامر الذي يسمح بأن يخفي على الجميع ان التغالب يدور حول طبيعة الخير والشر ، حول الخطيئة وبراءة العالم والانسان - ان التغالب محوره المعتقدات الدينية . وابعداً ما تكون عن محور قداسة العالم ، فان العقائد التي تجعل من التأسيس الحقيقي للمجتمع حدثاً مستقبلياً ، انما تطلقه باتجاه رعب الاهواء والقلق ، الديني^(١١) . والنزاعات التي تسود الديمقراطيات الحديثة لا تولد من تطور فوضوي وحتمي لفكرة

المساواة . انها تنجم عن البنية الثابتة عن الأساطير التأسيسية في الزمن وفي التاريخ ، وكذلك عن الدور الذي تخصصه للمستقبل ، للمجتمع وللإنسان في تحقيق الوجود .

١/ مهما تكن متعارضتين الطريقتان الكبيرتان في النظر الى العقد الاجتماعي ، فإنها تمتازان ببعض النقاط المشتركة . ففي منظور هوبس كما في منظور روسو لا يمكن للمعنى الذي يجب اعطائه للحياة وللمجتمع ان يتكشف في مناسبة تجارب شخصية ، وفي التجابه والتصادم مع اليومي ، وفي الشأن الاجتماعي ، يحكم على كل شيء بالمقارنة مع الحدث الأكبر الذي يشكله ابرام العقد الاجتماعي . اما في الميدان الفردي ، فإن يقينيات الدين عمي تلك التي تنجم عن الوحي ، بالنسبة الى المسيحية ، او عن التفسير الصحيح للتاريخ بالنسبة هؤلاء الذين سيبحثون عن تهدئة مخاوفهم في انجاز صيرورة اجتماعية معينة ، ندرك إذن ان الأواصر بين الايديولوجيتين الكبيرتين في العالم الحديث لا تزال غامضة في أغلب الأحيان : فهما ليستا متناقضتين مثلاً يُقال ، لأنها تقومان على ادراك مشترك معين لما يبرر الوجود ، وعي ، بمعنى ما ، لا تزال وافية للنموذج المسيحي من خلال ارتسامها في تاريخ عام حيث يتكشف ، بالتدرج ، معنى التجربة الإنسانية .

الآن ان هناك ايديولوجيات اخرى فاعلة في هذا العالم . انها متقطعة عن الفرضيات الضمنية الموروثة عن المسيحية بواسطة العقلانية ، وعي تتولد من اساطير تختلف بنيتها اختلافاً جوهرياً عن تلك البنى الأتفة الذكر .

إن فكر فرويد Freud لا يريد ان يكون اجتماعياً : فهو لا يحاول التشكيك بأسس المجتمع المعاصر له - انه يقع في نطاق مختلف جداً . نطاق المصائر الفردية ، المراحل الصغرى من حياة كل فرد ، من علاقاته بوسطه القريب ، مع اهله واخوانه واخواته ، وهنا بالذات تقع القطيعة الأساسية في الفلسفات الاجتماعية في العالم الحديث^(١٠) .

وسرعان ما ظهرت اسطورة أوديب بوصفها احدى اقوى الأساطير التأسيسية التي جرى تخيلها إطلاقاً ، فماذا تفيدنا هذه الأسطورة ؟ انها تفيدنا ان حياة كل فرد هي مأساة ، ومأساة متناقضاتها المتصارعة هي / الطفل المولود والباحث عن تحقيق وجوده/ الأم

١٠ - حول هذه النقاط راجع -

- Paul Claval, Les Mythes fondateurs

والأب/ . وفي هذا المثلث ترسم التجربة الأساسية لصراع الأنا والآخر ، وتظهر - لاقامة علاقة طبيعية مع الأب - ولأجل الاندراج في المجتمع ، ضرورة احتواء غريزته : وبالتالي فإن القمع هو الفعل الذي بواسطته يعيد المجتمع إنتاج ذاته دون انقطاع ، على مستوى كل تجربة فردية .

ومن الظاهر ان الثائلات كبيرة بين تراث العقد على منوال روسو وبين الماركسية : ففي كلا الحالتين ، يكمن الشر في المجتمع ، ويكمن الخير في الفرد . ان هذا التناظر هو الذي سمح ، منذ جيل ، بأطراف التليفقات بين الفرويدية والماركسية وانفجار المذاهب اليسارية التي تتحالف بنسب متفاوتة مع هذين الاتجاهين . لكن الفروقات تزداد دلالتها عندما ننظر إليها عن كثب : ان ما يعطي معنى للحياة ، وما يؤسس المجتمع ، ليس حدثاً تاريخياً يمكن تحديده وليس شيئاً معيناً يقع في الماضي أو سترسم في المستقبل ، بالصراع عند اللزوم . انه حدث مجرري ومتجدد بدون انتهاء : هو المغامرة التي يعيشها كل فرد في شبابه . عندما يتعلم الحياة وهو يدخل في مجتمع ويستند الى ادوات جماعية للتحقق والتوصيل تكون في الآن ذاته ادوات قمع وقهر - بوجه خاص اللغة .

في المنظومة التي تحددها الاسطورة الجديدة ، تبدو الاسطورة في شكل علماني ، لكنها تشق الطريق في البحث عن الدلالات ، وتفتح امام كل المغامرات الفردية ، وجميع الاختبارات الصوفية : ان المستقبل لا يجيء مفاجأة جميلة في تصور يكون فيه الزمان تكرارياً ودورياً بدون انتهاء ، وتعيش الانسانية مأساة لا متناهية . اذن ، انفجار الصوفيين متماثل مع انفجار المذاهب اليسارية - الا ان الفعل السياسي يفقد الكثير من قيمته . فعلى كل فرد ان يبحث عن السعادة هنا ، الآن ، بوسائل متوفرة له . وان كل اقتراح ينزع الى تحديد فوري للتخلي عن المتعة لتحصيل خير اعم فيما بعد ، هو اقتراح خادع : فالحقيقة الوحيدة هي حقيقة التجربة الفردية .

وللايديولوجيات القائمة على اسطورة اديب (Edipe) موقف غامض تجاه المساواة ، فهي تنادي بها وتنافح عنها ، على منوال ايديولوجيات العقد الاجتماعي من النمط الثاني ، اولكل انسان الحق في التحقق في هذا العالم . انها تحاربها بنفس الحركة ، لان الاحدية

الناجمة عن المساواتية هي البرهان على نكسة جماعية ، عجز البشر عن التحرر من القسر الاجتماعي ، وعن ممارسة حقهم في التباين .

وتتقطع الايديولوجيات القائمة على الابدب ، عن الاشكالية السياسية التي تعودناها منذ النهضة La Renaissance . انها ترى بارقة في التاريخ تلعب ، منذ القدم ، دوراً كبيراً في الفكر الغربي . وتنادي بالمساواة ، لكنها لا تهتم في الواقع إلا بتفكيك الاواصر الاجتماعية - لأن في ذلك تكمن الامكانية الوحيدة لخلاص الفرد ، ومن جهة ثانية ، تعلم ان هذا التفكك ممنوع ، والأفلا مناص من الفرق في الجنون - الأمر الذي يفسر انبهارها بما هو غير طبيعي ، غير اجتماعي انحرافي .

تدفع هذه الايديولوجيات نحو القطيعة مع كل ما يساعد على الاتصال - وذلك بقدر ما يكون التوصيل هو المجال المميز للقمع . فهي تمن اذن ما هو صغير الحجم ، المتحد ، العوالم الضيقة المنغلقة ، وتدين الطموح الى اقامة نظام وسلام عالمين ، الطموح المشترك بين الايديولوجيات الحرة والايديولوجيات الكلية .

٧ / ليس بالامكان تحليل وفهم لعبة الديمقراطية الحديثة بدون التساؤل عن الفلسفات الاجتماعية الكبرى التي تحرك عصرنا - بدون التساؤل عن طريقة ابتكار البشر في علاقاتهم . الخير والشر ، الماضي والمستقبل ، فاذا كان عالماً يعيا في هاجس المساواة ، فهو مع ذلك ليس عالماً أحدياً ، فهناك نموذجان آخران يتعارضان مع الايديولوجيات الحرة التي تستعين بوجود احياناً لاعضاء معنى لحياة كل فرد ، والتي تسمح بسير انظمة تمثيلية وبممارسة السلطة المراقبة والمعتدلة .

٩ (نموذج الايديولوجيات الكلية الكلاسيكية ، الموسومة بتوحيد حقل الدلالات الاجتماعية والفردية ، وبالألفية الثورية ، وبالدور الكبير المعطى للسلطة لتحقيق السعادة في هذا العالم .

٧ (نموذج الايديولوجيات الحديثة المناهضة للقمع ، التي لا ترى خلاصاً للفرد إلا الخلاص الشخصي وتقرض الرابطة الاجتماعية ، التي لا يمكن الغلوها ، بعمل متواصل من الزعزعة والرفض والتفكيك .

إن مرض الديمقراطية الحرة يتصل جزئياً بتكاثر الايديولوجيات الكلية او

الغوضوية ، فبدلاً من اشباع حاجات البشر الصوفية والرّد على قلقهم ، تنكّب على اجتذاب عدد كاف من اصواف المقتربين : فما قيمة الحرية والرفاه اللذين تؤمنهما مقابل يقينيات بسيطة يقدمها اختصاصها ؟

ان المعركة لأجل الديمقراطية تبدأ عندئذ من نقد صارم لكل التضليلات التي تحملها الايديولوجيات غير الحرة . فقد نجح الماركسيون في الايهام انهم هم وحدهم حاملو معرفة نقدية . ان هذا تضليل كبير ، يتمتع به اصحاب اليسار ايضاً . ان تحليل الآليات *mécanismes* التي يتحول بها التأمل في المجتمع الى دين علماني ، يمكنه وحده بجانب الطرد الحاطي للمجتمعات الحرة . فقد استفادت هذه ، وحتى هذه الأيام الأخيرة ، من الاسهام السري الذي قدمته لها الديانات القائمة ، الراضية عن امكان اعتمادها على حياد الدولة في مجال الدلالات الوجودية الاساسية لكن عالمنا سرعان ما اصبح ملحداً . الامر الذي لا يعني انه غير ديني : فالايديولوجيات الاجتماعية الفادرة على الحلول الفعال محلّ ديانات الماضي ، يتشئ منها أن تغري الجماهير ، اللهم الا اذا شدّد عمل تريبوي ذكي على التناقضات والاختفاء التي تتضمنها هذه الخطابات العلمية الزائفة .

٧/ تسير الديمقراطية الحرة وفق النموذج التمثيلي الذي يؤمن بديل الجهاز القائد ويحد في الآن ذاته من السلطة التي تمارسها الحكومة فعلاً .

يتطلب النظام التمثيلي ، ليكون له معنى ، ان تتواجد عند السكان كثرة في التجمعات وان تكون متوازنة لكي يظهر البديل ممكناً في كل لحظة . فلا تتوقف اللعبة الديمقراطية على طبيعة الفلسفات الاجتماعية السائدة في بلد معين وحسب - طبيعة هذه الايديولوجيات الشاملة التي اتينا على ذكرها بايجاز . فهي ايضاً تتوقف على تناسق المجتمع في جماعات فادرة على ممارسة التنافس .

عديدة هي خطوط الانقسام التي تظهر في كل مجتمع شامل : بعضها يعكس بنية المجتمع الاجتماعية ، انقسامه الى طبقات ؛ بعضها الآخر متصل بالروابط الايديولوجية ، والمعتقدات الدينية ، والمفاضلات الخاصة بالانظمة الاجتماعية . ومن المستحسن الا نملك اية جماعة مكونة اكثرية كاسحة ، بمفردها ، وذلك لكي تكون الحياة الديمقراطية ممكنة .

حتى هذه السنوات الثلاثين الاخيرة ، كان توزيع القوى العاملة في شتى قطاعات النشاط الاقتصادي يشجع على سير المؤسسات التمثيلية ، فكان شبه متوازن عدد العمال والمستخدمين والفلاحين ، في فرنسا ما بين الحربين . واذا اضفنا الى ذلك التعارضات في كل قطاع ، بين الاغنياء والفقراء ، بين مالكي رأس المال واولئك الذين لا يملكون سوى قوة ذراعهم ، وكفاءتهم التقنية ، فان امكانات الدمج كانت بالغة ومتعددة بحيث كانت تبدو مستحيلة كل ديكتاتورية لجماعة واحدة ، كانت الديمقراطية تعيش في التوتر ، في الصدام ، ولكن مبداها لم يكن موضع شك .

لقد شهد المجتمع الصناعي تبسيطاً كبيراً في بناء المهنة : صار القطاع الثالث هو الاوفر عدداً ، وصارت حالة الاجبر هي الحالة الاساسية وسط السكان ، ٨٠٪ واكثر احياناً . وانسحقت شبكة المكافآت والرواتب لصالح طبقة متوسطة عريضة جداً . ولم تعد الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية تكفي لتأمين لعبة البديل ، التي بدونها يفقد النظام التمثيلي كل معناه^(٣١) .

ولا ريب في ان هذا هو ما يعطي للانقطاعات الثقافية والايديولوجية معنى اساسياً في الديمقراطية المعاصرة : فبدون تعارضات ايديولوجية عميقة الاثر - حتى وان كانت لا وتدور الا حول نقاط ثانوية - ، سرعان ما تبدو اللعبة السياسية بدون جدوى . وبهذا المعنى ، يمكن لتصادم الايديولوجيات الديمقراطية حقاً والايديولوجيات الكلية او الفوضوية ، ان تمنح الحياة للديمقراطية ، فيجعل من المؤسسات رهاناً فعلياً في انشاء الاستشارات الكبرى . الا ان ديمقراطية لا تبقى على اهمية النظام التمثيلي الا من خلال لعبة التعارضات المميتة هذه ، انما تعيش عيشة خطيرة . هذا هو وضع الديمقراطية الفرنسية ، كما هو حال معظم الديمقراطيات اللاتينية المعاصرة . وصعود الايديولوجيات الكلية في البلدان الشالية وفي العالم الانكلو سكسوني يمكنه ان يجعلها بعد عدة سنوات في وضع مواز لوضعنا .

٣١ - هذا الطور هو الذي يبرز موقف جيكلر - ديستان ، ولكنه يسبق ايضاً سير اخوار نغزله التطرف ربما :

- Valéry Giscard D'Estaing: Démocratie française, Paris, Fayard, 1976, 175 p

لقد آن الأوان للتساؤل عن الحدود التي لا يجوز أن تتخطاها الايديولوجيات الكلية او الفوضوية اذا اردنا الابقاء ، حقاً ، على بعض الديمقراطيةات الواقعية الموجودة في العالم . ولهذا ، من الضروري اخيراً بذل الجهود للنظر في المركّزات الايديولوجية للأنظمة الحرة ، والتنديد بكل ما هو مفسّطة في مواقف الايديولوجيات المناقصة .

الجامعة والديمقراطية

بول باكيه

تمرُّ أوروبا في مرحلة خطيرة ومعها الديمقراطية . فالسجلات السياسية والاقتصادية التي تحتل في عصر التنافس ، واجهة المسرح ، تخفي المسألة الحقيقية التي هي مسألة أخلاقية . ففي الوقت الآن ، يدور الجدل حول البرلمانات والاسواق ، لكن سرعان ما سيتوجب علينا طرح المسألة المحتومة لبقائنا كبشر . وهنا بالذات يكون للجامعة دور تقوم به . ويمكنه ان يكون دوراً هاماً او عادماً . واكثر ما يخشى منه هو انه يكون رديئاً ، ومناهضاً لمصالح الديمقراطية الحيوية .

فماذا نلاحظ اذا لم نلاحظ ان الجامعة هي صوت من الأصوات النادرة التي لا يزال بإمكانها ، على الرغم من ربيبة البعض ، ان تصرح وان تُسمع صوتها ، في هذا القصر المستحيل حيث تسير قارتنا نحو الجفاف والفرق حتى الزوال ؟ ان احد الاصوات القادرة وحدها على تحديد انسانية عالمية حيث سيأخذ القلب اخيراً المكانة التي تعود عليه في نهاية هذا القرن العشرين . لان القرن العشرين سيكون عصر القلب او عصر الموت ، سيكون كريماً اولن يكون .

ان الموضوع الذي نعرفه احياناً لدى المثقفين يتصل بالرؤية النبوية بمعنى انه يستبعد استمرار وضعنا الراهن . فمن كل الجهات تضيء اشارات ونحطرننا . فهنا الضواغط الاقتصادية التي تضغطنا والتي تستعد لتحقتنا ، وهناك القوى السياسية الأشد مكرراً تسعى لفرض علينا التخلي عن مبادئه اولى . ان التهديد لا يأتيان من الخارج فقط ، فهو يتهددنا حتى في بلدنا بالذات وفي عمق حياتنا اليومية .

فماذا سيحلُّ بجرح البطالة ، حتى مع أوروبا سيتوجب عليها ان تتيح مبدئياً بدايات سياسية عمالة حقيقية ؟ واي منافع من الاشياء والمظالم واضطراب الامن ستخلفه

الحرمات وفقدان الصبر التي تنتج عن ازمات اقتصادية متتالية او مقبلة خلال سنوات طويلة جداً ؟ وبأي دعم ستحظى الليبرالية اذا لم تنشط بعزم قوي على تغيير المجتمع وبإدخال رسالة الكرم التي تحرك الليبراليين الحقيقيين والرجال والنساء اليساريين غير الماركسيين ؟ هناك امثلة كثيرة مضيئة من بين امثلة كثيرة ستوجب علينا الرد عليها بخيال وجراحة .

لقد آن الأوان لنخطر ، ولننقد ما حُظِنَ من الروح الديمقراطية واجراء ما يلزم لاعادة تركيز الحياة السياسية والقومية والاوروبية مقابل مجهود من الحكمة والارادة الطيبة . ان الزمن يعمل ضد اولئك الذين يحكمون اليوم . والبقاء في الحكم يعني التعرض للخسارة . وان تقرير انشاء اكرية واسعة ومنفتحة ، تقع في الوسط فعلاً ، لكنها غير منفتحة فقط على يمينها بل على يسارها ايضاً وضرورة ، يعني الافادة من الفرصة المتاحة اليوم والتي قد تفوتنا غداً اذا لم نفتتحها الآن ، فالنصر اليوم اهم بكثير من الانتصار في اذار (مارس) ١٩٧٨ . واوراقنا كبيرة اذا عرفنا كيف نلعب . فمن الملح ازدياد الاكرية والتوقف عن الصراعات الداخلية التي تستبعد افضل الاعمال الواسعة النطاق ومعد اليد للاشتراكيين الذين لا يؤمنون بالاتحاد المستحيل مع الماركسيين والذين يأملون كثيراً بتقدم اجتماعي وثقافي .

ان رسالة كهذه يمكن ان تكون رسالة ليبرالية طليعية . ستجد اتباعاً لها كثيرين في الجامعة وفي الامم الاوروبية . اذ من شأنها ان تكون احد القواسم المشتركة التي سيكون علينا اقامتها مع حلفائنا امام الهيئة السياسية والاقتصادية للحكومات التي لن يكون امام نظامها المادي سوى زمن محدود . وسيكون ذلك مناسبة للديمقراطيين الاوروبيين لكي يتحدوا حول برنامج جريء ويعملوا بنشاط لأجل الفترة التي ستعود فيها بلدان خاضعة للعبودية الماركسية او الفاشية الى نظام انساني . لأنه لا بد ان تتلاشى الحنقات ذات يوم وان تتوقف الأنظمة الكتلانية عن ارباب الشعوب ، فلا يعود الانسان خاضعاً للديكتاتورية السياسية او للتفاوت الاقتصادي . ان علينا ان نعمل في سبيل هذا التحرير مع اولئك الذين ينددون واولئك الذين يأملون ، مع اولئك الذين في العزلة او في المقاومة المنظمة يكافحون للتحرر من النير الذي يسحق ايمانهم ، عقلمهم ، واحلامهم بالعدالة الاولى وبالحرية .

وفوق هذا الميدان الاساسي للمعجبة المتواليّة - التي تتصل برسالة المسيحية - هناك مجال لبناء اوروبا جديدة ونظيفة ستكون متعددة القوميات في القلب ، تكون باريس مركزها وفرنسا بأسرها محرّكها .

ويمكن لرسالة الوضوح هذه ان تضطلع بها جامعة اوروبا . وهذه الجامعة ستكون نهضتنا والفرصة الوحيدة لكي تنتشر مسائلنا على ابعاد العالم ، هذا العالم الجديد الذي تكشفه لنا اليوم حاجات وطموحات أولئك يتألمون من العالم وشكون من الجوع والفقر والظلم . فمن شأن هذه الجامعة الاوروبية ان تسمح لنا بالحفاظ على خصوصيات الأمم ، وبنشاء توافقاتها وتطلعاتها المشتركة ، وبتحديد خياراتنا الاساسية للحرية والعدالة ، وبان نتجاسر على قول ما يفرضه العقل والقلب ، وعلى الدخول مواجهة في المستقبل مع التصميم على بناء مجتمع فوق ما نعتبره جوهرياً وذلك بحماية المجتمع من الضلالات والانانيات .

ان الجامعيين ، بدون هذه الرسالة التوضيحية التي تحمّسهم والتي تعمّي الشبيبة والامم ، قد يواصلون تنوير الماضي ، وتسليط الأضواء على ما هو مباشر ، وباختصار يواصلون عدم الاهتمام بما هو اساسي حقاً ، وتفوتهم احدى فرص تاريخنا الكبرى ، في غياب مشروع كبير .

ان جامعة اوروبا هذه ، في تنوع اللغات والثقافات ، وفي متحد الاختيارات والمثل ، ستغدو هذا المختبر الحي الضروري في عصرنا القلق حيث يفترض ان يتبلور الروح المدني الاوروبي ، وان هذا المجمع حيث يتلاقى اهل هذا العصر واهل الغد لاكتشاف وعيهم المشترك ولكي يتعلموا معاً مهنتهم ويمجدوها . ويتدربوا على الروح المتحدي وعلى تحديد الحياة الاخلاقية والروحية للعالم الحديث ، والتوحد واعلان الانسانية العالمية حتى في الامم المستعبدة . ان هذه الرسالة الثقافية ، رسالة التأمل الاساسي والمتواصل ، التحرر والتعاقد ، لا يمكنها ان تتحقق الا من خلال مشروع كبير على مقياس المصالح الواجب الدفاع عنها : الديمقراطية الاوروبية .

فاذا كان واجب الجامعة هو مساعدة رجال ونساء عصرنا على الوعي والالتزام بالابداع الناشط لديمقراطية الغد ، فان عليها ايضاً واجب التنبيه بدون اهراء . فالاخطار

كثيرة ولا شك في اننا لا نرى منها الآن الا عدداً ضئيلاً . ان العماهة مرض حديث . اذا كان البعض منا قد التزم قبل اذار (مارس) ١٩٧٨ ، فذلك على امل خدمة قضية حقوق الانسان ضد الديكتاتوريات فغداً يمكن لاوروبا ان تصبح حقلاً مغلقاً وأكثر تهديداً من وضع فرنسا خلال الانتخابات التشريعية الاخيرة . فهي يمكنها ان تكون ارضاً خصبة حيث لا يواجه الارهاب الاوروبي بأية قوة يمكنها ان تتعادل معه وان تفرض عليه معايير ومتطلبات القانون . يمكنها ان تشكل موقعاً سيختاره التخريب الاوروبي - مهما تكن طبيعته ودوافعه - للغم قواعد مجتمع راضٍ تماماً عن ذاته ، وشديد الانطواء على مصالحه الانانية وبالمبالغ الاضطرابات . وقد تكون ميداناً للمؤامرات الديكتاتورية الماركسية او الفاشية . غداً ، قد تصاب اوروبا بمرض الاضرابات الاوروبية ذات الابعاد والنتائج غير المتوقعة ، التي ستعجز مؤسساتنا الاوروبية الجنينية والمتقلبة عن مواجهتها ، والتي لا نستطيع ان تقدم لها الا علاجات قومية متنوعة ، جزئية وغير فعالة . ولربما ايضاً ستعتمد بعض القوى الحية ، نظراً لعدم تمثيلها في الجمعية الاوروبية والتي يجب الانتباه اليها والتي لها الحق الطبيعي في التعبير شريحة الحركات البنيوية والاقليمية ، الى استخدام جنون العنف كوسيلة وحيدة او التآمر العقيم الهذم .

لماذا لا نتحد منذ الآن لمصلحة اوروبا وفرنسا مع اولئك الذين يريدون في كل بلدان قارتنا الانسجام الاوروبي ، ويريدون بدون زعزعة البنى توزيع الثروات وفقاً لتوازن افضل واهتمام اكبر بالساواة ؟ ان المسألة اخلاقية اكثر مما هي اقتصادية . فكل جامعي يعاني في صميمه من الشعور بالضيق امام المظالم . وهذا يصح على كل بلدان اوروبا ، ولهذا فان جامعة اوروبا هذه التي يفترض ان تجمع ممثلين عن البلدان الاوروبية في جمعية ستراسبورغ ، على اساس عدم انتهاك حقوق الانسان والتي من شأنها الاستماع الى حاجات وتطلعات العالم ، وبالتالي تأمين التلاحم الضروري بين الأمم . ستكون القاهضة الصلبة الجامعة لاوروبا .

فكل لغة ستكون حاملاً خصوصياً لفلسفة مشتركة ، والجامعيون ينقلون بلغتهم الخاصة ما يوحد الاوروبيين في التقدم . وكل امة تسمع بلغتها الخاصة رسالة اوروبا المشتركة في الحرية التي نريد بناؤها . وسوف نحدد جميعنا ، بلغتنا ، السمات التي تجمعنا والخصائص التي تميزنا . اننا بحاجة الى القول معاً ما هو الروح الاوروبي في نظرننا ،

والمدينة الأوروبية ، والاخلاقية الأوروبية ، والتأكيد ، على الرغم من فوارقنا التاريخية والاقتصادية والثقافية ، على طموحنا المشترك أوروبياً وعالمياً .

بواجهة مصاعبهم الاقتصادية ، يشعر سكان أوروبا كأنهم في حالة هلع انساني ويتنامسون الميسر الذي يتمتع به عدد كبير منهم ، بينما يموت حولهم آخرون من الجوع والبؤس بالآلاف في العالم الثالث او الرابع ، او يتعرضون ، على بعد بضع ساعات طيران فوق حدودهم ، للاضطهاد الجسدي والاخلاقي والروحي . وانا اذ نفتش على العالم ونخلق ثورة اوروبية حقيقية من اجل الحرية والعطاء انما نتجنب الدمار او البلادة : « هناك وقت لقضايا الناس » . عليه ان نحسن استخدامه .

ان هذا الواجب التربوي الاوروبي لا تستطيع الجامعات الاضطلاع به الا اذا شجعتها الاركمان السياسية على تلدية دور في الترفي الثقافي والاجتماعي للشعوب التي تشكل ذات يوم الولايات الأوروبية ، ومعنى ذلك ان كل جامعي يجب ان يشعر بأنه يخدم الصالح الاوروبي العام ، وبانه يساعد على اعلاء المستوى الثقافي والاخلاقي لأمته ولاوروبا ، وانه يعد الشبان للعمل ، وانه يسهم اسهاماً مجدياً في العمل السؤوب والضروري لاعادة تأهيل العقول والمعارف ، وانه يشارك في تحسين الوضع المعيشي للطبقات العمالية والفلاحية وللمتقاعدين او الذين سيتقاعدون قريباً ؟ وعليه ان يدرك انه في مدينته وفي منطقته عامل من عمال الديمقراطية .

اوربسا اليوم هي فرصته ، ويصادف ان هذه الفرصة تلتبس مع فرصة الديمقراطية . وبين الرأسمالية التي تهايز المادية الاقتصادية ومثال المال ، والشيعوية التي تضحي بما هو جوهري في الانسان لبقاء الانسانية ، يمكن للميرالية شرط ان تتوخى حب الناس الضروري الشروع بالثورة التي يجب ان تكون ثورة الربع الاخير من هذا القرن . واذا كان للجامعة حق القول وواجبه ، فان عليها بالذات ان تقول هذه الحقيقة الكبرى . واذا كانت طامحة للمساهمة في تربية العالم ، فذلك لانها تشعر بانها لم تعد تكفي بالتعليم والتخصص برسالة علمية . ان تحديد الوجدان الاوروبي هو مثال وبرنامج في تناولها . انها قضية تجمع ، بالتعاون مع رجال السياسة ولخوض معركة سلمية حقيقية ، كل الذين يؤمنون باوروبا وكل الذين ينتظرون من اوروبا هذه ، وخاصة من فرنسا ، النور والعطاء .

المعاقون والمجتمع

ايف بليكيه

الكلمة الانكليزية handicap معناها اعاقة . والمعاق هو حسب الحالة : المعتوه ، الضعيف ، العاجز ، ذو العاقة ، المتأخر ، المعضال ، اللا متكيف ، غير الطبيعي ، الزمن ، الناقص الخ . ان وفرة الكلمات تدل على اهمية الفئة المقصودة . ولا يزال المفهوم آخذاً في التوسع : فالى معاقى علم الأمراض ينضاف معاقو المجتمع من الآن فصاعداً . ومن حيث المبدأ ، ليس في مجتمعنا في اواخر القرن العشرين أيُّ معاقٍ مستبعد او مرفوض ، لكنه غالباً ما يكون محروماً من الرعاية والمساعدة اللازميتين .

ان التصنيف الابطسط لظاهرة « الاعاقة » هو التالي :

١ - معاقون بالحواس : عميان ، صم - بكم ؛

٢ - معاقون عن الحركة :

٢-١ . عاجزون عن الحركة

٢-٢ : معاقون بسبب الحوادث (العمل ، السيارة) ،

٣ المعاقون عقلياً :

٢-١ - ناقصون عقلياً :

٢-٣ : مرضى عقلياً .

٤ - معاقون بسبب مرض داخلي (سكري ، مرض القلب ، مرض الكلى ، ضيق تنفس ، الخ) .

٥ - معاقون اجتماعياً :

افراد متّون ، مهاجرون في اوضاع صعبة ، عاطلون عن العمل ، سجناء سابقون الخ .

ان قانون ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ يجدّد العامل المعاق بوصفه فرداً ذا امكانية محدودة فعلاً لاكتساب عمل او للاحتفاظ به ، وذلك على اثر قصور او نقص في قدراته الجسدية و/ او العقلية . وهذا الاستناد الى قدرة العمل يظل مؤثرة جداً على كل مفاهيم الاعاقة . ومع ذلك فلا يمكنه ان يكون كافياً ، فالاصلاح المادي للاعاقاة لا يبدو كافياً وهذا النقص يبيّن تماماً ان المسألة لا تختصر مثلاً ، بمفهوم الموارد المالية .

الضواغط التاريخية

ان ما يبيّنه لنا تاريخ المواقف تجاه المعاق هو تقلّب كبير . ومثال ذلك ان هوميروس Homère ، الشاعر الاعمى ، حظي بتكريم مماثل لتكريم اله . لقد خسر رؤية اشياء هذا العالم ليكتسب اكبر بصيرة ممكنة هنالك بالذات حيث كل شيء ظلام وبالنسبة الى الآخرين . وارديب Oedipe ، المصاب بالعمى ، يعرف اشياء كثيرة ويعرف سرّ الناس . ومع ذلك فان العاجز ظل يعتبر اشره ، وهذه الصفة من المستحسن اظهارها في الملعب الشعبي (Cirque) ولكن يمكنه ان تكون له قيمة عرّاف . ان تشويبه لكبير ؛ وهو يتصل ، على نحو ما ، بالقداسة ، انه يسحر ويخيف . ان الحركة المزدوجة (الطرافة والربع) تضع العاجز في وضع خارج مركز الجماعة . فهو ذلك الذي يُنظر اليه كثيراً ، كما هو ايضاً ذلك لا رغبة في رؤيته . كان الانكليز قبل مؤسسات الاحسان يدخلون مجانينهم الى مستشفى بدلام Bedlam H . ثم كانوا يدفعون مالا لرؤيتهم . وفعل الفرنسيون الشيء نفسه في بيستر Bicêtre . فالقزم والاحدب والكسح يعتبرون هاليل ، اذ ان عجزهم يظهر تفوّق اسيادهم . ان الاضحك يدفع ثمنه لأنه يوهّم بالعلة .

لكن العجز هو تاريخياً مناسبة للأحسان . وبالتالي يؤدي وظيفة اجتماعية . فقد كان التماثل بين العاجز والفقير شبه عام في القرون الوسطى ، باستثناء معاقى الحرب .

للعاجز الحق في التسول ، وتذكر حالة التسول على سجلات الزواج . فهو منافس للمعوز الذي يكون فقيراً بالمصادفة او عرضاً . وان واجب الزكاة بشكل نوعاً من المساعدة

الجماعية الفعالة جداً للدرجة انها استشارت تجارة حقيقية بالعجزة ، فاذا انخفضت الحسنات ، فان قصور المعجزات تصطبغ جامعيها .

إن الانتقال من الصدقة الفردية الى الصدقة الجماعية لم تأت دون شك بفائدة على الفقراء المساكين ، فالأوى الكوليرتي لا يتم بالتفاصيل . انها الملغمة الكبرى بين الصعاليك والعجزة والمجانين والفاستين . والعاجز الضائع في هذه الجمهرة يغدو مشبوهاً نسبياً . ولربما تكون هذه احدى اوضح نتائج الحركة الخيرية التي قامت بوضع بعض الممايزات . فلا بد لاختلافية التضامن من تفويم الرعاية والمساعدة المعنوية والاصلاح . ولا يمكن لاختلافية التربية استبعاد العاجز الصغير من ميدان المعرفة ، وهذا هو عمل Häug ، ودير الايسي ، وايتارد Itard ، وسيغان Seguin . وبالتدرج ولدت فكرة التعويض الناتج عن مجهود الجماعة بأسرها .

لكن لا بد من انتظار سنوات ١٩٤٩ - ١٩٤٣ في البلاد الانكلوسكونية ، ومتطلبات المجهود الحربي بدون شك ، ليظهر مفهوم اعادة التأهيل ، فبإمكان العاجز ان يشارك في المجهود المشترك اذا توحّد الطب وعلم النفس وقراره الشخصي للتغلب على الاعاقة . فمن الدهشة الى الخوف ، الى الاضحك ، والاشفاق ثم الانتقال الى الرعاية والاعتراف والاسترداد . . .

لكن هذا المنظور التاريخي يكتنه ان يومهم ان الجذور تبلكت فعلاً وان النماذج القديمة قد اندثرت ، في الواقع ان جذراً لا يموت ابداً . انه يفقد من قوته ، يتخفى ثم يظهر مجدداً في مواقف - متحجرة ، في مسالك غير متوقعة لأنها غير زمنية . . . وهذا بدون شك ما يفسر التسامح الرديء في الجماعة تجاه المعاق .

تسامح محدود

بشكل عام يكون التسامح ضعيفاً تجاه المعاق . صحيح هناك اعتراف بضرورة رعاية المجتمع . وصحيح هناك اذانة ورقابة للعداء وللاستياء المعلن ، لكن يوجد ، على بضع كيلومترات من مؤسسات الاكثر ضيافة ورعاية ، صعاليك مرضى او مجانين يموتون بين الحين والآخر مقتولين او معتدى عليهم . وفي الواقع لا تسير الأمور ابعد من ذلك بكثير ، في نسق القبول الرسمي لمعالجة الظاهرة : اماكن محجوزة في بيئة العمل او في

المثرو ، امكان التمتع بالترفيه ، الخ . وقد يكون من المبالغة القول ان المعاق مستبعد ، لكن فيما يخصّ بالمعاق العقلي يكون استبعاده حازماً وفعالاً . ومن باب العدوى ينتقل هذا النفي ليشمل حالات اخرى عابرة : المكتئب المعاق ، اي كل واحد منا يمكنه بين يوم وآخر ان يجد صعوبة في استعادة مكانته وبالأخص مسؤولياته . من الواضح تماماً ان هناك استثناءات مفاجئة : فقد اختارت الولايات المتحدة رئيساً مثلولاً ، ثم رئيساً مصاباً بالتهاب شديد في عموده الفقري . هذا يبين ان في موضوع المعاق هناك اوزان ومعايير . فالمستوى التربوي والموقع الاجتماعي يعدلان من تسامح الجماعة ، لكن هناك حاجة الى قول ذلك . فموقف المعاق من مصاعبه هو عنصر اساسي في الصورة التي يقدمها عن نفسه للآخرين : سنعود الى ذلك .

ثمة حالة خاصة عي حالة الشخص المسن . اذ من المعروف تماماً ان عدداً كبيراً منهم يعيش في عزلة ، انهم يعانون نوعاً من الفراغ الاجتماعي . والعائلة تتخذ تدابيرها الاستباقية بحجج شتى ، بعضها مشروع ، تشكل الارامل جماعة هامة جداً في المجتمع النسائي الفرنسي (حوالي ٣ ملايين) وهذا الرقم لا يجوز ان يقلل من واقع طول العمر المختلف بين الرجال والنساء ، لصالح النساء . حتى وان كانت الظروف الاقتصادية المتوفرة للأفراد المسنين هي الان افضل ، فان معظمهم في وضع هش ، وبدون دفاع كاف لانهم معزولون وبدون اتصالات كافية . وينبغي القول ان الفرد المسنّ مسؤول جزئياً عن هذه العزلة عندما يرفض استعمال الوسائل الجماعية (حلقات ، متديبات) الموضوعة بتصرفه في المدن الكبرى على الاقل . انه ينتمي الى جيل غير مهيباً كفاية لهذا النمط من الحياة الاجتماعية المصطنعة قليلاً ، لكنها مع ذلك حياة واقعية . واما الشبان فهم مغطون حقاً في مجانبتهم الفرد المسنّ ، فهذا يمكنه ان يكون بنظرهم حاملاً لدلالات سيئة تتعلق بالشيخوخة والمرض والموت وربما الشعور بالذنب . لكن الكهل هو شاهد على زمن لا يتبدل ، وكل الناس يخسرون من جراء هذا الفصل .

الجذور النفسانية لهذا التسامح الضعيف

يكنم الجوهر في العلاقة مع الآخر . وبالواقع الآخر هو أنا ، الآخر يعطيني هويتي ، انه امرأة ، والفرصة غير المأمولة لمعرفة . والبرهان هو ان الطفل الوحشي ، الذي تربيته الحيوانات ، لا يبلغ مصاف الانسانية . فالآخر هو الام أولاً ، السيدة العذراء

التي تعتبر ابتسامتها اكثر من لبثها هي الصلة النموذجية الأولى ، والنموذج لجميع الأواصر المقبلة ، فكل مفارقة لدى الآخر هي انتهاك لهويتي بالذات : غياب الآخر يغيبني بقسوة ، وعجز الآخر مؤشراً لهشاشتي الخاصة ، ربما سيتكلم علماء التحليل النفسي ، هنا ، عن قلق الخفاء . والجداد الذي يحملهم الآخر في لحمه او في حياته يجذبني متهماً . وبامكاني تحرير نفسي بالتزهد ، بالرعاية الخ ، لكن هناك مخارج أخرى .

إن إنكار الآخر بوصفها نظيراً هي طريقة مثل لا نعود نشعر باننا معنيون ، هكذا تعمل المانوية Manichéisme المعاصرة . كانت اللعبة قد بدأت او بالأحرى كانت الهوة قد حفرت في القرن التاسع عشر ايضاً . مع نظرية انحطاط النوع Dégénérescence . هناك ايضاً سجن المقولبات Stéréotypes الذي هو سجن فعال . ويكون السيناريو في هذه الحالة هو التالي : الفرد مجرد من مميزات الشخصية ، ثم انه مغلف بغلاف فارغ يمثل ما جرى اختياره بموجب الحاجات : شذوذ ، غلط ، لون الجلد ، طريقة التصرف ، الخ . من الان وصاعداً لا يعود الشخص مدروكاً تحت الغلاف . كل شيء محدد ، اذن مطمئن . لن يلمس البتة ، هذا هو ثمن الصفاء . وهناك طرق أخرى لأنكار الآخر كما في العنف والاغفال مثلاً .

لكن قناع المقلوب لا يرتب كل الأمور . لنفترض ان انساناً مقتعاً ، مستبعداً وقد اخذ بالاقتراب . فهذا قد يكون كافياً لخلق الاستياء . من هنا ربما تتأنى الاسباب في صعوبة تقبل بعض المعاقين في بيئة العمل او الترفيه . انهم مصدر قلق ويؤتى بكل الحجج لأجل استبعادهم . ان الامر يتعلق بالخوف اكثر مما يتعلق بالتناق . ان هذا في النهاية يشكل مسألة الهوية والنضج . فكم لازم من قرون حتى يظهر Follerau . ويذهب لمعالجة البرص ؟ ومن لا يعرف اللعنة القديمة في الكتاب المقدس التي ترمي الابرص جسداً ونفساً في الظلام ، خارج الجماعة ؟ لكن الم يكن يلزم ايضاً ، ان يتكون شيء ما كالعار القديم لدى الابرص ؟

ان استبعاد هذا يتطابق مع انسحاب الآخر . لقد قلنا مرآة ، لكن في الحقيقة كل المسألة هي هنا ، في هذه الحركات الناقدة او الضاحكة وفي هذه النظرات .

هكذا ليس المعاق بريئاً تماماً من منظور استبعاده بالذات . فهو يشترك في منظومة الآخرين التربوية والغريزية . فيرى نفسه مختلفاً ويقبل ان يتحول هذا الفرق الى

مشكلة . لا شك هناك تصحيحات ينبغي ادخالها على هذه النظرة : فهناك من الآن وصاعداً تؤكدان ، هويات موزولة ، مطالب مطروحة ، لكن الجو العام لم يتبدل الا قليلاً . ما خلا استثناءات مشرقة . والحال فما العمل ؟

معرفة واقعية

من المفارقات تقريباً ان نلاحظ ان الانسان في هذا العصر يعرف جسده بصورة اقل واقعية من معرفته له في الماضي . وبينما تضخم المعارف يتزايد بشكل عام ، فان كل معرفة مباشرة وسطحية تنقلص وتلاشي . لقد لاحظ ذلك اطباء الاطفال بخصوص تربية الصغار لكن هذا يصح ايضاً على الراشدين في مواجهة ذاتهم . والحالة فان جهل المرء لجسده يعني المخاطرة اما بازدرائه واما بسوء معاملته ، واما باتخاذ مواقف سحرية . وما لا شك فيه اننا نحمل عن هذا الجسد صورة عفوية ، كونية ، لكنها صورة خيالية ايضاً تفقدنا وتكفل دخولنا في العالم وعلاقتنا مع الآخرين . فاذا وقفنا امام مرآة تعكس الصورة او وضعنا نظارة يكون لها نفس الأثر، سوف تصبح سيئي التصرف كثيراً : لأن شيئاً طبعياً في طريقة شعورنا بجسدينا قد تبدل ، ولأننا نترنح . ويكون للمريض العقلي ، للمجروح بعد بقلته من البنج ولشمل ، نفس الترنحات . ان صورة الجسد هشة . انها تُصاب بسهولة . وهنا بالذات يقع مصدر وهم المتورين : السابق لم تعد موجودة لكن كدسة من المشاعر المتصلة باستعمالها ترتسم في البنية العصبية . ان صورة الجسد ، الجسد التخيلي والحقيقي ، تغذي الاحلام ، تسهل التباهيات او الاسقاطات .

لكن هذه الصورة ليست معرفة بالجسد او انها معرفة ناقصة كثيراً في كل حال . فالجسد هو تحالف بين اللحم والكلان . انه يعيش بطريقة معينة يشعر وينفعل على نحو ما . وغالباً ما يقف علم البشر عند غلافات الجسد كما لو ان هناك محظوراً (Tabou) يحول دون استشفافه . وبالواقع لم يكن تشريح الجسم البشري ممكناً الاً مرأ حتى العصر الحديث . فهناك ثقافات بأسرها ، كالثقافة الصينية مثلاً ، تجاهلت وقائع بنيانية وفيزيولوجية حتى القرن التاسع عشر . ان الوخز بالابر هو قبل كل شيء طريقة تتناول محيط الجسد الخارجي . والحال فان سير الآلة البشرية التي مارس سحره على العلم الغربي ، لا سيما في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، لا يزال مجهولاً نسبياً لدى معاصرينا . ففي الطبابة النفسانية يدور الحديث احياناً حول صورة جوفية او حشوية

للتدليل على تمثل جسد مفرغ من الداخل في تجويف واحد . الفرد الطبيعي لم يعد في هذا الطور ولكن من المدهش ان نكتشف ثغرات معرفة الجسد هذه .

الحقيقة ان هذا الجهل خطير . فكيف نحمل ما نهمله ؟ كيف نصرف عندما لا نعرف دوافع الفعل ولا اهدافه ؟ ان تجاهل ما هو عليه جسدنا في الواقع لا يسمح للفرد بممارسة تامة لمسؤوليته العصبية الفيزيولوجية . فهو خاضع لاساليب وحذوس . لا يعرف ماذا يختار او ماذا يرفض . فكيف يحترم المرأ جسده امام مخاطر الكحول ، التبغ ، التلوث ، الاباحية ، والحوادث ، وهو لا يملك وسائل التقويم الصحيح لهذه المخاطر ؟ ان مسألة الرعاية الصحية بكاملها هي التي تثار هنا .

لكن جهل جسدي ، وهذا هو قصدنا من هذه الملاحظة ، لا يشجع على معرفة جسد الآخرين . وبشكل خاص يبدو جسد المعاق ليس كجسد مصاب وخارق فقط ، بل كجسد مهتد . ان الاعاقة غير مفهومة وغير محددة . فمن الممكن ان تخضع لتقدير ناقص كما يمكنها ان تخضع لبالغة شديدة . ومثال ذلك ان القدرة الباقية تبدو محصورة ، ويبدو المعاق محصوراً في دور عاجز مَعان . قليل من الناس يعرف مصادر العمى . ونصاب بالدهشة ازاء تصرفات المشلول . وهذه الدهشة مؤشرٌ لخطأ في التقويم ، وهي لا تعلّمنا بالاعجاب الذي نشعر به تجاه فرد يكافح الخصم ، فالعاجز لا يحتاج الى شفقة ولا الى اعجاب ، انما يحتاج فقط الى اعتراف بموقعه الحقيقي وسط الجماعة ، ان تطور معرفة الجسد من شأنها ان تيسر هذا الاعتراف . ويمكن للادوات الكلاسيكية المتبعة في التربية البيولوجية ان تكفي لهذا البرنامج فيما لو استعملت في الاتجاه الذي اشرنا اليه ، اتجاه معرفة الجسد لأجل احترام الجسد ، احترام المرء لجسده ولجسد الآخرين .

اكتمال الحياة

بين مستلزمات هذا العصر يأتي مستلزم القدرة على انتاج حياته الخاصة ، وهو مستلزم سيء الصياغة لكنه ملحوظ بكل وضوح . فالاكتمال مدرك على نحو متعاضم بوصفه أرقى من النجاح الاجتماعي . فالتنجاس خاص بالشخص ، والاكتمال يتعلق بالشخصية . فعندما ينجح الفرد في توليف مقاصده ، وفي وضع طموحاته مقابل امكاناته ، المشروع الشخصي مقابل مشاريع الآخرين ، فان شعوراً بالوحدة يتكون على الرغم من تكرار التجارب ، وتكون هذه الوحدة نضجاً أيضاً .

من هنا الشعور بالاكتمال والرضى التام بالعودة الى الذات . فاذا كان هذا الاكتمال محتماً ، فإن الكلام ، وفقاً لطبيعة العائق ، يدور حول الاحباط ، الفشل ، الحيداد ، الخ . ليس حسناً ولا صحيحاً ان لا يتمكن المعاقون من بلوغ هذا الكمال الشخصي . صحيح ان كل « الطبيعيين » لا يبلغونهُ لكن اسباب ذلك لا تكون خارجية على الاقل . . . كل فرد بحاجة الى الحياة : للكهل الحق في الحياة لشيء آخر خلافاً الموت ، المتأخر عقلياً بسبب آخر غير التبعة ، الاعمى لعالم آخر غير عالم الليل . ان امكانيات تعويض واصلاح وتوطيد كثير تظهر امامنا . وما يلزمنا ، وما ينقصنا غالباً ، هو تصميم الكتلة الاجتماعية على ان ييسر هذا الاكتمال لكل فرد . هذا هو بالذات جوهر الجماعة ذات المسار الديمقراطي . ولا يوجد خارج هذا الانفتاح الا الكلمات . والحال ، فان المهمة ليست بسيطة ولا سهلة التحديد ، لكن عبارة حياة تستحق ان نتحرك لاجلها .

غالباً ما كان الكلام على الاعاقة وتطويعها بعبارات ثارية ، ويدل هذا المصطلح الحربي الى اي حد نجانب المسألة . فلا بد من معالجة المسألة بعبارات البناء والتعمير . فالجوهر يكمن في مسيرة تجمع بين المفهوم الواقعي للاعاقه وبين اشاعة التضاؤل . فنادراً ما تكون الاعاقه نقصاً مطلقاً . والحال ، فان ما يمكن القيام به يمر في قناة التربية ، تربية المعاق وتربية الجماعة .

مراجع

- PEL GIER, Yves: - Histoire de la psychiatrie, PUF, 2^{eme} éd, 1976
- Lexique de la psychiatrie, PUF, 1976
- Le Procès Verdure, in le temps, la folie, le temps, p. 249 - 439, Paris, Ed 10- 18, 1979
- et Mouchez, philippe: Abrégé de Sociologie et économie médicale, paris, Masson édité, 1973
- VEIL, Claude: Handicap et Société, Flammarion édité, 1966.

الاقليات والديمقراطية

جان سرفيه

تدل كلمة اقلية Minorité في قاموس Littré بالدرجة الاولى على حالة شخص قاصر في سن معينة لا يملك لهذا السبب ممارسة جميع حقوقه : وهكذا كان يمكن عن قصور ملك او عن فيتان قاصرين في سن الثامنة عشرة .

اما معنى الأقلية المتقابل مع الاكثرية فهو حديث نسبياً . فهو غير وارد في النشرات القديمة لقاموس الاكاديمية-Dictionnaire de L'Académie . وربما جاءت الكلمة من انكلترا مع المساجلات البرلمانية ، مشيرة الى « العدد الأقل » هذا ولم تتوان مدرسة معينة من المؤرخين الاقتصاديين عن عزو المسار التكويني لهذه اللفظة الى بلد مريمي المواشي حيث اعتاد الرعاة على عدد رؤوس مواشيهم .

ان الطريق مختلفة بالنسبة الى انا كعالم انام (اثنولوجي) . فالعدد ثانوي في القيم الاجتماعية التقليدية ، فهو ليس سوى متمم لـ « الوزن » الاجتماعي للجماعة : العائلة او العشيرة داخل هرمية او منظومة طبقات مغلقة .

ويمكن احياناً ادراك تنظيم اجتماعي ميدانياً بالذات ، لانه هو ذات المركز الذي تركز عليه « الحاضرة » تنظيمياً . ومثال ذلك ان في المجتمعات الجبلية جنوبي البحر الابيض المتوسط ، تشغل العائلات المتحدرة من الجبل المؤسس الاحياء الواقعة في اعلى القرية ، نظراً لكونها هي الاقدم . وتتراتب العائلات الاخرى حسب نسق وصولها التاريخي وتنشئت العائلات الاخيرة في السهل منتظرة قبولها في الحاضرة .

هكذا تبرز امامنا في هذه العمالة الخطوط الكبرى للحاضرة القديمة : التعارض بين

القلعة (Acropole) وال (Astu) . ثم جاءت عناصر اخرى ايضا لتوضح هذا التنظيم
وأولاً الموقع الخاص الذي يحتله الحرفيون الصناعيون .

وبما ان حاضرتنا ، كعنصر اساسي في الحضارة المتوسطية ، محددة بوضوح تام ،
فانها محاطة كجسم حي بغلاف واقٍ ، قوامه المحرمات والموجبات ، وهذان كلاهما نابعان
من مفهوم معين لمكانة الانسان في العالم ، وللرغبة في التوليف بين صورة الانسان وصورة
العالم .

مثال ذلك ان فلاحاً يترجى الى عالم الرطوبة الخاص بالارض المزروعة وبالخصوبة
لا يمكنه ان يصبح حداداً ولا خزافاً ولا نجاراً ولا حفاراً خشاب ولا نقاش حجرا او لحماً ،
ولا موسيقياً ، اذن لن يتمكن من ممارسة اي من الفنون التي « تحرق » الارض ، التي
تميت الاشجار ، وتهرق دم الحيوانات ، ولن يتمكن ايضاً ، وهو الملتصق بالارض ، من
ممارسة المهن المشتتة ، فنون النفخ (الهوائي) والابقاع .

مع ذلك سوف يحتاج الى الحداد لصنع الادوات اللازمة لزراعة الارض كما يحتاج
الى الصناعيين الآخرين . والمنشدون الدينيون هم ادوات للعقاب الجماعي ، فهم
بالهجوم عقاب لذلك الذي يسيء مثلاً استقبال ضيوفه او لا يكون مستعداً للانتقام لذيون
الدم ، وهم يساهمون باغانيتهم ايضاً ومنذ بداية الحريف ، في الفجور الذي يسبق
للفترة الكبرى للاخصاب : الزيجات ثم الزراعات .

وكما ان المنشدين الدينيين ، في اثناء مواسم الحج ، يكررون ذكرى المعجزات التي
قام بها القديس / السولي ومآثر الابطال الغابرين .

بالتالي كان هناك في جميع بلدان الحضارة المتوسطية حاجة الى متشردين قادرين على
القيام بمهام دقيقة مثل بعض الحرف اليدوية ، المحظورة ، او بأدوار اجتماعية اقل تحديداً
مثل ادوار الشطار ، المهرجين الضاحكين ، مرقصي الافاعي ، الحكواتية (الرواة) ،
وكذلك باعة العقاقير والاطباء .

واذا حدث لبعض الحرفيين ان استقروا احياناً مثل الخزافين او الحدادين ، فأنهم
يظلون معتبرين غرباء في قرية الفلاحين حيث يقطنون - منذ عدة اجيال احياناً - او

مبعدين حتى حدود القبائل حينما يجتمعون أحياناً في قرى تضم فقط الاخصائيين في فن معين : الحزافة ، الحدادة ، الجزارة ، حفر الخشب او الغناء .

يظهر الفصل في مرحلتين متبايزتين ، تقسيم الحقول والزواج : إن أراضي الحبوب الموحدة توزع الى قطع كل سنة او كل سنتين فقط على العائلات المتحددة من الجلد المؤسس .

واما بالنسبة الى الرجال الاحرار في العشيرتين : فهناك قواعد صارمة تحكم الزواج بين عائلات هذه العشيرة وتلك في القرية او في مدينة اخرى بعيدة . والصناعيون لا يستطيعون ان يتزوجوا من داخل طبقتهم الحرفية .

الأكثرية هنا عديدة : فعند الرجال القادرين على حمل السلاح لا يمكنه الا ان يأتي لتعزيز الأكثرية السياسية : اي الانتهاء الى احدى عائلات المدينة .

وبما لا شك فيه انه بالنسبة الى المتسكنين بعلم اجتماع معين ، يملك الصناعيون الحرفيون ادوات العامل . ولهم القدرة على الخلق ، ويمكنهم في مفهوم مختلف للمجتمع . في إمكان آخر - ان يشكلوا أكثرية ميسية .

من الممكن ان تنصور اسرة من خمسين حداً يافعاً تفرض نفسها بالقوة على قرية ، بينما اسرة كهذه تتوزع على خمسين مركز حدادة في قرى اخرى .

ان القادمين الجدد ، حتى وان كانوا كثيري العدد ومقبولين في القرية سوف يمضون للعيش بعيداً عن أراضي الحبوب ويستصلحون ، اذا وجدوا ، حقلاً لا يطالب به احد .

اننا نفهم اذا تكلم بعض المؤرخين عن شيوعية بدائية ، انطلاقاً من مؤسسة الارض الوحيدة التي لا تقبل القسمة ، فإنهم يتحفظون تماماً في درس بقية التنظيم الاجتماعي - الطبقات المخلقة وهرمية العائلات - وربما ذلك عن جهالة في آخر الامر .

اذن تظهر امامنا بوضوح المفارقة بين اقلية ميسية واقلية عديبة او سكانية . لكن تظهر لنا في الان ذاته القرابة الدلالية بين الاقلية السياسية وبين القصور ، كشرط للفاصر الذي لا يستطيع بعد ممارسة جميع حقوقه وكل واجباته .

ان هذه العناصر الانلمية (الاثنولوجية) البالغة العدد ربما يمكنها ان تسمح لنا بفهم

افضل للوضع الفرنسي الخاص بالجماعات المطروقة . فقد كان على اقليم ، على كل حاضرة في فرنسا ان يعالجها مسألتهما الخاصة بجماعة معتبرة جماعة غربية ، تخلق في كل مرة وضعاً اجتماعياً وحقوقياً خاص جداً بحيث ان استاذاً في جامعة بوردو ، Francisque Michel ، تحدث سنة ١٨٤٧ عن وجود « متبذات » او « منبوذين » في فرنسا .

لقد تلاشى آخر المنبوذين في بداية القرن في لو- سان - سولير في اعالي البيرينه : الكاغو Les Cagots او الغاهي Les Gahers ، ان معظم المؤلفين الذين عالجوا هذا الموضوع منذ ١٢٨٣ جعلوا من المنبوذين تارةً مرضى مصابين بمرض خفيف ، كما فعل غي دي شولياك Guy de Chauliac في كتابه Grande Chirurgie ، او متحدرين من المراهقة الفوطيين ، من الأريين Ariens او متحدرين من العرب Sarrasins ، ان التانسج الاجتماعية لهذا الطرد كانت كثيرة ، او لها النبذ في القرى المعزولة ، وحظر ممارسة بعض المهن مثل تلك المهن المرتبطة بالغذاء وبالشراب ، والساح لهم بممارسة مهن اخرى مثل الحباله ، البرملة او النجارة .

في بوردو كما في البيرينه ، كان يتوجب عليهم ان يعملوا رقعة من القماش الاحمر مخاطة فوق الكتف - رجل الاوزة ، وفي بيان ، آراغون ، لانغار . . . نجد المنبوذين كانوا مصابون بالبرص ، كذلك في بريتانيا حيث يحملون اسم Cacoux (راجع :

Dom Martin de VIZCAY, Ciré par le Dr H. - M. Fay, Lépreux et cagots

(du Sud - ouest, Paris, 1910, P.17

وفي الكنائس خصصت لهم أبواب ، وكذلك متبذات معزولة غالباً ما تكون مزينة بوجوه البرص . كان الخبز المبارك يرمى اليهم ، فلا يناولهم آياه الكاهن ، لم يكونوا يحملون اسما بل اسماً شائعاً من طراز Christia, chréstia , chréstieu.....

اعتباراً من القرن السابع عشر تحركت السلطات الاقليمية ضد الموقف الثابت الذي وقفه الاهالي والمتربسب في المفاهيم الشائعة . غادر فرنسا الكثيرون من المنبوذين - كاغو او كاكو - الى لويزيانا والميسيبي وربما الى كندا .

لكن مناطق اخرى احاطت بنفس الازدراء جماعة واقلية اخرى : حلفاء سلالة

من المهاجرين الذين فقدوا حتى ذكرى اصلهم الذي كان يمتد من البيرينة حتى المين Le Maine ، وبريتانيا : انه حبلُ الضائعين .

اجتازت فرنسا تيارات أخرى ، تاركة هنا وهناك جماعات ، عائلات ، منبوذين يفتقرون الى زاوية من الارض ذات اسم جديد .

في الايام الاولى من تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٦٠٩ حتى كانون الثاني (يناير) ١٦١٠ ، جرى طرد اكثر من ١٣٤٠٠٠ مورسكي من مملكة فالانش ، ومنبوذين آخرين من في ممالك اسبانيا الخمس : موريسا ، غرناطة ، جابن ، قرطبة ، اشبيلية ، واذا كانوا قدبحروا الى بلاد البربر ، فان ملك اشبيلية كان قد امر بانتزاع اولادهم ما دون سن السابعة ، كذلك زعم الكثيرون انهم يسافرون الى فرنسا او ايطاليا لأجل التوجه من هناك الى تونس .

في غضون العام ١٦١٠ ، وصل الى فرنسا ودخلها برأ وبحراً وعلى دفعات عديدة ، اكثر من ١٥٠ الف مورسكي - حوالي ٣٠ الف جاءوا من Agde (راجع : Chanaine d'Aigrefeuille, Histoire de Montpellier, P347)

اصدر هنري الرابع يوم ٢٢ شباط (فبراير) ١٦١٠ ، امراً يسمح بالبقاء في المملكة لاولئك « الذين يريدون اعتناق الدين الكاثوليكي شرط ان يقيموا فيما وراء القارون والدوردون » .

الا ان الكثيرين منهم بقوا في Bèarn وبالاخص في Bayonne بموافقة القضاة المحليين . وهكذا استقرت عائلتان من الخزافين ، (دالبساراد ، وسيلونست او سورمويت) كانت افرائيها لا تزال تعمل حتى عام ١٨٠٨ .

ونجد موريسكيين آخرين يقيمون في غويانا عام ١٦١١ ، وبعض اللاجئين المقيمين عند سيدة في المدينة « يشرون بديانة محمد » . فطلب منهم اما مغادرة المدينة واما اعتناق المسيحية ، وفي ١٩١٤ لم يعد يوجد ائو لموريسكي في بورديو ، ولم يطلب منهم ان يغادروها .

ان هؤلاء الاهالي المغمورين ، المذكورين في نشرات اكاديميات الاقاليم ، عندما

كانت هذه الجمعيات لا تزال تقوم في القرن التاسع عشر بأعمال ذات فائدة معينة ، لم يكونوا الوحيدين ، ولم يشكل وصولهم حقبة خاصة .

طوال زمن طويل ، كان كل غريب يأتي الى فرنسا بشعره الاسود ، يسمى ساراازان Sarrasin (عربي) : وما الفائلة من البحث عن مصدرهم وارضهم وبلدهم بين المحيطين .

غالباً ما كانوا يندون حلم القرية او حلم انسان ما ، كما هو حال الـThiérachiens الذين نصادفهم في Brie حيث يعيشون ، كما يقال ، على سنوال البوهيمين . في النهار « كانوا يشتغلون بالأجرة » ، وفي الليل كانوا ينامون في ظل عرباتهم ويتركون جيادهم في البراري . ولدى اقل انداز ، كانت صقارة واحدة كافية لتجميع كل الجياد ، فيرتحلون في الحال .

كان هذا كافياً لكي يقوم جان ريشبان ، الذي كان والده من الـThiérache . بمرافقة عائلة بوهيمية التقاها في معرض ترون ، ويعرض نفسه كبوهيمي امام رؤساي الباربيزون ، ويكتب « مياركا ابنه الدب » ، ويسمي احدي ابنائه تياركو ، ويؤكد في كتاب Blasphèmes انه احد احفاد الهونز Huns .

لكن جماعات اخرى اقرب اليها زمنياً حافظت على ذكر اصولها ، ومثال ذلك الاغريق الغارغيز في كورسيكا الذين كانوا لا يزالون يتكلمون ، منذ اقل من عشر سنوات ، يونانية صافية جداً . هي يونانية القرن الثامن عشر .

في ليثيل - سير - اوج في منطقة الأسون ، يعيش احفاد الجيورجيين اللاجئين سنة ١٩٢٢ بعد غزو روسيا لبلانهم ، . وهم يحتفلون دائماً بيوم ٢٦ أيار (مايو) عيدهم القومي ويحفظون بذكرى وطنهم السليب ، وفي رغيس (الفسار) ، بالقسرب من دراغونيان ، ثمة قسم من الاهالي من اصل هنغاري ، من احفاد الاسرى الذين ماقهم سلبان الثاني كعيد . فاطلق سراحهم فرسان سان - جان ، وسكنوا في قرية من مقاطعة الاوردو . وتذكر السجلات ٢٠٠ نسمة حتى العام ١٥٥٠ ، ثم ارتفع العدد الى ٢٠٠ نسمة . ومنذ بضع سنوات تجددت العلاقات بينهم وبين هنغاريا .

في شمال البورج ، في سان - مارتان - دوكسيني ، هناك جالية ايكومية استوطنت

في صميم برّي Berry ، وفي اوبيني - مير - نير التي وهبها شارل السابع للسيغوريات .
ولقد لجأ الى البورتل في ليبيا - دي - كاليه (الناجون من سفينة ارمادا التي لا تقهر ، ان
الاسماء اسبانية ونمط اغلب السكان متوسطي . لكن كان هناك دون شك عدة قرى
يسكنها الناجون من اولئك الـ ٤٠٠٠٠ بحري الذين ابعدوا سنة ١٥٥٨ على ١٦٠ مركباً
انفقد منها ٣ مركباً ، احياداً وممتلكات ، بين الهافي والاسكوت .

ومنذ وقت قريب استقرت جلالية اوراسية في الاليه (نويان داليه) سنة ١٩٥٥ ،
وجالية فيتنامية في سانت ليفارد - مير - لوسنة ١٩٥٦ .

اخيراً هناك لاجئون من شمال افريقيا في كارمو (بروفس) ، لكن هل هم
مشترون هناك فقط ؟

ان هذه الوقائع تقودنا الى فكرتين ، كانت فرنسا ، حتى قبل ان تحمل كلمة ديمقراطية
عمل كلمة صدقة ، قد استقبلت الموريسكيين في مطلع القرن السابع عشر : فقد تقبّل
الكليروس اعتناقهم المسيحية وطلبوا من المؤمنين الجدد ان يمتنعوا عن اكل اللحم يوم
الجمعة فقط .

ومن جهة ثانية ، في ازمة اخرى ، استقبلت فرنسا جيورجيين غربي وطنهم سنة
١٩٢٢ ، واوراسيين مهلّدين في ايمانهم سنة ١٩٥٥ ، كما استقبلت فيتناميين ولاجئين
آخرين من جنوب شرقي آسيا حياتهم مهلّدة الان .

هؤلاء احرار في العيش كما يريدون في نطاق القوانين الفرنسية : الاحتفاظ
بتقاليدهم القديمة ، بترائهم ، بديانتهم او رفضهم حتى ذكرى احداث ماضية . وهكذا
وصل سنة ١٩٥٠ الى روك - مير - برن في الفولكيز ، بانانيون ، وهم اناس من بانات في
رومانيا .

والحقيقة ان اجدادهم كانوا قد رحلوا عن الالزاس في القرن الثامن عشر في عهد
ايوجين دي سافوا لكي يستصلحوا البانات ، فانشأوا فيها مجتمعاً مستقلاً بتقاليده ولغته
القريبة جداً من الالزاسية .

سنة ١٩٤٥ ، انتقلوا الى معسكرات في النمسا ، فكتب احدهم الى الرئيس روبير

شومان طالباً اليه تقديم العون « للباناتين » حتى يعودوا الى موطنهم الاصلي ، وبالواقع استقر الكثيرون منهم في الالزاس .

بيد ان البعض منهم ارادوا ان يظلوا مجتمعين . فعرضت عليهم قرية مهجورة ، هي لاروك - سير - بيرن ، فبنوا فيها برجاً كتبوا عليه : Sur sun corda .
وعنى القدامى منهم بناء متحف بانات ، كما لو انهم في البانات استجمعوا ذكرياتهم عن الالزاس .

ولقد رفض الشبان ذلك ، مختارين المستقبل بين هذين الماضيين ،
ومما لا شك فيه ان البلديات ، في الحالات المستجدة اخيراً ، ابدت تفهماً للامور المتعلقة بالجبايات المحدودة ، المحصورة ، التي لا يخشى من تكاثرها اللامتناهي في المكان وفي الزمان ، وهكذا عادت مع الزمن الى تلك المحبة المسيحية التي كانت في فرنسا جذوة الديمقراطية .

الا ان هذه الطريق رسمها ملوك فرنسا ، غالباً على الرغم من المفاهيم الشائعة لدى الشعب ، ومن موقف البورجوازيين ووجهائهم .
وبالتالي فان متحداً ريفياً ، متروكاً لذاته قادرٌ على الاثيان بكل المكارم ، وبكل المثالب ، حتى التكيل بالاجنبي .

هذا مشروط . . . لكن نحتاج الى مطولات لكي نتكلم على شروطه : فليس هناك حدٌ « خطير » عديداً يمكننا الوقوف عنده . ان مشكلات كثيرة تثار عندما تكون جماعتان اثنتان متواجهتين ، او طريقتان في الحياة متعارضتين ، ولا تثار فقط مسائل العلاقة السكانية .

مع ذلك فلنلاحظ انه في الماضي كان درجات في الاسقاط والاستبعاد والقبول البطيء الى حد زوال الحدود والمفاهيم الشائعة القديمة .

كذلك هو الحال الآن وجميع بلدان الغرب معينة بهذه المسألة التي نكتشفها والتي ليست هي مع ذلك سوى مسألة اصولها وجذورها .

ففي الماضي كانت عزلة اقلية معينة تصدر عن طابعها الخارجي ، عن كونها لا تملك

ارضاً في مجتمع ريفي في جوهرة ، وفي المدن كان المسار مختلفاً ، اذ كانت المهارة ممارسة فن اوحوفة ، قادة على تسيل القبول الاجتماعي كثيراً .

لقد ذكرت اقلية اشيء تعيش في متحدرات قروية ، خالطاً بين العصور عن قصد ، لأن اوضاعاً مماثلة تسمح لعالم الانام برؤية افضل لاثريديولوجية عصر على انتظام وضع خاص .

ان حالة الشخيلة المهاجرين اللاجئين من جنوب شرقي آسيا ومن اماكن اخرى ، اذا كانت تتسم بمزاياها الخاصة ، فانها تعود الى الحالة السابقة ، لأنه يوجد شخيلة مهاجرون ولاجئون قدموا من بلدان شتى ، حاملاً كل منهم اجزاء ثقافية . وهي في الاغلب ذكريات اكثر مما هي تقاليد . ومفهوماً للزمن يتبدل بين مشروع اجتماعي وآخر . ان بعض الجماعات ترى في الغرب فردوساً Eldorado وهذا الخيال مشبع بالروايات التي يقصها اناس عائدون الى البلد . وهؤلاء يعيشون في حاضري خاص . بالمقابل ثمة آخرون يعلمون انهم ذرؤاً رماد آمالهم بالعودة .

ان فرنسا او ذاك البلد الغربي هي مستقبلهم . عندئذ تثار المسألة من زاوية سلم الاعمار : محاولة تكييف الماضي مع الحاضر بالنسبة الى الراشدين ، ومستقبل بدون حدود بالنسبة الى الاطفال .

هناك اطفال يولدون ويكبرون في فرنسا بقطع النظر عن جنسية اهلهم . والقول انهم « ممزقون بين ثقافتين » هو مجرد التقاء بين المثقفين ففي الواقع نادرون جداً هم الافراد المتكثرون ، بنفس المستوى ، من ثقافة بلدهم الاصيل وثقافة بلدهم المستضيف .

حتى انه من السذاجة بمكان الكلام على بيسكوتويولجا . وهو تعبير مستعمل في علم الاجتماع الاميركي - وطرح مسألة الاتصال بين جماعات ذات اصول مختلفة .

ان المؤتمر الثالث Society for Applied Anthropolopy ، المتعقد في نيسان (ابريل) ١٩٧٠ ، توصل الى الاستنتاج بانه يمكن ان يكون هناك تعايش بين عدة منطقيات ، ولكن كما نعلم يوجد داخل المجتمع الواحد عدة منظومات منطقية ، عدة طرق في تأويل الوقائع ، ويوجد لدى الفرد نفسه عدة مواقف فكرة من واقعة واحدة ، وبامكان البيئة ان تخلق نظام قيمها الذاتي وان لا تتقبل الا بضرورة مؤقتة القيم الاعم في

المجتمع المحيط ، وهذه ما تظهره للعيان دراسة ضاحية او حاضرة طارئة او مستجدة ، لكن مع وصولنا الى هذه النقطة نكون قد اكتشفنا المعنيين الخاصين بكلمة اقلية .

انما ، كما سبق ان رأينا ، تعني جماعات تعيش فوق ارض بلد يعي انها ذات اصل اثني مختلف وانها محاطة ، متغلقة ، بحذر او بضوابط المجتمع الكلي القهرية . هكذا كان الحال في الامثلة السابقة . وفي ايامنا ، يمكن للوعي الذي يكونه متحد ما عن اصوله ان يضعف الى حد انه لا يعود يظهر إلا في بعض المناسبات ، كالاعياد الخاصة او الطقوس الانتقالية .

متغايرة هي الاكراهات في المجتمع المحيط : اكراهات شرعية بالنسبة الى الرعايا الاجانب ، اكراه البيئة ، متغايرة حسب المستوى الاجتماعي ومعايير شتى اخرى ، وربما تتسم نهاية الاكراه بسمة قبول السكن المشترك والزيجات المختلطة .

اننا نرى بالتالي تتطور امام اعيننا وتتسع ظاهرة كانت شاذة في الماضي ونادرة على الاقل ، ولقد كان بالامكان ان نتكلم منذ بضع سنوات على جماعات منبوذة في فرنسا . وهذا لم يعد صحيحاً في الممارسة ، اعني امام دراسة الوقائع .

فلم يوجد ابداً في فرنسا قوانين تحد من وجود الجماعات الاثنية ، الا ضمن النظام الذي اتى به الاحتلال النازي .

واذا كان هناك مواقف اجتماعية ، فهي ليست الارذات فعل صادرة عن مجموعات في فترة من فترات تحولها .

ان الواقعة العنصرية اوسع واعقد في هذا المضمار ، وتتجاوز السلطات الراغبة في مراقبتها . لقد تكونت جمعيات لمساعدة الشخيلة المهاجرين ، وهي تزداد عدداً . وهناك كثيرون يطرحون مسائل ليست مسائلهم . وتشق طريقها فكرة « التمزق » بين الثقافات ، لكن مثقف هذا النصف الثاني من القرن العشرين يتعنى ان يكون « ممزقاً » فيعكس نفسه على الآخرين .

لكن علينا ان نقول ان الرجال والنساء والاطفال الذين نستقبلهم اختاروا اولاً المجيء : وهم يتقبلون ضمناً طريقة معيشتنا بخطوطها الكبرى ، ويعملون على الولوج فيها مع كل يريدون الحفاظ عليه سن « موروثهم » الخاص .

هؤلاء سيشكلون جمعيات ثساند كما يقول البعض لاجتي جنوب شرقي آسيا .
وهناك جمعيات عبادية كما يفعل المسلمون المقيمون في فرنسا ، وحتى هناك مدارس
قرآنية .

لكن بمواجهة هذه الاقليات ترتدي الديمقراطية معناها العادي حيث تنطبق مع
الليبرالية . يمكن للمسلمين السنة والشيعة ان يتلاحقوا . والفرق المعروفة باسم
« الدراويش » المحظورة في تركيا يمكنها ان تجتمع في باريس .

امام رواد او لاجتي الامس هؤلاء يفتح المستقبل . فالاطفال الذين قدموا صغاراً
يصبحون اغنياء من مفارقات الغير ، وربما من معناه ، من يدري ، وبشكل خاص
اولئك الذين يولدون في فرنسا . فهناك مولودون في فرنسا لا يتمنون الا ان يعيشوا مثل
جيرانهم .

كثيرون منهم هم مواطنو بلدان مجاورة : بلاد المغرب او شبه جزيرة ايبيريا . يكفي
ان نقرأ المحليات في جريدة يومية اقليمية لكي نرى الولادات تتكاثر ، ونقرأ عن تشكيل
فرق رياضية في الضح او القرى او حتى تشكيل فرق راقصات .

لا شامة ان الكثيرين من المثقفين يتمنون من كل قلبهم ان تكون الثقافة الفرنسية
كقطعة سكر تؤتى من قمتها - من اعل قيمها . متجاهلين دور الحياة اليومية ، جريدة
التلفزيون مع اسوأ برامجها ، وان هذه المتغيرات تسير جنباً الى جنب ، بنظر الكثيرين ،
مع البحث عن « الجذور » - ، وهذا هو الناتج الضروري لكل حركة سريعة لا رجوع
عنها . من المهم ان نلاحظ هنا ان مغنياً لا يمكنه ان يقيم حفلات في فرنسا نتيجة
لضغوطات حكومة بلده ، بينما اغانيه المسجلة ، بالسرغاليا ، متداولة لدى كل الشبان
المتحدرين من نفس الجيال .

انني لم اذكر ما يمكن ان يسمى بـ « الاقليات الكبرى » .

وبرأبي المقصود بذلك هو هذه الحركات الانفعالية التي تحدثت عنها منذ قليل .
فبدون التنكر للمسوروث الثقافي في الكاتلات ، الباسك ، بلاد اللغات السلتيه ،
الكورسيكليه ، المانيكليه ، الفلامانديه ، اولغات الدوك ، ولطجات النوي لآه ، يمكننا ان
نساءل عن المتغيرات التي تشهداها كل هذه المناطق ، جميع هذه البلدان ، وان نساءل

انفسنا عما اذا كان الامر لا يتعلق برد فعل وجهاء المناطق . من المؤكد ان اللغة المتداولة في فرنسا تبقى الفرنسية . ويمكن فتح المدارس امام اللغات في مختلف المناطق ، وان ننشئ كراسي استاذة ، وان نطبع جرائد يخشى ان يتضاءل عدد نسخها . ان هذه الكيانات الاقليمية المحلية لا بد لها من ان تأخذ بالاعتبار ابن الشغيل المغربي الذي يريد البدء بدراسات الطب ، وابناء الشغيلة اليوغسلاف ، الذين بدأوا منذ ١٨ سنة دراساتهم في التعليم العالي واندمجوا في فرنسا الليبرالية التي كان آباؤهم يحملون بها .

هنا ، ربما ، نرى ظهور انقسام في البلد الفرنسي : وجهاء المناطق ، اهل المدن ، المتحدرون من الفلاحين ، اهل الارياض الذين كانوا بالماضي هم الاصل .
يمثل وجهاء المناطق استقراراً معيناً الى حد الجمود .

واللون السامي يكتب عند الولادة ، ابيض ، احمر مع مسالك « سيامية » موروثه كما الطفوس . نفس العائلات تتوارث البلدية والمسؤوليات المحلية كما تتناقل الاسهام في شتى الجمعيات الاقليمية وغالباً ما تختصر سياستهم في إفشال السلطة المركزية حتى يؤكدوا سلطنتهم على وجه افضل . وهم غالباً ما يكونون مجرد مضخمين للأهواء الاقل افصاحاً لدى قرائهم ، حتى العنصرية .

ان « البدو والبدو المتحضرين » يعيشون في فرنسا منذ عدة اجيال ، وكان لهم ما بين ١٩١٢ و ١٩٦٩ وضع حقوقي خاص *Pessima libertas* .

للولاة سلطة قهرية تسمح باغلاق ولاياتهم في وجه هؤلاء المتشردين برفع يافطة معروفة « محظور على البدو » وهذا على الرغم من تعاميم وزارة الداخلية التي تدعو المعنيين الى مزيد من التفهم .

فكان لا بد من صدور قانون عام ١٩٦٩ لانهاء اكثر تلك التجاوزات مدعاةً للاسف ، ومنها فرض حملة « دفتر مواصفات بشرية » جواز سفر داخلي حقيقي كان على « البدوي » - وهو غالباً ما يكون عاملاً موسمياً - ان يبرزه عند كل محطة .

الا ان عالماً جديداً يوشك على الولادة ، بل ان انسانية جديدة توشك ان تولد .
فاذا كان ممتنعاً في نهاية القرن التاسع عشر ، وعلى بعد بضخ مئات من الكيلومترات

عن سواحل اوروبا ، اقامة مستوطنة من الطراز الاميركي في المغرب ، فلا يزال متمتعاً في القرن العشرين ، على مسافة ساعتين بالطائرة من مرسيليا او من باريس ، استيلاء امارات-عربية .

ان كل عامل مهاجر عائد الى بلده الاصلى يخلق صدمة لا يزال من المبكر جداً تحديد اثرها . لكننا لا نستطيع التقليل من اهميتها ، وماذا نقول عن الشبان الصغار الذين صار التغرب مصيرهم .

ان الديمقراطية الليبرالية حاضرة في فكرهم الى الابد ، وطرق معيشتهم تزداد وثوقاً جيلاً بعد جيل .

فاذا ولدت اوروبا تحت انظارنا من خلال مؤسسات لا تزال غير واثقة من نفسها فاننا متأكدون انها قد صارت مختارة من جانب اولئك الذين استنداروا نحو الغرب ، اولئك الذين هم اقلية يصعب على عالم الانام (الانتولوجي) ان يرسم حدودها ، اقلية سيكتشف غواصو المستقبل آثارها بعد الاديسية ، الهوبونتي ، الكاغو والساوازيان .

وربما فيما يتعدى اوروبا . هناك اورفريقيا Furafrigue نوشك على الولادة : انها بذرة امل خجولة الان ولدت في طمي المفاهيم الشائعة والاحتقارات ، وان امبراطورية ستأتي لا يمكن لغير الديمقراطية الليبرالية ، ديمقراطيتنا ، ان تسود فوقها .

فاذا تمتعت المتحدات الفلاحية عندما ذكرت الكنيسة بمساواة الجميع امام العبادات واذا كان الملوك قد حاربوا المفاهيم الشائعة القديمة حتى يبقى الامن العام سالماً ، فاننا ندرك في اي منظور تاريخي مواجه للاقلية ترسم ديمقراطيتنا الليبرالية ، اينة المحبة التي صارت قبولاً للآخر . وحارسة هذه « الطمأنينة العامة » التي ارادها الملوك مع مجد الله .

حول القرار السياسي الخارجي : التخطيط والديمقراطية

شارل زور غيبب

التخطيط والسياسة الخارجية

حظي الحدث بأهتمامات جريدة الرأي هذه Le Canard enchaîné ، التي صارت مؤسسة وطنية ، في عددها الصادر في رأس سنة ١٩٧٤ . « كان ميشال جوبير يستشرف بان الوزارة الفرنسية للشؤون الخارجية كانت بحاجة الى ترميم جذبي . وهكذا انشأ كومندوس من الاداريين الشبان . اعادة نظر في كل شيء » : من البحث عن افكار الى حساب كلفة الحقبة الديبلوماسية . حتى جرت محاولة لوضع لوحة مقارنة بروائز ذكاء السفراء المحتملين » ، هكذا علّق جان مانان ، بينما كان فيليب تونّ ، المأخوذ بسخرية لاذعة ، يضحك الصورة كثيراً : « هكذا ، ونحن نجهل الأمر ، يوجد في غيبايا الكي (الخارجية الفرنسية) آلة ضخمة مع اكدامس من الازرار والاشارات . يتكوّكب حولها بعض البوليتكنيكيين ومهندسي المناجم . وفي كل صباح يعبى هؤلاء التكنوقراطيون الشبان القذيفة بالتقارير الضخمة التي كتبها بالامس الدبلوماسيون الفرنسيون من ارجاء العالم حول الوضع الدولي . طوال النهار يتركون الآلة تحمّس وهي تعلق الورق وتهضمه وتلفظه في المساء على شكل ملاحظة توقعية تعرض فوراً على الوزير » .

كان النموذج المذكور هو « مجلس الامن القومي » NSC في الولايات المتحدة . وهو جهاز استشاري مولج باسداء النصح للرئيس حول المسائل الكبرى في السياسة الخارجية والدفاعية . وفي عهدي كندي وجونسون كان المستشار الخاص لشؤون الامن القومي « - على التوالي فيك جورج بوندي ووالث روستوف » يضطلع بدور تنسيق واستتاجي بشكل خاص ، يساعده في ذلك فريقٌ محدود ، قريب ، بوظيفته ، من « حكومة »

فرنسيّة . لكن ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر وسعاً كثيراً من صلاحيات « المجلس » وطوّراً وسائله : فمن الآن وصاعداً ، لم يعد الأمر يتعلق بتحقيق خلاصة الآراء في الأجهزة الوزارية . بل بوضع الخيارات الممكنة بشأن كل مسألة كبرى أمام الرئيس ، انطلاقاً من دراسات تحليلية دقيقة ، وهذه الخيارات مرفوقة بفوائدها وعواقبها على المدى الطويل .

ان استعمال مسار مساعد على القرار في الولايات المتحدة ، ومختلف تماماً عن الأساليب الدبلوماسية والعسكرية التقليدية ، إنما يلبي شبكة ضرورات جديدة : فقرارات السياسة الخارجية تمثل جزءاً أساسياً من دور الرئيس ولها نتائج عميقة بالنسبة الى الولايات المتحدة : فلا بد من تقويم دقيق لعواقب الخيارات الدبلوماسية والعسكرية على المدى الطويل - يكفي ان نذكر مثال اختيار جهاز اسلحة ، ان مسائل السياسة العسكرية والخارجية تؤثر في بعضها البعض اشد التأثير ، فيغدو حيويّاً تحليل هذه التفاعلات قبل الانتقال الى القرار - مثال ذلك أثر زيارة ريتشارد نيكسون لبكين على المحادثات مع السوفيات حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، التي اثرت بدورها على تطور النزاع الفيتنامي .

عما لا شك فيه ان فرنسا لا تتحمل مسؤوليات مماثلة لمسؤوليات الولايات المتحدة على صعيد « السياسة الخارجية الكبرى » . . لكن العلاقات الاقتصادية الدولية تطرح على القادة الفرنسيين نفس النوع من المسائل التي توجب على الأميركيين مجابتها في المجالين الدبلوماسي والعسكري . فمنذ نهاية سياسة الحماية وبداية فتح الحدود ، يضغظ المحيط الدولي بقوة على الخيارات الصناعية والطاوقية والزراعية في فرنسا . وغالباً ما يكون للمقرارات المتخذة عواقب مديدة ، لا تكتنه دائماً بالخدمس الخاص برجل السياسة ، فتستدعي دراسة وافية . ان كل عمل في قطاع معين - عملة ، مبادلات تجارية ، استثمارات اجنبية - يؤثر على الاعمال الاخرى ، اما لتعزيز فعالية المجهودات المبذولة ، واما لمقاومتها ، هكذا تظهر ضرورة نقل الاولوية الاميركية للمساعدة على التقرير الى السياسة الاقتصادية الخارجية ، وضرورة انشاء مركز في فرنسا لتحليل استراتيجي للعلاقات الاقتصادية الدولية بغية تعزيز المواقع الفرنسية والاوروبية في المجابهة الاقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان .

لنضع هزيمة أهداف طويلة الامد متوافقة فيما بينها . ولنقدم للحاكم تشكيلة من الاستراتيجيات البديلة التي تسمح ببلوغ هذه الأهداف . ومن وضع السيناريوهات للمجابهة التجارية المسماة « حلبة نيكسون » مع الولايات المتحدة واليابان ، الى تحاليل منظومة اشباع الحاجات الاوروبية الى الطاقة ، ومن إعداد الحوار بين الشمال والجنوب الى اعداد الخطة الفرنسية لنزع الاسلحة (وهي تخطى الشواغل الاقتصادية الصرف . . .) ، لا شك في نجاح مركز التحليل والتوقع في وزارة الشؤون الخارجية C.A.P . - لان هذا هو مجالها . ولقد استطاع هذا المركز ان يعزز بأعماله الثقة بالمقترحات الفرنسية ، وثانويًا ، اذ نظم تعاوناً عريضاً بين الجامعيين والدبلوماسيين المحترفين ، سمح بتجاوز الانقسام المألوف ، الى عشائر وجهات متغلقة على نفسها ، في جهاز الدولة والمجتمع الفرنسي .

تبقى جوقه المشكلات التي تثيرها ممارسة التخطيط - او التوقع - في السياسة الخارجية .

كيف يمكن التوفيق بين سيرورة « المحلل » وسيرورة الدبلوماسي - وبالاخص بين سيرورة « المنظر » الذي يكون غالباً من اصل جامعي وسيرورة « الممارس » ؟ ان بعض تيارات العلم السياسي الراهنة ، التي تسودها اسطورية التنظير والمهاجس الطرائفية ، تنحرف بكبار جهابذتها واساطيتها الآخرين عن وقائع عالم سياسي لا يتقبل بسهولة « التكميم » او « المنهجة » . وهذا الانسحاب يدعير للأسف على قدر ما يعتبر علم العلاقات الدولية ، ككل علم سياسي ، علماً تطبيقياً ، وعلى قدر ما يكون التناظر مع العلوم الدقيقة ، التي يستند اليها كثير من المنظرين ، تناظراً غير صحيح ، لان المتغيرات التي تتدخل هنا هي متغيرات لا متناهية ، وبقدروا ما لا يكون التمييز النوعي بين بحث « صرف » وبحث تطبيقي ، باعتبار ادنى منه لأنه مجرد استقصاء اعتباراً من قوانين ونظريات ، متكيفاً مع حقل العلاقات الدولية ، المتميز بالشكوك والتقلبات . ان بعض الدراسات العقلية الفاعلة (مونوغرافيا) « الاختبارية » اذ تفكك مسار التقرير السياسي الخارجي ، تبدو باطلة بطلان ذلك الشعور باللانهاية عند الشاطيء الغربي لبحيرة فيكتوريا - ينارزا الذي كان يتباهى به دبلوماسي من القرن الماضي لنوربوا ليروست (NORPOIS - proust) . . . وما يؤمل هو ان عدداً من المنظرين والخبراء الجامعيين ،

يبتكون موقفهم ومقلعون عن هذا الانسحاب من العالم الواقعي ، فيقبلون التعاون مع الممارسين - اي المساهمة ضمناً في قيادة افضل للسياسة الخارجية في بلدهم ، وهذا ما يمكنهم ان يفعلوه دون ان يفقدوا استقلاليتهم . ستكون مقاربتهم مفيدة اذا استعملوا مدارك يفهمها الممارس ، واذا كانت هذه المدارك ، ناضجة بشكل كاف لتغطية جميع عناصر المسألة المعنية ، واذا تحرروا من الدوغائية فتفتح مقاربتهم على مجابهة الواقع الذي يمكنه ان يفجر تناقضاته ويستدعي اعادة النظر بآمره .

يعود الى الممارس امر الانقطاع عن اقتناعه بلا جدوى كل مقارنة نظرية او عاقلة ، وعن خوفه ايضاً من سلطان المخططين وتأثيرهم على سلطته التقريرية بالذات ، ان الدبلوماسي هو بالدرجة الاولى تعميمي ، ذو معرفة اسلوبية جوهرياً ، يهتم بـ « الكيف » اكثر مما يهتم بـ « لماذا » المسائل التي يتوجب عليه ان يعرفها . ان اسلوبه العملي موقنض الفكري ونقيض - الفعالية وسوف يميل الى ان ينقل خلفائه سياسات لم توضع ابدأ موضع الشك او موضع التحديد المتجند ، لكن حتى في عالم ثوري ، يعتبر الحلول المتدرج لفهم الاستقلال المتفاعل محل مفهوم الامن القومي محمداً لدور هام للتخطيط والتوقع . يضاف الى ذلك ان انتظار الشركاء والاختصاص - الدول او مجموعات الدول - لرد مناسب للمقترحات وللتحديات التي اطلقوها في المناخ شبه البرلماني للمنظمات الدولية الكبرى يجبر على صياغة « مشاريع » حقيقية - ولو لغاية تكتيكية - ويستبعد الشكوكية المعيرة والتأملات المغالية في تناقضات الحياة الدولية . ان الدبلوماسي « الكلاسيكي » الذي يتبث بقوة ، في جلسة عمل لمركز التحليل والتوقع CAP ، بأن « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » ليس الا شعاراً فارغاً ، اخترعه ممثلو العالم الثالث المفاجئين ايضاً وضع سياسة فرنسية باتجاه الجنوب . . . لا شك ان الدبلوماسي التعميمي مفيد في وظيفة التفاوض . خاصة عندما يكون في مركز الخارج . لكن اشغال المفاوضات تنجبه نحو الانخفاض بالنسبة الى اعمال الادارة المركزية التي صارت بحاجة الى الدبلوماسي - الحجير . الذي يلاحظ، يحمل ويرصد الوقائع الدولية التي تدخل في نطاق اختصاصه - وهذه ضرورة تزداد ايضاً بسبب خصوصية بعض القضايا مثل قضايا السلع السروي ، الشبكات الدولية او النمو الاقتصادي في مجتمع دولي مختلف . الحقيقة ان نموذجاً جديداً للدبلوماسي هو في طريقه الى الظهور : ان بعض دبلوماسيينا الكبار - جان لالوا ،

فرانسوا دي روز- هم في الآن ذاته من كبار الخبراء . . . وان هذا الظهور سيزداد بسبب الانفتاح الفكري للجيل الجديد وبسبب وجود المدرسة القومية للادارة (رغم ان التعليم الدولي لا يزال فيها محصوراً جداً . وقریباً جداً من سجلات الحوليات Annales في العشرينات . . .) ولن تكون الطفرة متحققة تماماً الا عندما تتخطى التناقض الاساسي بين الموقف التراثي ودرجة التخصص ، وعندما تنتهي التبعية التقليدية للخبراء تجاه التعميمين - وهو سبب جوهرى للنظرة المحافظة الى المجتمع الدولي .

فما هو التأثير المباشر للمخططين على القرار السياسي الخارجي ؟ في الماضي كان هناك نكتة راجعة في واشنطن تقول : لا يؤثر المخططون الا عندما لا يخططون . هل هي نكتة ام محصنة ؟ هناك تجربة اميركية اخرى ، تجربة المجموعة السابقة للتخطيط السياسي في نظارة الدولة ، تدعو الى طرح المسألة .

ان الـ (Policy Planning Staff) ، المؤسس في ايار (مايو) ١٩٤٧ على يد الجنرال مارشال ، سكرتير الدولة ، والذي قادته جورج كنان Kennan ، كان قد واجه مباشرة اخطر مسألة آنذاك : فكان مطلوباً منه ان يصوغ ، خلال اسبوعين ، اقتراحات حول وسائل إعادة بناء الاقتصاد الاوروبي . هكذا كان على جورج كنان وفريقه ان يقوموا بعمل محدد قوامه وضع خطة مارشال . قبل ان يطلب اليهم معالجة قضايا اخرى اساسية آنذاك : حصار برلين ، مستقبل المانيا ، توحيد اوروسيا ، ارساء قواعد الحلف الاطلسي ، تطور اليابان ، الصين ، جنوب شرقي آسيا . . . اذن كان فريق التخطيط السياسي يلعب دوراً متميزاً ، بفضل المساندة التامة التي كان يظهرها له وسكرتير الدولة ، لكنه كان ميّالاً الى التصرف تسلطة « عملية » تشارك بنشاط في حل المسائل المباشرة جداً ، وتتنامى كلياً التخطيط على المدى الطويل . ان ابدال الجنرال مارشال في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ بـ دين اتشون على رأس سكرتارية الدولة سمح لاجهزة الوزادة بان وتثار لنفسها : فحصلت على انشطتها بالاطلاع على تحليلات فريق التخطيط قبل رفعها الى سكرتير الدولة (لوحظ رد فعل مماثل في الكمي دورسيه ، بعد ذهاب ميشال جوير) . خاب أمل جورج كنان فاستقال في خريف العام ١٩٤٩ . وبعد ١٢ سنة ، مع حلول ادارة كندي ، لم يكن اسلافه القدماء يتمتعون بثقة سكرتير الدولة : فهذا الاحير ، دين راسك ، غير مقتنع صراحةً بفائدة استشارة المخططين في مسار وضع القرار واصدر حكماً

سلباً على نوعية اعمالهم . رفع مرتبة مؤسسة لجعلها غير هجومية : هذا العلاج ليس فرنسياً فقط . سنة ١٩٦٩ تحول الـ « Staff » الى « Council » ، وهذا يديره سكرتير دولة مساعد من الآن فصاعداً ، ونفوذ المجلس هو لا شيء ، وله كل الحرية في النظر بمسائل متوسطة ، وبعيدة المدى ، وفي عام ١٩٦٩ جرى الغاء « المجلس » بوصفه كياناً مستقلاً .

ان عذا الانحلال وهذه النكسة لها دلالتها ، فلا يمكن لوحدة خاصة بالتخطيط السياسي على المدى الطويل ان تعمل بنجاح الا اذا اضطرت لان تلعب « اللعبة البيروقراطية » داخل النظام التقريبي السائد - نظام وزارة الشؤون الخارجية ، ولكي يحظى المخططون بأذن الوزير الصاغية عليهم ان يتنافسوا الوحدات الادارية الاخرى : وبما انهم لا يملكون السلطة ولا المسؤولية الصادرة عن مرتبة معينة ، فوف يتوجب عليهم ان يعطفوا شطر المسائل المباشرة لكي يكونوا اكثر قدرة على المنافسة .

ان الشروط اللازمة لتخطيط حقيقي - هذا المجهود لأجل الرقابة او الحد من الضياع في السياسة الخارجية - تبدو لنا قابلة للانحصار في شرطين . من جهة الاستقلال البيوي : لا يجوز لفريق التخطيط ان يرتبط بأدارة « عملياته » مثل وزارة الشؤون الخارجية ، وانما يجب ان يرتبط مباشرة برئاسة الجمهورية . وهكذا يمكنه ان يحرز السلطة اللازمة لقيامه بوظيفته الاستشارية هو بشأن الحلول المنشودة ، تحت ستار التدخل في المسار التقريبي الملموس . ومن جهة ثانية ، سيروية فكرية نقدية : فالمخططون الذين يعتبرون ان اسهامهم هو فكري صرف ، سيتوجب عليهم الاهتمام بـ « لماذا » وليس بـ « كيف » ، والتنبئ لمنظور استراتيجي وليس لمنظور تكتيكي ، والتركيز على دور تجديدي حتى يعيدوا النظر في المواقف الجاهزة ويبحثوا باستمرار من مقاربات جديدة . سيروية نقدية وليس وضع فلسفة سياسية ، واطار مفهومي اساسي - لا يمكنهما ان يعودا الى السلطة السياسية - واخيراً لا شك ان الصيغة الأكثر طموحاً يمكنها ان تمنع في تراتب للجبهات وللانوار التخطيطية ، مواز للتراتب الذي اقترحه روبرت روتشتاين R. Rothstein على الادارة الاميركية سابقاً^(١) . وبإمكان نظام تخطيطي كهذا ان يتضمن : فريق دراسات استراتيجية

Planning , Prediction and policymaking in Foreign affairs, Boston, Little, Brown and Co. 1972. ١
particulièrement p. 89 - 109

في الاليزيه ، يستخلص آفاقاً جديدة ويقترح توجهات جديدة على المدى الطويل ، و فرق تحليل على المدى المتوسط ، داخل ادارات الكي دورساي ، تساهم في وضع ردود فعل على بعض الاحداث التي تستلزم معرفة ميدانية دقيقة للمنطقة المقصودة ، وبمجموعة تخطيط خاصة في الكي دورساي ، تدرس نتائج السياسات الراهنة - وسيط تحليلي مثالي بين مختلف الادارات .

السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

ان عبادة الاسرار لا يمكنها ان تفاجأنا لدى حكام مصابين بالحنين الى دبلوماسية على منوال القرن التاسع عشر ، قوامها واقعية سياسية ومتاورات وراء الكواليس - دبلوماسية رائدها الدائم هو موريس كوف دي مورفيل ، الذي نجح ، في الماضي ، تحت ستار « مذكراته » في اخفاء البلاهة المدهشة لهذه السياسة الخارجية العادية جداً التي كان يديرها في عهد الجنرال ديغول . فهل يعتبر صمت الرأي العام شرطاً مثالياً لعمل كبير في العالم ؟ في المجتمع الدولاني التقليدي الداخلي ، كان عدم الاتصال بين الاوساط السياسية الداخلية والدولية أمراً ملحوظاً ، اذ ان الوسط الداخلي يقوم على المصلحة والتجربة التاريخية القومية ، والوسط الدولي يقوم على التوازن والهندسة السياسية . ان تتوقف حالة الحكم على ارتباط الرأي العام به ، وان يكون الحكم مراقباً « جداً » من قبل المحكومين ، فسوف يتعرض للخطر حسب الظروف بحيث انه قد يجد نفسه مشلولاً بـ « المحظورات » التي افرزها الوعي القومي ، او بالعكس بحيث انه لا يعود يسيطر على فعله الذي « سيزدان » تحت وطأة الحماس الشعبي - باخطاء ممتدة من طراز خطأ ميونيخ سنة ١٩٣٨ . . .

لكن ليست السياسة الخارجية ، بحسناها وبسيئاتها ، حسيلة اللعبة السياسية الداخلية ؟ ألا تزداد وثوقاً اذا اكتسبت بعض الشفافية في نظر المحكومين ؟ ان البرهان المضاد نجدّه واضحاً منذ بداية الجمهورية الخامسة : ان مذكرات الجنرال ديغول في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ القاضية بانشاء قيادة ثلاثية داخل الحلف الاطلسي ، جوبهت بنظرة سلبية في فرنسا ، وكان الكشف عن مضمونها من اعمال احد الشركاء . . . على شكل « تهريية » افادت منها جريدة دوميلدورف Der Mittag . ونضيف ان وعي المحكومين ، في المنظر الخاص بالسياسة الخارجية « العالمية » ، لتطلعات « المجتمع

الدولي الأخذ بالتكون « يمكنه ان يدعم بفعالية جهود الحكامين » ؛ « فالعالموية الثالثة »
الميزة للرأي العام السويدي سمحت لقادة مستوكمولم بانتهاج « سياسة تجاه الجنوب »
تقدمية (بدءاً من التخلي عن تسليح الديون من جانب الدول الاكثر فقراً) .

الحقيقة ان الرأي العام الفرنسي لا يعلن موقفه الصريح من القضايا الدولية : تدل
الاحصاءات على « ارتياحه » في هذا الميدان ، وعلى تباطؤ تطوره . . . وفي الآن ذاته
تكشف السهولة التي يمكن للحكام استعمالها في تعديل مواقف الرأي العام . فالاعلام
ضعيف جداً ، والاطباء فاشحة ، والاهتمام شبه معدوم ، وعدد كبير من الامتناعات عن
ابداء الرأي في قضايا السياسة الخارجية : هذه هي استنتاجات الباحثين . لكن اذا حدث
تهديد ضد « سيادة الجماعة » ، يظهر مجدداً الشعور بالانتماء الى الجماعة القومية : الرأي
العام يتردد ، يتحرك ، يتغير ، وعندما يطرأ حل معين ، يتقبل الامر الواقع ، يعود الى
صمته ، وجموده المألوف . وبالتالي لا بد للحكام من ان ينتظروا « اكتمال التبدل » في الرأي
العام على ضوء الاحداث وبمرور الزمن . استمرار الظاهرة من خلال الجمهوريات : سنة
١٩٣٨ اشترك الفرنسيون في « تسوية » ميونيخ (بنسبة ٥٣٪ من الاشخاص المستجوبين
مقابل ٣٧) ، ثم سنة ١٩٣٩ امام اليقين شبه التام بنشوب الحرب اعلنوا بكثافة عزمهم على
مقاومة كل اعتداء الماني جديد (٧٦٪ مقابل ١٧) ؛ وفي سنة ١٩٤٥ ، وقضوا الى جانب
الامر الواقع في الهند الصينية (٦٣٪ مقابل ١٢) ثم سنة ١٩٤٩ ايدوا ضم الهند الصينية
للاتحاد الفرنسي U.F. (٦٨٪ مقابل ١٢) ؛ ليتمنوا بعد ذلك باربعة اعوام ، وفي مواجهة
تدهور الوضع ميدانياً ، وقف الحرب بالتفاوض وحتى الانسحاب الصفر (٦٠٪ في شباط
(فبراير) ١٩٥٤) - الخضوع للواقع حل محل الرغبة الاولى التي كانت تنشأ بخاصة الى
رد فعل عاطفي . وفي مرحلة ما بين الجمهوريتين الرابعة والخامسة ظهر نفس التطور
بخصوص الجزائر ، من رد الفعل الاولي للابقاء على الولايات الجزائرية ضمن السيادة
الفرنسية الى القبول بنبيلها الاستقلال : في اذار (مارس) ١٩٥٧ صار القائلون بالامر
الواقع اقلية ، للمرة الاولى ، في مواجهة انصار « روابط اقل التصاقاً » (٣٤٪ مقابل
٣٥) ؛ لكن اعتباراً من صيف ١٩٥٨ ظهرت اطروحة (منع الاستقلال عاجلاً او آجلاً)
واخذت تزداد (٤١٪ من الفرنسيين مقابل ٣٦٪ في آب (اغسطس) ١٩٥٨ ، و ٥١٪ مقابل
٢٩٪ في شباط (فبراير) ١٩٥٩ ، و ٥٨٪ في آب (ايلول) ١٩٦١) .

ان الرأي العام يتخلل عن السياسة التي كان يساندها ، للحكام الذين لم يملأوا « سقف المقاومة » الذي تنقلب المواقف انطلاقاً منه . وهذه التقلبات نادرة : فالرأي العام راسخ في بعض الخيارات الاساسية ، وتعود للحكام مسؤولية الاختيار . فسي ظل الجمهورية الخامسة كان المحكومون ينقادون دائماً لـ « الحظ » الذي تحدته السلطة ، حتى وان كان هذا الانقياد متأخراً أحياناً ، كما هو الامر في حال الانسحاب الفرنسي من المنظمة الأطلسية المتحدة ، وحال تعديل الموقف تجاه اسرائيل ، والمواقف المعلنة بشأن كيوبك Québec - حتى اذا ظهر في ظروف انتخابية دقيقة ، انه بإمكان جماعات ضاغطة حسنة الانشاء ، ان تسجل انتقاماً ثانوياً : ومثال ذلك يوم ١٥ اذار (مارس) ١٩٧٨ ، التصريحات العجولة للحزب الجمهوري التي اعتبرت « من غير المقبول » بقاء مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس .

ربما تكون هذه السلبية في الرأي العام الفرنسي عائدة الى وعي معين : وعي حدود قوة وسطى كقوة فرنسا في نشاطها الدولي - فهي بخلاف الحرية التي يتمتع بها « الكبار » جداً على الصعيد الدولي وبخلاف الحضور الالزامي لدولة صغيرة معينة يرتبط مصيرها القومي ارتباطاً صحيحاً بالظروف الدولية . . . لكن الرأي العام مصنوع ، جزئياً ، بواسطة الصحافة ووسائل الاعلام التي ما خلا بعض الاستثناءات الكبرى ، تتخلل عادات وتعزز اساطير اكثر مما تظهر الوقائع الكونية . هل هي عبوديات نظام ذي ميل رئاسي ؟ في ظل الجمهورية الرابعة ، كانت الصحافة هي الاعلامي المميز ؛ فقد كانت تسرد القرارات المتخذة والمساجلات الاولى ايضاً ، وكانت تلعب دوراً هاماً في المناقشات الكبرى حول السياسة الخارجية ، وبداىء بدء في اهم مناقشة بينها ، مناقشة المتحد الاوروبي للدفاع C.E.D. - وفي هذا المجال جرى تغيب نقطة جوهرية : اذا كان مشروع الد C.E.D. قد فشل ، فقد كان الحل البديل الالزامي هو اعادة بناء جيش قومي الماني وليس الابقاء على عدم تسلم المانيا الاتحادية . وفي المقابل كيف يمكن ، في ظل الجمهورية الخامسة ، اعادة رسم مسار التقرير الدبلوماسي ، اذ لم يكن باعادة النظر في الاوليات العقلية للرئيس ؟ .

ان التشديد ، خلال كل استفتاء قومي ، على الوزن الصغير للسياسة الدولية في قرارات الناخبين الفرنسيين . وبالاخص على تأثيرها الواقعي في حياة الافراد اليومية : يجعل الملاحظة تدور في حلقة مفرغة . فاذا كانت السياسة الداخلية ، من عدة جوانب ،

لم تعد الا « الوجه المرئي » لسياسة الدول الخارجية ، فان الملفات الدولية باتت مجهولة لدى المواطنين العاديين ، واصبحت هي « الامر الخاص » بالحكام ، وبوجه عام بالطبقة السياسية .

يبدوان زعماء الاغلبية كزعماء المعارضة هم اكثر « تطوعاً » عما هم اكثر « منهجة » . فهم يقدرون تقديرأ ناقصاً اثر النظام الدولي ويفضلون بنفس الوقت ، السياسة الداخلية ، يضاف الى ذلك انه يربط بينهم اقتناع قديم جداً بعدم كفاءة الجسم الانتخابي للنظر في موضوع السياسة الخارجية . لكن الديمقراطية البست تربيةً أولاً ؟

وبالتالي لن نفاجأ من كون النقاش الدبلوماسي « مخفياً » بانتظام ان استثناء ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٢ ، الذي كان موضوعه اوروبياً صرفاً - توسيع التحدّات والاسواق - جرى قبله من عدة جوانب على الصعيد السياسي لاغراض السياسة الداخلية . بعد سنتين ، اشتكى كلود جوليان Claude Julien من « الغياب الكبير » للسياسة الخارجية في الحملة الرئاسية عام ١٩٧٤ ، وهذا ما سيلاحظه جاك امالريك J. Amalric في انتخابات ١٩٧٨ التشريعية . . . ان المساجلة الكبرى المتلفزة المتناقضة يوم ١٠ اذار (مارس) ١٩٧٤ - الاولى في تاريخ الانتخابات الرئاسية - هي ذات مغزى خاص . البث سينتهي . خرجت مديرة القناة الثانية من دورها في الحرص على الوقت ، لتدعوفجأة المرشحين لمعالجة السياسة الخارجية . وتلا ذلك تصريحان صغيران محدودان بحدود المسائل الأوروبية . . . فهل من جوهر القضايا الدولية استبعاد « ديمقراطية اگورا » Agora التي انبثقت فجأة امام انظار ثلاثين مليون فرنسي ؟ ان السوابق الاجنبية تثبت العكس . في سنة ١٩٩٠ كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة في صلب المواجهة المتلفزة بين جون كينيدي وريتشارد نيكسون - الاولى في تاريخ « الانتخابات الرئاسية » الاميركية ، فمن قضية كوبا الى قضية U-2 ، انتقل بطلا الحزبين الكبيرين من نفوذ الولايات المتحدة المتهاافت الى التجسس في العلاقات بين الشرق والغرب ، قبل ان ينتهي الى صدامهما العنفي الاول : الدفاع عن Matsuo و Quernoy . وفي سنة ١٩٧٢ كان السجال حول « السياسة تجاه الشرق » بين زعماء التحالف الاشتراكي - الليبرالي ، ويطلي برانت ووالتر شل ، وبين زعماء المعارضة المسيحية - الديمقراطية ، رايزر بارزل وفرانتز - جوزيف شتروس ، قد ظهر كأنه نقطة الحسم في حملة تجديد البوندستاغ Bundestag .

اذن لحكام الجمهورية الخاصة حرية تصرف كبرى اتجاه وأهم العام القومي - وفي المقابل ان حريتهم محدودة جداً على صعيد الرأي العام الدولي - او بالاحرى مشروطة بالقيم التي يتبناها ، وبالشرعية التي يفرزها . فالرأي العام الدولي ، المولود من توافق مواقف الحكومات المسجل في الامم المتحدة ، وحتى من الوفاق ، العفوي ، او الشديد « التناقص » بين الآراء العامة القومية ، ليس كياناً اسطورياً ، بل هو ، على حد تعبير مارسيل مرل Marcel MERLE « حصيلة توترات جدلية تفصح عن ذاتها ... بين مجتمع الحكومات ومجموع القوى المكافحة لاجل تغيير في النظام الدولي » . وحتى اذا لم تكن المسالك متوافقة دائماً مع المبادئ ، فان مواضيع تظهر - حق الشعوب في تقرير مصيرها ، حق الاغناء ... - ، وان تحديداً ذاتياً يتأكد تدريجياً . فهل هو تحديد ذاتي يمكنه ان يكون المصير المشترك للقوى الصغرى والوسطى ؟ كذلك يتوقف تأثير الرأي العام الدولي على وجود حد ادنى من الصلة ، من التواطؤ مع الرأي العام القومي المعني مباشرة ، لقد قامت عام ١٩٧٣ حملة دولية ضد استئناف التجارب النووية الفرنسية والصينية في الجو : فاثارت سجلاً حاداً في فرنسا وادت الى تخلي الحكومة الفرنسية مستقبلاً عن اجراء التجارب في الجو ، اما زعماء يمين فقد ظلوا ، خلافاً لذلك ، غير متأثرين كلياً بالاعتراضات الخارجية .

مسألة الشرعية الديمقراطية

في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ اعلن السيد جان بروغلي ، سكرتير الدولة لدى الوزير الاول ، اعلن امام الجمعية الوطنية الموقف « التقليدي » لفرنسا في موضوع الاعتراف « ان الحكومة الفرنسية ، شيعية حكومات اخرى ، تعتبر انه لا داعي للاعتراف بالحكومة الجديدة ... وهذا الموقف يقوم من جهة على مبدأ استمرارية الدولة الذي يؤكد على ان التبدلات الداخلية لا اثرها على الوضع الدولي للدولة ، ومن جهة ثانية يقوم على الاعتراف الجاري سابقاً » .

فهل هذا الموقف « تقليدي » حقاً ؟ لا يبدو كذلك . ففي العام ١٩٣٩ كانت حكومة باريس لا تزال تعتقد انه يجب عليها الاعتراف قانسوياً بالطغمة العسكرية الاسبانية للجنرال فرانكو ، ولا تقدم الممارسة الفرنسية اي اعلان للمبدأ الذي اعلنه السيد دي

بروغلي . بالإضافة الى ذلك يمكن ان نلاحظ نفس الاقتناع بلا جدوى كل اعتراف شكلي في التعميم الذي كان لامارتين وزير خارجية الحكومة المؤقتة قد وقَّعه في ٥ اذار (مارس) ١٩٤٨ . « لا نحتاج الجمهورية الفرنسية الى الاعتراف بها لكي توجد انها ارادة شعب شعب كبير لا يطلب اسمه الا من نفسه » .

وبالواقع ، ان عدة اوساط معارضة ، اذ ادانت « واقعية » الحكومة الفرنسية ، انما تبدو مهتمة بالحاق قيام علاقات دبلوماسية مع نظام جديد بأحترام القادة الجدد لـ « حد ادنى ديمقراطي » : انها استجابة كريمة ، فهي تعبر عن طموح قديم جداً الى اقامة شرعية ديمقراطية .

لأول مرة اعرب الدكتور توبار Tobar وزير خارجية الاكوادور ، عن عقيدة الشرعية الديمقراطية يوم ١٥ اذار (مارس) ١٩٥٧ : ان الحكومات الواقعية ، الناجمة عن انقلاب على الدستور لن يُعترف بها طالما انها لم تحظ باعتراف ممثلي الشعب المنتخبين بحرية . وفي ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٧ اهتمت عقيدة توبار معاهدة السلام الاسيركية الوسطى التي وقعتها كوشاريكا ، غواتيمالا ، نيكاراغوا ، الهندوراس والسلفادور . وبشكل خاص تبناها يوم ١١ مارس - اذار ١٩١٣ الرئيس ويلسون في خطابه في موبيل : « الحكومة الصحيحة تركز دائماً على موافقة المحكومين . . . واننا نبذل قصارانا لجعل هذه المبادئ قاعدة لعلاقتنا مع الجمهوريات الشقيقات . . . » . ومن ثم ، جرى تطبيق عقيدة ويلسون على ١٥ أنظمة عسكرية او ثورية اميركية لاتينية . . حتى ٦ شباط / فبراير ١٩٣٩ ، حيث تمخلى عنها ناظرُ الدولة ستيمسون Stimson . الا ان نفس المعيار استعمله الاورغواي في فترة ١٩٤٣ - ١٩٤٥ ، وكذلك فنزويلا من ١٩٥٩ الى ١٩٦٨ في عهد الرئيس بتانكورر Bétancourt ، ثم تمجده ظهورها ، في ادارة كيندي ، بشأن علاقات الولايات المتحدة مع اميركا اللاتينية لكنها اندثرت نهائياً مع التحالف لاجل التقدم .

انها عقيدة فائتة جداً ، لانها تعكس على المجتمع الدولي مثال حكومة لـ ديمقراطية ، غير ان محاولة الشرعية لا تنطبق على الوضع الراهن للبنى الدولية . ففي مجتمعنا المختلف المناقض ، يفصح فعل الاعتراف عن التخطيطي الضروري للتناقضات بين الدول ، وبالعكس يعتبر فرض اي مبدأ شرعية من الخارج كانه انتهاك للسيادة . يضاف الى ذلك

ان القائلين بمبدأ الشرعية الديمقراطية يتجاهلون على ما يبدو والدلالة الحقيقية للاعتراف : ان الأمر يتعلق بفعل اعلاني ، يلاحظ وجود واقعة . دون ان يخلقها . ولو كانت حالة الواقع ، كما لاحظ ذلك بول ريوتس Paul REUTER في كتابه المؤسسات الدولية ، تصبح بذلك « حالة قانونية مستترتب عليها سلسلة كاملة من الموجبات كأنها صادرة عن مصدر مستمر » .

يضع الفائلون بمبدأ السياسة الواقعية Realpolitik معيار الفاعلية مقابل معيار الشرعية : فإذا تحققت الفاعلية السلطوية للحكام الجدد فإنها تخلق واجباً اعترافياً ، يترتب عليه الاعتراف آلياً ، ويجري الاعتراف بالانظمة « لأنها موجودة وليس لأنها محبوبة » .

ان عقيدة الفاعلية هي من اصل اميركي لاتيني مثل عقيدة الشرعية . في ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٠ اعلن استرادا وزير خارجية المكسيك : « لا ننظر المكسيك في نقطة منح الاعتراف . فهي تعتبر ذلك ممارسة مهنية تلحق الأذى بسيادة اسم اخرى وتجعل من الشؤون الداخلية لهذه الأمم موضوعاً لتقويمات في معنى او في آخر من جانب حكومات اخرى » . وضماً التحقق بعقيدة استرادا Estrada ، فرنسا حالياً ، وبريطانيا على نحو براغياتيكي اكثر ، وقضى مجلس الشيوخ الاميركي ، اذيري حكومة واشنطن تأخذ بنفس الموقف ، كما يدل على ذلك قراره رقم ٢٠٥ تاريخ ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٦٩ . . .

لكن مبدأ الفاعلية وحده حل يؤسس وحده الممارسة الفرنسية في موضوع الاعتراف ؟ وهل تستبعد السياسة الخارجية الفرنسية استبعاداً كلياً لاعتبار عناصر الشرعية ؟ في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٥٠ خرجت باريس من « واقعيتها » لتلاحظ ان حكومة الجمهورية الاتحادية هي الحكومة الالمانية الوحيدة « المكوّنة شرعياً » . وبالتالي هل صحيح ، في حالة جمهورية المانيا الديمقراطية - كما في كوريا الشمالية - ان الاعتراف بالنظام يجب ان يتضاعف بالاعتراف بالدولة . ان موقف باريس تجاه نظام بكين ذو دلالة اوضح : فطوال ١٤ سنة تجاهلت فرنسا الحكومة الفعلية للدولة معترف بها سابقاً . . .

من جهة ثانية ، ليس الاعتبار الحصري للفاعلية يتناقض مع تشريعات الأمم المتحدة ؟ ان المنظمة العالمية اذ نسجت تدريجياً شرعية دولية جديدة ، انما تحرم الاعتراف بالانظمة التي تسيطر عليها اقلية عنصرية او التي نشأت عن انفصال مدعوم من الخارج ،

وهي تدعو الى الاعتراف بحركات التحرر الوطني المكافحة ضد القوى الاستعمارية -
والبرهان على ذلك الاعتراف « مبقاً » بغينيا - بيساو .

من الضرورة يمكن تحديد عقيدة الاعتراف الفرنسية . فحكومة باريس عندما
تذكر معيار التفاعلية لا تفعل ذلك اطاعةً لواجب دولي وإنما بموجب الاستساب السياسي
وحسب . وهذا الشاغل الاستساخي هو الذي يجب تحليصه من كل مدافعة ، فهو الذي
يفترض به ان يحكم مقارنة مسألة الاعتراف .

في الواقع ، لا بد لعلاقات فرنسا مع الانظمة الاجنبية ان تُقام بموجب المصالح
المتصارعة - مصالح محض قومية ، سياسية واقتصادية ، ولكنها مصالح يجب على فرنسا ان
ترعاها بوصفها عضواً في المجتمع الدولي ، على الصعيد الانساني مثلاً . فالاعتراف هنا
ليس الا شرطاً لاقامة العلاقات ، وحدها ذات معنى كثافة العلاقات . مثال ذلك ، في
حالة نظام ينتهك علانية وصراحة اخلاقية الامم القريبة مثل نظام سانتياغو في التشيلي ، لا
يعتبر الابقاء على علاقات دبلوماسية فضيحة ، اذ انه خلافاً لذلك اتاح الفرصة ، بفضل
العمل الشجاع للسفير دي منتون ، لانقاذ كثيراً من النفوس البشرية ، والفضيحة تكمن
في الحفاظ على مستوى معين من العلاقات السياسية والاقتصادية . . .

في المقابل ، في بعض الحالات الفاصلة . يمكن لمجرد الحفاظ على العلاقات
الدبلوماسية ان يسيء ، مستقبلاً ، الى المصالح القومية : تشهد على ذلك الخلافات التي
نشأت ، داخل ادارة الشؤون الخارجية بالذات ، حول موضوع كمبوديا ، هنا ، الممارسة
الحالية للاعتراف الضمني والالي بحكومات دول معترف بها سابقاً تجمّد المسار
الدبلوماسي ؛ ومن شأن الرجوع الى صياغة صريحة للاعتراف بالحكم - وهو اعتراف لا
يعود يعتبر الزامياً - ان يعيد الى السياسة الخارجية الفرنسية مرونة اكبر .

اخيراً ، في مجتمع دولي دائم التحوّل والتطور ، ربما يكون مفيداً ان نلاحظ صعود
قوى ليس لها بعد صفة دولانية او حكومية ، وهذا يعيد للذاكرة بان الاعتراف يمكن ان
تكون له اغراض اخرى غير الدولة او الحكم . لقد كانت فرنسا واهية لذلك في الماضي ،
عندما اعترفت بان الاتحاديين الجنوبيين « هم متحاربون » في « حزيران (جوان)

١٨٦١ ، واعترفت سنة ١٩١٧ بأن اللجان القومية التشيكوسلوفاكية والبولندية « هي اسم » . وإن انبعاث هذه الاعترافات « الصغرى » أن يكون عاملاً منشطاً لديبلوماسيةنا ؟

الاقليمية ، القومية ، الدولة والديمقراطية

أنهى كريميل

تعاني الدولة اليوم من هجمة رفض متعدد الاشكال . فهي تارة تُعارض بالمجتمع المدني الذي التجأت اليه كل الابداعية التاريخية ، شرط ان تتمكن من الخلاص من شبك « الاجهزة الايديولوجية للدولة » . وهي تارة تحظى بنوع من التسامح المؤقت . شرط ان تقطع هذه الدولة عن الاضطلاع بدور حامل « الرأسمالية الاحتكارية » وان تقبل لاحقاً ، بعد القطوع الثوري ، البدء بمرحلة زوالها . لكن واحداً من اشكال الرفض الاكثر عنفاً هو ذلك الذي يتناول المقياس الذي على اساسه بنيت الدولة الحالية ، لا سيما مقياس الدولة القومية . حتى انه يجري التفرع بكون حقل العلاقات الدولية قد بلغ درجة من الانبعاث ارفع من الماضي للدفاع عن الفكرة الغائلة اذا تطورت انظمة بين اقليمية ، مثل متحد التسعة ، ليس هناك اي موجب حتى لا يتطور في المقابل نظام اقاليم ما دون الدولة ، اقاليم ساعية لتصبح « دولاً جديدة » . ان هذا الرفض « الاقليمي » هو الذي ارجب في درسه هنا - ومن الوجهة الدولانية : فلا اللامركزية الادارية ولا مركزية السلطات ولا الاتحادية الداخلية مطروحة للبحث هنا وانما المطروح للبحث فقط اشكال الرفض ، الحكم الذاتي ، او الانفصال بشكل ادق الرامية على صعيد اقاليم مندمجة قديمة ، الى تكوين كيانات دولانية مناطة بالسيادة والاعتراف الدوليين .

الى اي حد يمكن الشك في المقياس الذي تقوم على اساسه الدول ؟

ان القضية تستدعي تحديداً لنمط الشرعية الذي يتسبب اليه تشكل الدول في اوروبا وحصراً في اوروبا الغربية . لهذا ، جرت محاولة جادة لتحديد استنادات مادية ثقيلة بأن تأخذ بالاعتبار التوسع الكافي ظاهرياً لبلد كفرنسا . وهكذا لوحظ ان تقنيات الاتصال كانت في القرنين الثالث عشر والرابع عشر قد حددت ابعاد النطاق المكاني الذي ظهرت

فيه الدول الاولى في اوربيا الغربية اواخر القرون الوسطى بوصفه مبدأً عالمياً لتنظيم السلطة السياسية داخل مجتمع معين .

بما ان السلطة الملكية آنذاك لا تستطيع ان تقيم شرعيتها ضد النظام القطاعي للاسياد ، فانها في الآن ذاته لا تستطيع الحصول على الموارد الضرورية لهذه السلطة الشرعية الا اذا تكفلت باقامة وتسيير ادارة تؤمن ما لا تؤمنه او لا تحمسه تأمينه السلطة القطاعية : امن الاشخاص والممتلكات والسلام الاهلي . والحال لكي تكون ادارة « المالية والشرطة والعدل » فعالة ، كان لا بد من الاقتدار على اجتياز معقول زمنياً للمسافة الممتدة بين المركز - البلاط حيث يتغير غير الملك وضباطه لانه لا يمكن لـ « المكاتب » ان تكون في حالة ارتحال دائم - وبين الاقاليم . وفي الواقع هناك فيما يتعلق بفرنسا وانكلترا كثير من الحقيقة في هذا الوصف للقواعد التي تأسست عليها هاتان الدولتان - انها بشكل عام قواعد ظهرت كانها نهاية بحيث ظهرت في منظور الماضي كأستجابة لجوهر ما بينا لم تكن سوى نتائج لقدرات العصر على صعيد حركة البشر والممتلكات والأفكار . في المقابل هذا النوع من الاعتبارات لا يلقي اضواء قط على انقسام المانيا .

كذلك على مستوى معين من الشمول . لا بد لتشكيل الدولة من النظر الحذر اليه بوصفه نتاجاً لظروف عشوائية ، نتاجاً بلغ درجة معينة من التوحد والثبات على الرغم من كونه قابلاً للإصلاح والتبدل اللامتناهين في ظروف اخرى : ودون السقوط في التاريخانية الصرف ، ليس من الممكن هنا التهرب من تاريخ الدولة واشكال الدولة ومراحل تكون الدولة . فكل دولة في مرحلة معينة من تاريخها تتكون من نواة او نواتين ثابتتين . . . وهذا ما يفسر من جهة ثانية الظهور المبكر لفئة من المثقفين هم نتاج محض للدولة وهم في الآن ذاته منتجون للدولة : المؤرخون في نهاية القرون الوسطى ، الحفظة الاوائل في العصور الكلاسيكية الكبرى ، المؤرخون في العصر الروماني لحركة القوميات في القرن التاسع عشر ، كل هؤلاء لم يلبعوا دورهم مع هذا فقط لانهم كانوا يشكلون مع الفولكلوريين والانتوغرافيين قاطرة « رواية الاصول » التي تنبأى بها كل امة ، بل لانهم وحدهم كانوا يعلنون ، يرافقون ، ويتبهنون لتكوين الدولة اي الملكية جماعية لا تنجزا .

والحال اذا كان هذا هو نمط الشرعية الذي تقوم الدولة عليه ، ونعني العرف ، فان موقفين ممتكان بوجه عام يبدان مبرراتها في هذا الجانب البراغماتيكي ايضاً ، النسي ،

الملحوس ، للتوصل الى مخطأ آخر من الشرعية ، ثمط اعلی من الاول نظراً لانه يتیمی الى مصلحة او مبدأ منحزّر من كل ارتهان للظروف ، لا يصح عليه الاستثناء ويتحدی تقلبات الزمان والمكان . وهذان الموقفان هما ، تناقضياً ، الرفض القطعي والمطلق لآخذ الدولة كما آل بها الحال ، ومن جهة ثانية التوكید القطعي والمطلق ایضاً على عدم تبديلها جنرباً .

ان الموقف الاول ، موقف رفض كل شك اولي بتكوين الدولة المثبت عرفاً ، ليس مجرد بُعد من ابعاد المذاهب المحافظة . اننا نعرف خلافاً لذلك ان الشيوعيين الروس . مثلاً ، كانوا يأملون دائماً ، وبالواقع صبح املهم حتى بالسلاح ، في الابقاء على الاطار القديم لامبراطورية القياصرة كاطار للدولة السوفياتية : ان استمرار العلاقة بين روسيا ، القوى الاستعمارية القديمة ، ومستعمراتها القديمة ، كان في كل حال محدوداً ، اولاً ، بواقع انه لم يتناول سوى وجهها الداخلي . كذلك الشيوعيون الفرنسيون ، كانوا لآمد طويل ، وعلى منوال الاشتراكيين الاوروبيين ، يقولون بان قوة صراع الطبقات في التروبول سيتوصل الى تحرير البيروليتارية الفرنسية والشعوب المستعمرة في الامبراطورية بحيث ان هؤلاء واولئك معاً سيكتشفون مصلحة مشتركة في انشاء دولة اشتراكية مشتركة فينعمون بامتياز قياسي تضمنه ابعاد الامبراطورية الفرنسية القديمة .

وبالتالي يمكن لرفض الشك في جهاز الدولة ان يجيب عن حسابات مختلفة : لكن اسامه بوجه عام هو الاقتناع بوجود مصلحة عامة اعلی من كل المصالح الخاصة من النسخ الفردي او الجماعي . هذه المصلحة العامة هي مصلحة الحفاظ على السلام ، فاذا كانت غائية الدولة هي حقاً السلام ، السلام الاهلي في الداخلي ، والسلام المحضر في الخارج ، واذا كانت الدولة وحدها هي التي تملك الموارد والوسائل الكفيلة بمنع الحروب الاستنزافية الخاصة ، الحروب القبلية ، حروب النهب والسلب ، عندئذ ، يكون ثمة موجب لوجود الدولة كافياً لتبرير سلطتها . ونكتشف هنا ما اكتشفناه في معظم السدول - الامبراطوريات ، واولاً في اشهرها ، الامبراطورية الرومانية : مبسر وجود الامبراطورية هو السلم الروماني . وهناك فكرة جعلت منها البابوية الوسطوية اساماً لتفاهمها وتوافقها مع الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة : هي فكرة سلام الله بكل المسيحية ، وهذه ايضاً هي الفكرة التي نكتشفها اليوم في افريقيا حيث اذ رسم الحدود

الموروثة عن المرحلة الامتعمارية يرتدي طابع القداسة . وهذه بشكل خاص هي الفكرة التي تشكل مفتاح العقد في الامبراطورية السوفياتية بأوسع معنى للكلمة : مفكرة « السيادة المحدودة » تنجم عنها مثل حق متحد الدول الاشتراكية في التدخل ضد احد اعضائه الذي تكون اضطراباته الداخلية وسياسته الخاصة مدعاة لاعادة النظر في الحجم الحالي للمعسكر الاشتراكي . وهذه في الاخير هي الفكرة التي تنتمي اليها نفس الامبراطورية السوفياتية في كل ما يتعلق في سياستها بالحفاظ على المكاسب . وهذا يؤدي الى فكرة اخرى - فكرة توجه الاشتراكية نحو العالمية - وكل ما يتعلق بالبحث الحاد عن التوسيع والتغلغل في المجال العالمي .

رفض مقياس الدولة

وحق الشعوب في تقرير مصيرها

اذا لم نستسلم لعشوائية مقياس الدولة الموضوع بهاجس هذه القيمة العليا ، السلام ، فاننا نجد غريباً آخر : اعادة تفصيل اراضي الدولة وفقاً للابعاد التي يبدو الشعب ، الوحدة البشرية ، الشرعية الوحيدة ، انه وحده قادر على توفيرها . عندئذ تكون الدولة مبدئياً هي الدولة - الامة ، او كما اقترح خروتشوف تسميتها في العالم الشيوعي باسم الدولة في مرحلة متقدمة من الاشتراكية الدولة المنهورة من كل حصيرة طبقية ، دولة الشعب بأسره .

ان مبدأ حق الشعوب في امتلاك مصيرها وتقريره بنفسها ، لا يزال واقعاً وصراحةً هو اساس النظام الحديث للعلاقات الدولية . فقد كان وراء التعديل الرائع الذي شهدته اوربوا واميركا اللاتينية في تكوينها الدولاني خلال القرن التاسع عشر ، وهو لا يزال يحرك التعديل غير المكتمل بعد الذي شهدته في القرن العشرين افريقيا وآسيا وفقاً للنموذج الاوروبي وضد اوربوا .

ومع ذلك لم يصبح مبدأ حق الشعوب صافياً وصلباً كالبلور . فكما ان تعريف حقوق الانسان والمواطن لا يشكو من اي التباس بخصوص تحديد المستفيد - الفرد ، الشخص - كذلك فان تعريف حقوق الشعوب يشكو اولاً من شكوك تتعلق بتحديد الوحدات المستفيدة . ان ممارسة لغة مشتركة لم يكن ، لموت ما ، سوى وسيلة مناسبة

للاعراب عن شعور بالانتماء ؛ لكن مهما تكن قوة لدى الفرد معرفته باللغة الاسم فاننا نعرف جيداً الآن ، في عصر شمولية التعليم المدرسي وتعميم وسائل الاتصال الجماهيري ، ان اللغة يتعلمها الفرد ويفقدها ، بقطع النظر عن كون مستويات اللغة لا تتعادل في الممارسة الدلالية . اذن هناك حظ متضائل بان يتطابق تاريخ اللغات مع تاريخ الشعوب والدول .

ان الفكرة القائلة بان شعباً ما يمكنه ان يجد اساس هويته في متحده الاثني الاصلي ، احرزت نجاحاً خيالياً في العودة الى الينابيع الملحمية او الاسطورية . لكن لا شيء يمكنه ان يجعل هذه المسيرة غير معرضة لاسوأ انحراف يتهدد جماعة بشرية : العنصرية حيث ان الفرق الاثني يؤخذ كمؤشر جمعي لخطيئة اصلية لا اصل في الخلاص منها . فلا شك البتة في ان الاطراءات الرومانسية الالمانية الساحرة للخصوصية البشرية في الغابات الجرمانية قد ساعدت لاحقاً على تفتح مرضٍ مُرعب لم يتنبه له اولئك الرومانسيون .

على كل حال ، اذا كان مفهوم الاثنية هو اكثر حياداً من مفهوم الشعب ، لانه ذو احتمال علمي اكثر ، فانه مع ذلك يواجه نفس العقبات : اذ ان المعطى الموضوعي يتخفف بنفس الطريقة التي تجعل من الوحدة الاثنية شيئاً آخر اكثر من مكسب حديث نسبياً ، اعيد تركيبه بشكل واسع فيما بعد ، مركب غالباً وذو صبغة ثقافية هشة ، نرى ذلك واضحاً في نوع المحاورة التي يحاول بواسطتها اليوم ترميم « الروايات الاثنية » الموجهة لتقديم نوع من الرابط - الواصل بين جماعات موسومة بأنها « اقلية اثنية » وبالتالي ملزمة بـ « الاستيقاظ » من لا مبالاة ظاهرية تجاه بقائها الذاتي .

وبما اننا لا نعرف تماماً ما الذي يأذنُ بتحويل مكان الى شعب فاننا نفهم ان هذا التحويل قد اصبح احد اغراض الاستخدام الرائجة في العالم السياسي ، فعل نحو متناقض يبدو ان مكاناً صاروا اليوم مهملين على قدر ما يستعملون كما يستخدم غرض في صراع يتجاوزه ، وعلى قدر ما يفرض عليهم ان يتحولوا الى موضوع للحياة الدولية . لقد اجرت اوروبا المركزية تجربة كهذه في النصف الاول من القرن العشرين : فالشعوب التي تحررت من « نير » الامبراطورية النمساوية - المجرية - وهو نير يتذكرونه به بحثين معينين من كراكوفيا الى بودابست ، ومن براتيسلافا الى لوبيانا - ، والتي مكنتها انتصار الحلفاء سنة ١٩١٨ من الارتفاع الى مصاف الدول القومية لم تتمتع الا باستقلال وهمي حتى وان

ظلت تصنف كدول قومية في احصاءات عصبة الأمم S. D. N ثم الأمم المتحدة O.N.U . فقد اخضعها هتلر أولاً ، ثم سقطت بعد ذلك في القبضة الستالينية ولا تزال الآن ممسكة بقوة من خلال مؤسسات حلف وارسو . وعلى نفس المنوال ، في الثلث الاخير من هذا القرن ، تعلمت افريقيا بأسرها وعلى حساباتها ان اعتراف المتحد الدولي لا يكفي لاعطاء اللحم والعظام للدول القائمة فوق وقائع غير مناسبة .

الحقيقة انه يجب القول ان الثورة الفرنسية ما كادت تعلن حق الشعوب هذا ، بوصفه المبدأ الجديد في القانون الدولي ، حتى اظهرت بنفس الموضع من يخدم هذا ولماذا يستخدم . انها بالضبط ماعة انتقال سياستها الخارجية من الدفاع الى الهجوم . من الدفاع عن الوطن المهدد الى تصدير الثورة المسلحة . ان حق الشعوب هو اذن رافع لسياسة تهدف نظراً الى اسقاط الملوك ، وتخدم في الممارسة مجد المصالح القرنية . ومن حسن حظ طهارة المبدأ ، تمكن الملوك من قهر نابليون : وهكذا نجا منه مجدداً حق الشعوب .

الديمقراطية كمبدأ للواقع

لم يكن حق الشعوب في تقرير مصيرها يشكو فقط نوعاً من انعدام التعريف الداخلي بسبب الشك الخاص بالخواص التي تشكل ، على نحو ثابت ، شرعية الشعوب ومصادقيتها . ان ماركس الذي اعتبر مبدأ حق الشعوب خاصاً بـ « الديمقراطية الثورية » اي بتراث الثورة الفرنسية - كان من جهة ثانية قد اقترح معايير اخرى او متعة : مثل التمييز بين « امم تاريخية » و « امم غير تاريخية » . ان « الجنسيات » التي كانت في سياق القرن التاسع عشر الاوروي ، تدل على اثبات او حتى على شعوب بدون دولة نظراً لأنها كانت مندرجة في دول - امبراطورية ، كانت تقع في نظر ماركس على مفترق حيث يمكنها ، اذا كانت تملك الاستعدادات اللازمة (وبالاخص القدرة على المدافعة بفضل وجود ارستقراطية عسكرية بداخلها) ، ان تدعي الارتقاء الى مركز دولة قومية ، ولكن حيث يمكنها ، اذا كانت محرومة من تلك الاستعدادات (مثلاً لأنها لم تكن سوى مجتمعات فلاحية بدون ومائل دفاعية ولا احتياطات تقدم) القبول فقط بانصهارها في وحدات دولية اوسع قادرة على تأمين امنها وتطورها .

مهما يكن الامر ، فان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهو مبدأ غامض بذاته ، انما يشكو ايضاً من الالتباس في الناحية التي يمكن بموجبها اظهار الطابع المناسب لتطبيقاته

العملية . وبالتالي قلنا حينئذ جوهره المجرد إذا كان تحقيقه الملموس لا يشكل قضية على الأقل . ولكن الامر ليس كذلك . ومثال ذلك انه لتجنب الجوء فاضح جداً اي هذه البرهان المشكوك به ، الذي هو اللجوء للقوة ، جرى اختبار اشكال لطيفة مثل الاستفتاء العسكري . لكن هذا الاستفتاء ليس في معظم الحالات سوى تسويق - او تمويه - لما حسمته القوة من ذي قبل . ان هذه العلاقة الضمنية بين الحرب والاستقلال القومي نجدها ، خلال مرحلة تصفية الاستعمار ، وفي صميم الشعور بان الاستقلال « الممنوح » هو ضربة سيئة ، مهينة ، او انها مشوبة بشبه اللاواقعية .

الا انه في اوروبا ايضاً ظهر اكتمال حاسم في السبعينات الحالية عندما صار دخول عدد من البلدان المرشحة للعضوية في الاتحاد الاوروبي مشروطاً بتبنيها النظام الديمقراطي . فهذه العلاقة التي اعلن عن ضرورتها بين التشكل البيندولاني interératique الذي هو السوق الأوروبية المشتركة وبين هذا النظام للسلطة البيندولانية التي هي الديمقراطية بالمعنى الغربي للكلمة ، توفر القطعة الناقصة لكي يبدأ حق الشعوب بتمتلك منهجاً يسمح له بتجريب نفسه بالملموس .

مقابل جميع الاعتراضات العشوائية المبدئية على ما يمكن ان يكون عليه او ان لا يكون عليه ، المقياس الصحيح ، للدولة ، صارت الشورى الديمقراطية هي العقبة التي تتكسر عليها طموحات او استخدامات اقلية فاعلة ، مشوبة او مشبوهة . لقد رأينا مؤخراً كيف ان الممارسة المجردة للديمقراطية الانتخابية نفس فجأة مزاعم القوميين الغاليين او الايكوسيين في التعبير الصحيح والحصري عن تطلعات سكان بلاد الغال او ايكوسيا الى الحكم الذاتي او حتى الى الانفصال عن انكلترا ومنها تكن نتيجة الشورى الاستثنائية في الكويك حول بلوغ لا بل بروفنس نظام « سيادة - اتحادية » مع بقية كندا ، فان الطريقة الديمقراطية الطويلة جداً المنبئة منذ ١٩٧٦ تظهر انه في الكويك . ولان الكويك مطبوعة داخلياً بطابع الممارسة السياسية لاميركا الشمالية ، شاءت ذلك او ابوت ، لا يمكن ان يوجد مقارنة اخرى غير المقاربة الديمقراطية ، حتى وان كان ذلك لنصرة فكرة دولة قومية على الطريقة الفرنسية .

ولاجل انكسار هذا الاكتمال الحاسم الذي هو غرباً التوافق بين المقياس الدولاني والديمقراطية ، انقلبت من عقائه الارهاب ذو التبرير الوطني Nationalitaire . ان

اللجوء للإرهاب في أيرلندا ، في بلدان الباسك ، في كورسيكا أو في بريتانيا هو في الواقع
ذو غايتين : فما هو مستهدفٌ ظاهراً هي الدولة المركزية و القمعية و/البريطانية/الفرنسية/
الاسبانية . ولكن ما هو مستهدف بالافضلية هي الديمقراطية التي لا يمكن رفضها علناً .
الا انها هي وحدها تحول دون أي أمل بتخريب جذري للنظام الاجتماعي او القومي .

لكي ينبغي للديمقراطية ان لا تسهم في تخريب نفسها ، كما في بلجيكا ، حيث ان
تشويه طبيعة نظام الاحزاب وتحويلها الى احزاب لسانية و لغوية « يحول دون التعبير
الصحيح عن الارادة الشعبية ووضعية سياسة لا يمكن حصرها في الجانب اللغوي للأمور .

العائلات والمتحدات ، الاسس التاريخية للديمقراطية

بيار شونو

كان لا بد من وجود مؤرّخ للدفاع عن قضية الماضي ، الذكري ، التواصل ، بكلمة للدفاع عن الذاكرة في هذه الندوة المخصصة لمجموع القيم التي تقع في صميم افضل ما في ذاتنا . للتاريخ مكانته في التعليم الجامعي ، وهو بالضرورة له مكانته في هذه المقاربة ، قلّما تهمننا صفة الشاهد . فقد كان مأمولاً منه ان يكون ذا وزن أشدّ . لكنني دافعت كثيراً حتى لا ينحط التاريخ في مجتمعاتنا الى الدور المدني الذي يأتيه من كونه شاهداً على الذاكرة والتواصل . وبالتالي من كونه شرطاً للهوية المميزة للتقدم ، فليت بذلك طلب الزملاء والاصدقاء .

اذن سأرفع عن الذاكرة البعيدة الغور ، ذاكرة الديمقراطية منذ آلاف السنين كما نفهمها حقاً في ايماننا ، في مجتمعاتنا الصناعية . قليلة هي الكلمات التي لها ملامح عاطفية في لغتنا الحديثة . فعلى الديمقراطية ان تسجل الرقم القياسي في الخطاب العام . ذلك الذي يمرّ من خلال مضاعف وسائل الاتصال . وككل الكلمات التي بلغت هذه الذروة الرفيعة من الاستعمال ، فانها انقلت بالمعاني لدرجة انها لم تعد تتضمن شيئاً واضحاً في نهاية المطاف . ان كلمة ديمقراطية تعني الخير الاكمل ، في مجتمعاتنا الصناعية ، وذلك بدون قداسة ظاهرة ، واضحة ، معلنة ، بدون التباس . وهذا سبب اضافي لكي نتابع زمنياً المغامرة المعجبة لـ « الكلمة والاشياء » التي تنضمها الديمقراطية . ان كلمة يمثل هذا الغنى ، وهذه الخطورة ، وهذا الغموض ، وبالتالي يمثل هذا السحر ، لها بالضرورة ذاكرة عميقة ، وبعيدة جداً ، جداً .

قبل ان نستجوب الذاكرة ذاكرة الآخرين ، استمعكم ان استذكر اوراق طفولتي ، بين متر وفردان ، في اللورين العسكري . المواطني والجمهوري حيث قضيت

اهم سنوات حياتي ، سنوات يقظة ضميري ، في المناطق التي استعالت الى ميادين قتال ، على طريق متروفردان التي طالما عبرت معالم تاريخها الحاد تاريخ الصدامات الكبرى والانجازات العظمى ، لم تكن الديمقراطية هي الكلمة الاولى التي اشارت ضميري المدني القتي . كانوا اولئك الذين ربوني يقولون نفس الشيء بكلمات اخرى . كانوا يحكون عن فرنسا والجمهورية . كانت الجمهورية احدى اجمل الكلمات في طفولتي . اذن كنت جمهورياً في سن السابعة . انه سن الرشد.

الجمهورية وفرنسا . فرنسا ربما اكثر من الجمهورية . فلم تكن فرنسا السيدة الكبرى فقط ، بل كانت ايضاً الارض ، التربة ، المتحد الجغرافي ، التواصل المديد للبشر الذين كانوا قد ساروا على هذه الارض التي كانت تكبرُ من افق الى افق . بين متر وفردان ، في لورين السواحل ، كان هناك النهر دائماً ، ثم ساحل اجنواي الكرامين وفوق الساحل السفوح الشاسعة من الغلات والزراعات حيث يظهر من مسافات ساحرة ، بعيدة وقرية ، الاعداء الذين كانوا يأتون لنازعتنا تراب الوطن المقدس ، الارض التي ينم فيها الاموات . في هذه الطفولة المنفرسة تماماً في الحضارة التراثية التي صنعتنا في احسن تقويم ، كان هناك مائة لكل سياسة ولكل كرامة ، الارض التي خرجنا منها ، الارض التي تحفظ ذاكرة الزمن الذي يمضي ببطء ، ارض المواطنين - الجنود الفلاحين .

وكان هناك الجمهورية^(١) التي لا تفصل ابداً عن فرنسا ، كما كانت في الماضي تتلازم الملكة والامبراطورية . وهكذا كان تراثان عائليان يتوازنان ، موروثان وطني وجمهوري ايضاً ، اولهما ارضي فلاح ، ثانيهما مواطني وشمولي ... كانت الجمهورية تتردد دائماً على لسان العم ، لوران وأريجوا ، الضابط المحترف ، الاكثر من اب بالنسبة الي ، الذي كان قد رباني والذي خطفه الموت مني وانا في سن التاسعة ، كما خطف والدتي في طفولتي الاولى .

كانت هذه الجمهورية قائمة من الانوار ، كانت قوة ، عدالة ، وكانت هي الحق في

١ - شرحت كل هذا في بداية : « La mémoire de l'éternité »

Paris, R. LaFont 1^{ere} éd., 1975, 300 p

الكرامة ، الاحترام ، السعادة ، لا شك انها كانت صادرة عن مكان بعيد جداً . وكانت ترمي الى فرض نظام عادل وشامل بعيداً ، بعيداً جداً . في فنز كان يوجد ايضاً جيش افريقي . لم اشك ابدأ في الدلالة العميقة للمسحة الوردية على ١٢ مليون كيلومتر مربع لفرنسا الكبيرة . فكنت اجول فيها بشكل ملموس يومياً . وكان الجزائريون ، المغاربة ،

الاناميون في قطار التجهيزات يعلنون بحضورهم الجسدي الواثق والمجيد نوجّه الجمهورية الفرنسية نحو العالمية . كنت اتصورها تحقق العدالة ، مثل سان لويس تحت السندانية ، وتقطع سلاسل العبيد . وتلقّح مع باستور . لقد كنا نحن الآخرين اللورائين ، في سنوات ذلك المعرض الاستعماري ، جمهوريين معتدلين ، على خطى جول فري Jules Ferry وبوانكاريه Poincaré وطينون وجمهوريين ، فخوريين بالانتهاء الى امة كبرى لا يحدّها بحر ولا يحيط في اتجاهها نحو الشمس .

لقد لاحظتم ذلك . كنا نقول الجمهورية . انها كلمة قوية ، ترنّ وتهزّ . كان فلاحو هذا البلد يتكلمون بسهولة اللغة القديمة . ان Res publica هي كلمة علمية لكنها كلمة لاتينية ، كانت هي الانسب لعبقريتنا . لكننا كنا نشمّر في الجمهورية كل ما كان الآخرون ينتظرونه من الديمقراطية .

واذا كنت قد فرضت عليكم حكاية طفولتي هذه ، ضارباً بعرض الحائط كل تحفظ ، فذلك لأن الديمقراطية هي اكثر من فكرة ، انها طريقة حياة ، تجربة وجود ، وهي تضرب جذورها في توأصل التاريخ وان تاريخ البشر الحقيقي يرتفع بطيئاً كذاكرة تستعيد نفسها ، مثل هيرودتش الذي يستجوب الكهول ويجري تحقيقاً هادفاً « الى المسؤول دون اعماء الاعمال التي اناها البشر مع الزمن » .

ان الديمقراطية هي غط معيشتنا في المجتمع ، وتنظيم حواضرنا وامنا . في هذه الرأس الصغير من اوروبا ، المتوسط المترجّج نحو الشمال ، في خط اولئك الذين كانوا منذ تسعة آلاف سنة يزوعون اول حبة قمح ، ويسمعون منذ اربعة او ثلاثة آلاف سنة رسالة مدهشة من عالم آخر او من مكان آخر ، هزّوا في مراتون اوتار ملك كبير لم يكن سوى طاغية يحكم عبيداً ، واستصلحوا ، منذ اقل من الف سنة ، تربة المسيحية اللاتينية ورقعوا فوقها ١٥٠٠٠٠ حامل اجراس ، فكانت الاجراس تحمل افضل من اصواتنا رسالة

متحد متضامن . ان الذاكرة التي تؤسس هويتنا هي افضل ضمان لنا بمواجهة حيل اللغة . فمئذ وفاة الجنرال فرانكول لم يعد هناك دولة واحدة من اصل الـ ٢٠٠ دولة الجالسة في القفص الزجاجي ، ألا وتجلس تحت علم الديمقراطية . ان سويسرا (التي لا تتمثل في نيويورك) ، واوغندا المارشال - الرئيس الدكتور عيدي امين دادا بالامس ، والاتحاد السوفياتي السالتي بالامس ، البريغيني الآن . . . وان ايران آيات الله ، وجميع الدول الكلائية القائمة بشكل اعلى للديمقراطية . ان الاجماع على مستوى الكلمات هو موروث من الثقافة الاوروي . لم يعد يوجد اكثر من ٢٥ دولة من اصل الـ ٢٠٠ ، يمكنها ان تمثل في نطاق المجموعة الصغيرة للمجتمعات والدول التي تحترم التراث . ويمكننا حتى ان نسال عن الديمقراطيات التي اسقطت من قانونها . من اعرفها الحق في الحياة منذ بداية الحياة . ليست الديمقراطية بشكل اسامي هي حكم الشعب Demos Kratein ، الكلمة المشتقة التي لا تعني شيئاً يذكر ، بل الديمقراطية هي نظام حقوقي ، يحترم القواعد المشتركة للخير العام ، وللتوازن المتناسق بين المصلحة المشتركة والقيمة السامية لكل ضمير من الضائر التي تؤلف الجسم الاجتماعي والفردانية^(١) ، الاندماج واليثاب^(٢) ، الديمقراطية ، مثل الديمقراطية الزراعية - الرعوية ، الكتابة . . ان الحاضرة ، الرسالة العالمية للانبياء . . . قد ظهرت ذات يوم ، ببطء ، بتدرج متصاعد ، في المكان - الزمان ، فدفعت ، تجاوزت فقدمت وتأخرت ان الديمقراطية هي في صميم تاريخنا . فمن الايسر زرع تكنولوجيا من زرع طريقة حياة ، تفكير ، وجود وموت .

الكلمات والاشياء

تاريخ الكلمة

من الممكن دائماً وضع تاريخ كلمة ما والمعاني المتعلقة بها . ظهرت الكلمة في اليونانية ، في نهاية القرن السادس وبداية القرن الخامس . ولا اعرف ائراً لها في مكان آخر .

٢ - تكراراً لكلام لوريس دومون

٣ - تكراراً لكلام ارنير كوستلر

١/ تظهر الديمقراطية اذن في صميم الحضارة القديمة : انها مرتبطة بنوع من قيادة السيادة وتوجيه مؤسسات الحضارة ، لكن الحضارة بالمعنى البدائي ، والظاهرة التي اثارها كلمة ديمقراطية منذ عشرين قرناً لأول مرة ظاهرة تفترض الحضارة .

والحال ، فما هي الحضارة ؟ لن اكرّر ما قاله فوستل دي كولانج . فالحضارة هي أولاً علاقة اجتماعية بالمكان . اثينا والـ ٢٥٠٠ كلم^٢ من الاتيك Attique شكلتا قبل السرطان الروماني ، ولأمد طويل ، أكبر حضارة في المكان الذي ظهرت فيه الحضارة ، فهل لاحظتم ان اتساع اكبر الحواضر الاغريقية يتطابق مع البلدان الصغيرة في فرنسا القديمة والبلدان المجاورة ، كان لاثينا اتساع بوفييزي Beauvaisis في عهد بيار غوير . وكان لأكبر حضارة يونانية مساحة مقاطعة مقاطعجي Bailliage ، والمقاطعة هي مساحة متمركزة حول سوق ويكون اتساعها متوقفاً على قدرة بلوغ السوق انطلاقاً من اية نقطة من هذا البلد الصغير . . . سيراً على تخوم القوى البشرية التي تكون كبيرة ، فيكون السير صباحاً قبل شروق الشمس والرجوع مساءً مع حلول الليل .

ان الحضارة ، منذ الاكروبول ، تدخل ضرورة في حدود الافق ، ويمكن اجتيازها من اقاصها الى اقاصها بين شروق الشمس وغروبها . . . وبوقت اقل بكثير بالنسبة الى عداء الماراتون Marathon .

لا بد من وضع الحالة الرومانية جانباً^(١) . فروما هي تقريباً السرطان الذي خرج بالحضارة القديمة من حدود التوازن ، شرط بقائها . في اواخر الملكية ، عند نهاية القرن السادس حينما بدأت المعجزة اليونانية ، كانت روما فوق مساحة ٩٨٣ كلم^٢ ، تنصف بالمكانة المتوسطة للحضارة . ولم تكن في بداية الحرب اللاتينية (٣٤٠) تتجاوز اثينا العملاقة تمهواً ملموساً ، انطلق التضخم من الحرب السمنية الثانية . وفي عام ٣٢٨ ، وعلى مساحة ٦٠٣٩ كلم^٢ لم تعد روما حضارة مثل سواها . فهي لن تشكل امبراطورية وحسب ، فهذا ليس استثناءً ، لكن بنيت الحضارة ذاتها متضخم لتبلغ ابعاد امبراطورية ، واليكم المعالم : ٧٦٨٨ كلم^٢ سنة ٢٩٦ ، في اثناء معركة ستينوم

• Cf. NICOLET, les structures de l'Italie romaine, PUF, 1977, P. 77 sq. et P.A. BRUNT, Italian Manpower, - ٤

. Oxford, 1971

Sentinum ، ٢٧٠٠٠ كلم' بعد توحيد إيطاليا سنة ٢٦٤ ، ٣٧٠٠ كلم' بعد الحرب البونية الثانية ، ٥٥٠٠٠ كلم' بين غزو غالبا الالية الشرقية وبين الحرب الاجتماعية ، ١٦٠٠٠٠ كلم' بعد الحرب الاجتماعية ، و ٢٦٧٠٠٠ كلم' في عهد القيصر . . . قبل ان تختلط الحضارة الرومانية مع الامبراطورية نفسها خلال الدستور الاورلياني في بداية القرن الثالث بعد المسيح . انه مجرد وهم حقوقي . فبعد مرسوم كراكالا وقبله ، ظلت الامبراطورية ، في العمق ، اتحاداً ضعيفاً جداً للحواضر المستقلة الى حد كبير . لم اذكر روما مطوًلاً الا لانها الاستثناء الذي يؤكد القاعدة . ان الحضارة ، مهد الحضارة القديمة ، عندما تكون حية فانها لا تتجاوز ابداً المسافة التي يمكن للانسان بحجم جسده ان يقطعها في يوم واحد . ان اراضي الحضارة ، تراب الاموات المقدس ، يمكن اجتيازه مشياً على الاقدام بين شروق الشمس وغروبها . وهنا بالذات الشرط الاول « للديمقراطية » بالمعنى الاول ، وهو النموذج الذي لا نزال ندين له .

داخل هذا المجال ، لا تُفَوَّضُ السلطة . ان تفويض السلطة ، التمثيل ، هما من المسائل التي ستثار بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر . ففي بعض مستويات ممارستها ، تعطى السلطة للقضاة . وفي روما ، يمارسونها باسم *Senatus populusque Romanus* (*) ، في اثينا باسم *L'Ecclesia* (**) . من الواضح تماماً ان المجتمع في اثينا هو مجتمع تراتبي ، مثل الحياة ومثل بنية دماغنا . بكلمة مثل العقل (٣) . ان التفريق الاساسي . وحصراً الاساسي الوحيد هو التفريق فوق اراضي الحضارة بين المواطنين اعضاء الحضارة ، وبين الغرباء والعبيد ، ومهما تكن المؤسسة القائمة فاننا نجد في قاعدتها *L'ecclesia* مجلس الشعب الذي يكون باللمسوس الطبيعي مجتمعاً ، فيكون الشعب *Demos* هو المصدر وهو المجال الاجتماعي الذي تمارس عليه سلطة الحضارة .

الحزب الديمقراطي هو في آن ، الحزب الذي يحصر المناقشات الوظيفية بالقضاة ، والذي يدافع عن المواطنة العريضة مقابل مواطنة حصرية .

* مجلس الشيوخ الروماني

** مجلس الشعب اليوناني

③ (راجع ما كيه ارنتر كوسلتر في : Janua, Paris, Calmann - Lévy, 1979, 348 p .

لم تكن الديمقراطية القديمة تعني إبدأً ما نعنيه نحن . فلم يكن يوجد مثال للحاضرة قديمة (الا عندما تقع كارثة الاستبداد) يستبعد كلياً حضور الشعب Demos ، الحضور الجسدي وسط مؤسسة المواطنين المجتمعين في الاغوار (Agora) ^(١٣٣) او في الاكروبول في حالة الخطر . جمعية ارباب العائلات ، اولياء العائلات الواسعة نسبياً ، زعماء الاسر والبيوتات . ويفرني القول ان الحزب الديمقراطي يفرض نفسه في الحاضرة ، وعندما تمحي داخل الحاضرة بنية اعرق بنية العائلات الكبيرة ، الشديدة التراتب ، من حيث مؤسساتها وشبكاتهما .

ان ارث الحاضرة الذي اسأت المنشأة الرومانية رعايته لم يحدد امام الانهيار السكاني الذي قضى منذ نهاية القرن الثاني على روما الامبراطورية وارث الثقافة القديمة . الهاوية عميقة لكن الابداء ليست كلية . هناك جزء من العبرة السياسية للحاضرة القديمة مستمر في « مخطوط » يخطى النسيان . . . لانه بين الحواضر المنحطة ، هناك حواضر باقية . . . منحلة الى متحولات فلاحية ، اجتازت الصحراء الكبرى للنكوص الانساني ، وبالتالي النكوص الثقافي امام الغزوات والقرون الوسطى البعيدة . ان الـ Villa ، المزروعة القديمة ، في اواخر الامبراطورية والممالك البربرية والنهضة الكارولنجية البلدية . هل ازال كل تلك الاجنة للحياة المجتمعية ؟ كلا بالتأكيد ، فالتحد السكاني هو احدى ثوابت الاجتماعية المتوسطة منذ العصر الرعوي - الزراعي ، ولم تكن الحاضرة سوى التعبير الافصح عن ذلك .

في الذاكرة الاجتماعية والثقافية للبشر في حوض المتوسط ، يشكل التحد السكاني ، الشعب المجتمع فوق الساحة . . . الساحة العامة ، السوق ، ساحة الكنيسة ، ساحة الجند ، Plaza Mayor . . . الشعب الذي يعزّز دوران الثقافات ، وينظم دفاعه ، يمنح لفضائه سلطة متجددة دورياً . . . الشعب المجتمع فوق الساحة العامة للحاضرة ، شعب القرويين في ساحة الكنيسة . . . والقضاء البلدي المتواضع ، ان كل ذلك يشكل ابط واثق كتابة عن الديمقراطية .

ب/ التحد السكاني اجتاز العصور . ينهي انتظار القرنين الثاني عشر والثالث

*** الساحة العامة في الحاضرة البيزنطية .

عشر لكي يصبح مجدداً ، بعد تحلله بالاسرة النووية ، القاطرة الصلبة والمنظورة للنسيج الاجتماعي والمؤسسة السياسية .

لنعد الى الكلمات

توارت الديمقراطية من المصطلح مع الجمهورية الرومانية ، فأنحنى الشعب امام الشيوخ والامراء . الشيخ نفسه انحنى امام الامير : الامبراطور الملك ، القيصر ومجلس المشيخة Curia .

الديمقراطية هي من نعم الحاضرة المجيدة . يجب انتظار نهاية الانوار حتى يكتسب الجدر اليوناني القديم حق الظهور في لغاتنا الشائعة المترقية الى مرتبة الكتابة الفلسفية . اذن خرجت الديمقراطية من ندم دام قرابة الالف سنة . . . وظهرت في مصطلح اواخر الانوار .

في قرن ونصف القرن ، حققت الاسرة الدلالية للديمقراطية غزواً مذهشاً جداً على الصعيد العالمي . ويعود غزو هذه الاسرة الصوتية للميدان الدلالي ، الى عاملين .

الاول هو الثورة الفرنسية . لم يعد هناك حاجة الى البرهان بعد فرانسوا فوريه والان بيزانسون^(١) . وحتى نفهم تحول الكلمات ربما ينبغي استذكار تطور الاشياء .

ان الواقعة السياسية الكبرى للنسيج الانساني المتجدد تكونت في القرون الوسطى ، هي واقعة الدولة الاقليمية التي تشتمل على الاسر ، الاتحادات ، والبنى - الجامعة الزراعية والقطاعية . ان الدولة الاقليمية هي ملكية بالضرورة تقريباً . فعلى الصعيد المحلي ينبغي البحث عن استمرار سياسة الحاضرة . الديمقراطية المباشرة للشعب المجتمع . خضعت المؤسسة الملكية لمتطلبات الخير العام . وتوجت جمهورية جان بودان . فالمهمة الكبرى للملك هي السهر على الحد الادنى من الامن العام ومن احترام الحق الطبيعي الذي يوفر لرعايا الامير ، مواطني الجمهورية المسيحية ، الحريات التي تسمح باختيار طريق خلاصهم ، في الكنيسة . وبالكنييسة ، التي تمحيها الجمهورية في عمارة دورها .

François Furet, penser la Révolution française, paris, Gallimard, 1978 Alain BESANÇON, les Origines, ٩ intellectuelles du Léninisme, Calmann-Lévy, 1977

في الحقيقة ، هنا وهنا بالذات نشأ التوتر في تواصل الحق العام للدول المتنزلة من المسيحية اللاتينية بين ارث السياسة المسيحية بعد الف سنة من المسيحية وبين المطالبة بالانوار .

بقدر ما يوجد تيار سياسي اكثري في فكر الانوار فانه يتجه الى فصل ، وعلى الاقل ، الى خلط اقل بين حق المدينة وحق الكنيسة او الكنائس ولنوضح ان هذه المطالبة بالفصل قائمة منذ نهاية القرن السابع عشر ، في انكلترا الطهرانية الجديدة ، على لسان روجيه ويليا Roger Williams ليس لصالح المجتمع الموحي بل لصالح الكنيسة .

حدث توتر داخل اجماع عميق حول بعض النقاط الصغرى . وهذا التوتر لا يدور حول الديمقراطية ، انما يدور حول علمنة Laïcisation متعاطفة نسبياً للحق العام . بين كيفيات تقويض السلطة . لقد تارجع الفلاسفة بين التحالف مع اجهزة الدولة الملكية (الاستبدادية المتشوّرة) ، وبين تعزيز السلطات الوسيطة على الطريقة الانكليزية (مونتسكيو) والحلم الاواقعي (روسو) بنموذج قبلي مستوحى من الكاتونيات السويسرية دون الافصاح عن ذلك .

استند حزب « اصلاحي » الى المدافعة عن الحق العام ، لمكافحة السلطة الوزارية وتجاوزات الممارسة العادية للسلطة . فسمى هذا الحزب الى رسم صورة الخصم ، ووضع صياغة عامة للاصلاحات باسم المصلحة العامة ، مصلحة الشعب .

وعندما انطلق المسار الثوري ، ظهر حزب الاصلاح الذي سمّي خطأ ، بالثورة ، كانه حزب الشعب . وقد تداخل مفهوم الثورة والشعب ، حزب الثورة هو سلطة الشعب . اذن السلطة الثورية ديمقراطية . والديمقراطية المطروحة على هذا الشكل تتعارض مع كل شكل تمثيلي . ان الشعب « الثوري » يعلن تأييده للسلطة الثورية بالتصعيد الصريح . هكذا سارت السلطة البلدية في القرن السادس عشر . ان السلطة الثورية تخاير والشعب الثوري (بعض الفروع الباريسية) يمارس حقه في التصعيد . الثورة لا تعد الاصوات ، انها تقطع الرؤوس ، مثلما كانت الشريعة الموسوية العتيقة تحظى الاحياء ، لان الازلي يعاقب بالطاعون . كان الكيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville قد كشف الآلية ، وجاء البحث التاريخي ليكمل النموذج العمليتي تماماً . اننا نعرف الآن كيف انتزع في عصر المسيحية ، السرطان الايديولوجي والديكتاتورية

الثورية في ديمقراطية المجتمع القديمة غير المقتنة . ان التلامي الاسطوري للمقيمين على السلطة الاستبدادية مع الشعب المتجمع ، بدون تمثيل مؤسسي ، يفسر كون حزب الثورة المركزية ، الحصرية ، التوحيدية . . . قد اكتسب صفة الديمقراطية . ومنذ الآن سيتمعمل كل تيار ثوري ، كل سلطة ايدولوجية . . . المصطلح الديمقراطي .

العامل الثاني هو نجاح انظمة تمثيلية برلمانية في اوروبا تستند الى تأسيس معقول ومعتدل للاقتراع العام . ذا التوسع الاستعماري ، والحريان العالمتان الاولى والثانية ، شهدت انتصار الديمقراطيات . واكثر من ذلك ، انتهت الحرب الثانية بانتصار الديمقراطيات البرلمانية التمثيلية ويانتصار هدفها المضاد ، السلطة الايدولوجية الثورية ، وكما ان السلطة الايدولوجية تتكلم اللغة الديمقراطية ، فان تناقض العالم الثالث التحرر من الاستعمار بنموذجية الاوروبيين (الديمقراطي التمثيلي والاستبدادي الايدولوجي) ادى الى هذا الفيض اللفظي الذي يضع الاسرة الدلالية للديمقراطية في القمة الموضوعية لكل المصادفات التي لم يحسب لها حساب ابدأ في امبراطورية الكلمات الكبرى .

الكلمات والاشياء

فيما يتعدى الكلمات

من الصعب جداً الفصل بين الكلمات والاشياء . فلا تبلغ الاشياء ابدأ الا من خلال الكلمات . ولا يد من وضع تاريخ كلمة الديمقراطية . فهو سيعلمنا الكثير حول السلطان الخاص بالكلمات وحول مهارتها في تبديل معانيها . فنقول الابيض والاسود احياناً في وقت واحد ، الكل ونقيض الكل .

أ/ لنعد الى الوقائع . في حوض المتوسط ، بعد الثورة الزراعية - الرعوية الكبرى مع التحضر عامل كل اشكال التقدم . ظهرت بنية اجتماعية ، في النطاق المكاني لحاضرة على قياس الانسان . وعندما نزع القشرة . ليست امبراطوريات الازمنة القديمة الا كونهذاليات حواضر . وفي الاطار السياسي للحاضرة . يمكن ان نقارن بين متحدثاتنا السكانية التي تنظمها علاقات حقوقية . وبين تفويضات السلطات وبين مجموع الممارسات المؤسسية التي تسمح بتحقيق المقاربة الاولى لتوازن ذاتي الانتظام بين الاندراج والاثبات « holisme » الانثروبولوجين الانكليز الذي بدونه لا وجود لحياة اجتماعية ولا

لفرادة كلامنا الواضح . كانت الحضارة مدرسية سياسة تعترف بعدم قابلية وعي سقراط الذاتي للانخفاض ، وعيه بأنه انسان لكنه سقراط اولاً ، حتى وان لزمه ، اكراساً للاندراج السياسي والاجتماعي ، في اثينا ، ان يتجرع في مساء عمره كأس سموم الماضي . لم يبق من تجربة الحضارة القديمة سوى كلمة (متروكة للكتابة) وحياة مجتمعية لم نعد نعرف عنها شيئاً .

ان تاريخنا تاريخ مكسور . والمهيوط السكاني من القرن الثالث حتى القرن الثامن (بنسبة ١٠٠ الى ١٢ . . . في الحوض الغربي للمتوسط) لم يترك شيئاً شغافاً يتقطر . ان كل تاريخنا يبدأ مجدداً مع بداية بناء العالم الممتلئ الذي تم بين اواخر القرن العاشر ومتنصف القرن الثالث عشر . لن اكرر برهاناً عرضته مؤخراً في مكان آخر^(١) .

في الممارسة ، ان تكثر لا سابق له في عدد الناس ، هو الذي يتحكم بتشكيله التبدلات التي نجمت عنها المسيحية اللاتينية في العالم الممتلئ ، رغم مجموعة علاقات وتوازنات تتطابق مع هذا النمط من المجتمع السليبي الذي آل به الامر الى ان يتحدد تماماً في الاسرة الدلالية اليونانية للديمقراطية ان النمو السكاني اتى الى مستوى اتصالات لا مثيل له . مستوى اتصالات يتوافق مع ٣٠ - ٤٠ نسمة في الكلم^٢ / فوق ٢ مليون كيلومتر مربع ، مستصلحة بنسبة ٨٠٪ ومزروعة بنسبة ٥٠٪ ، مع اقتراض وجود ١٥٠٠٠٠ الى ١٦٠٠٠٠ حامل جرس ، اذن فوق ارض مقسمة الى ١٥٠٠٠٠ متحد سكاني ، اي الى عدد مماثل من الحواضر الحقيقية الصغيرة . ان ما يميز الشريحة المستصلحة في شمال المتوسط هو وجود متحدات اقليمية اصغر بكثير من الحواضر اليونانية القديمة ، نجدها جزئياً في كومونات البروفنس الكبرى ، في لانغدوك وجنوب ايطاليا .

ان الحياة المتحدية التي قامت الى جنب شبكات الحماية القطاعية هي حياة متواضعة مثل الحضارة - الصغيرة ذات المئة الى ٢٥٠ أسرة .

الحقيقة ان هذه المتحدات الجزئية الصغيرة تقاس بمقياس الاسر . والاسرة مع الكومونة ، هي المختبر القطاعي الوسيط لافضل ما نحن عليه .

P. CHALNU, depuis Histoire Science sociale, sedes, 1974, 438 p, à un Futur sans avenir, Histoire et... V population, Calmaun - Lévy, 1979, 330 p

لقد شرحت كيف ان الاستصلاحات الحديثة لمجمل الاقليم^(٨) كانت قد ضربت التوازن العائلي القديم ، العائلة القديمة التي هي متعددة الاقطاب الى حد بعيد . ان الطفرة العظمى في القرون ١٢/١٣/١٤ هي انتقال اسرة نسيية متعددة الى اسرة نووية امومية مهيمنة . لقد سمحت المصادر الاحصائية الانكليزية في القرن الرابع عشر بملاحظة الانتقال .

ان ضعف الشبكات النسيية الواقية قد شجع توطين المتحد . ان العائلات النووية والحاضرة الصغيرة للمتحد القروي لا يمكن فصلها عن صعود الدولة الاقليمية التي تنتقل من دولة الاقطاع^(٩) الى دولة العدل والمال . الى دول عدالة ومالية ، هي ايضا دولة قانون ، منطلقها قوة عامة ، قادرة على مساعدة المتحد المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقطاع ، وعلى فرض احترام قرار العدالة بهذا الثمن تم الانتقال من الثأر . . . داخل الانساب الى دولة عدالة ومالية ، هي دولة قانون قادرة على فرض احترام قرار العدل التحكيمي . هذه الطفرة اساسية . فهي تتضمن انقلاباً في الحقيين العام والخاص . وتتضمن بالواقع اعادة ظهور حق المواطنة الفعلي فوق شاطيء حقوقي اوسع وافعل من ميدان الحاضرة القديمة ، ينطبق ، فقط . على اقلية ضئيلة من المواطنين . بين الحاضرة القديمة ومرحلة الحماية النسيية الصرفة ، العشائرية والاقطاعية ، المرحلة البربرية ، هناك تراجع وانحطاط . بين الحاضرة القديمة والدولة الاقليمية في المتحدات والعائلات الامومية ، يوجد تقدم واضح فأكثريه رعايا الامير المسيحي يستمعون تقريباً بنظام حقوقي درعائي واقعي مقابل العنف القوضوي الذي كان في الازمنة القديمة امتيازاً للمواطنين وحدهم . ان رعايا الامير هم مواطنون يستمعون بنظام الحق العام .

كانت الاسرة النووية هي مدونة المسؤولية المشتركة . فكل الابحاث^(١٠) التي اجريناها في علم السكان التاريخي تبين خلال خمسة قرون ، من الحادي عشر والثاني عشر

P. Chaunu, Histoire Science sociale, paris, 1974, A

P. Chaunu, Histoire économique et sociale de la France, t. I: L'Etat, PUF, 1977, 4

Cf- Un Futur sans avenir Histoire et population - ٩٠

خاصة من خلال ابحاث جاني - ماري غويس J.M. Gouesse . حول تكون الزوجين .

حتى السادس عشر والسابع عشر ، ظهور الزواج المتأخر عشر سنوات بعد البلوغ ، وهو زواج الاختيار الذاتي المستقل نسبياً . في سن يبلغ فيها الشريكان المقبلان حالة لا يقف فيها اسلاف من شأنهم ان يؤثروا على القرار . وهذا النظام هو أيضاً النظام الذي يسمح بالحد الأقصى من التثمين التربوي . كل هذا مشبوه ، وكله يدخل في نطاق الالف والباء ، نطاق المكسب الذين ندبى به الى علم السكان التاريخي . في الحقيقة ان الاسرة النووية الاسرة المخفوفة الى مستوى عائلة امومية بنسبة ٨٠٪ هي مفتاح العقد في المنظومة الحضارية للمسيحية اللاتينية الغربية في العالم الممتلئ .

هذا النمط العائلي يضمن ادنى تفاوت بين الجنسين ، وتقاسم المهام داخل وحدة اسرية هي ايضاً وحدة استثمار اقتصادي ، استمرار التوارث التربوي للمكاسب وانتقالها من الجيل الراشد الى الجيل الصاعد . وحدة مرنة ، متحركة : ان متغير سن الزواج يضمن الانتظام الذاتي السكاني . فهذا النظام المرن يحفظ المكاسب ، ويكفل ميداناً مناسباً للتكيف وللابداع .

ونقطة ضعفه هي غياب الحماية الفعالة . لقد حافظت الارستقراطية على الاسرة الواسعة والتضامن الاسري . انها تخاف من حكم الانتقام . وتراجع بنية النسب في الوسط الشعبي لم يكن يمكن الا بتوطيد المتحد ويتطور الدولة الاقليمية التي هي دولة عدالة ، مالية ، اذن دولة حق وشرطة .

العائلة الصغيرة ، مدرسة الانيات ، تستدعي المتحد ، مدرسة الاندماج . ان الجمعية الملتزمة مرتين سنوياً بحضور ممثلي كل الأسر (الذكور والاناث الاقتراع العام في القرية ، مع حضور نسائي لاسر الامل ، في ديمقراطية مباشرة ، ديمقراطية مفوضة من خلال المسؤولية البلدية القروية) ، الجمعية الموجلة بالنظام والادارة وتوزيع الضريبة الملكية ، ومتحد السكان هذه الجمعية تسمى «Commune» ، «Collecte» ، «Paroisse» . . لا تهم التسميات ، فهذا الكيان الجهاعي المتواضع هو الكيان الانيات ، الاله ، الاله ، الاله استمراراً بين كل مؤسستنا . فهو مع الاسرة النووية المؤسسة الوحيدة التي تحركت قليلاً خلال الف عام لا توجد ديمقراطية في العالم الا هناك حيث توجد كومونات مسيرة ذاتياً ومجموعات من الاسر الامومية . عذا الرحم المضاعف لم يتوجد ابداً الا في اوروبا اللاتينية . انه الشرط الضروري غير الكافي للقيام المديد لدولة القانون .

ب/ ان الديمقراطية المفهومة على هذا النحو ليست مرتبطة بحادث عارض ولا يظرف خارجي يمكن زوجه في اي نظام ، انها ثمرة بناء بطيء وغير ملحوظ ، من جيل الى جيل ، خلال الزمن .

انها توازن بين تأكيد وعي مستقل وبين الواجبات المفروضة على الجماعة . فكانت تلزمها الاسرة الصغيرة كمدرسة فردية للحرية والمجتمع كمدرسة للمسؤولية . ان الاسرة النووية هي التي كانت تعزز الحاضرة القديمة . فالحاضرة القديمة اشد وطأة ، اكثر تطلباً ، واعظم تخفيضاً للحرية الفردية من الحق والممارسة المنتزكين من المسيحية .

ان ما يجعل الديمقراطية تفهم على هذا النحو ، ليست طريقة تعيين القاضي او تعيين اولئك الذين سيقولون الحق ويفرضون القانون ، بل هو وجود حالة حقوقية ، الاعتراف الحقوقي لحالة من الحرية والممارسة معينة للحرية . واقدام الحريات هي حرية التقرير داخل المؤسسة العائلية^(١١) . الفن حر في التقرير بشأن استشار قطعه ، ان حصة الحرية الفعلية لفلان قديم في القرن الثاني عشر ، لفلان من القرن الخامس عشر ، اعلى مما هي عليه في مجتمع صناعي . فما يقيم الديمقراطية هو وجود حالة توازن بين الاثبات والاندراس .

ان طريقة اختيار النخب ، توزيع السلطات ، الخلقية بالنحس ، هي نسبياً ثانوية ، فالديمقراطية اسبق بكثير ، انها تتعدى بطاقة الاقتراع . فهذه شرط ضروري في عصرنا ، لكنه شرط غير كافه اطلاقاً .

لقد تغيرت على مر العصور طريقة تعيين القضاة وبنان الهرميات فتقدم الاقتصاد النقدي كان يحيل الى تقويم كل اشكال تملك الوسائل والمنتجات ، من خلال العملة الرمز والمؤشر المناسب . للمجتمع التقليدي طريقته في تعيين السلطة البلدية ، خاصة في المتحدات الاستشارية الكبرى في جنوبنا ، الذي هو نموذجي حقاً .

ان منظومة التعيين بالتزويق الساطع . الاعتراف الاجماعي ، باجماع الجسم ، عملت مطوّلاً . لئلا القنصلية Consult او مجمع الكراولة Consistoire في الكنائس المستصلحة (المؤسسات تنزع الى التراكب في هذه الاقاليم - المتحد البروتستانتية في

١١ . P. CHAUNU, La métaphore et le sacré, Calmann-Lévy, 1978, 289 p.

الجنوب الغالية على جاتين استب Estébe، في النصف الثاني من القرن السادس عشر) .
الفصلية والمجمع يتخايران ، لكن اعضاء المجمع يخضون للمجموعة التي لا يمكنها ان
تعينهم لكنها تستطيع ان تسقطهم . ويمكن للمجموعة ان تعطل وتلغي مشروع زواج خلال
اعلانه كذلك هو الامر بالنسبة الى طبقة النبلاء . فهو نبيل بموافقة الجميع . من النبلاء
وغير النبلاء ، ان هذه المنظومات للتعين والرقابة والانتاج الذاتي للنخب يلزمه ، لكي
يعمل ، اطارا بقياس الانسان في حاضرة او في كومونة ، وبكلمة في كومونة
حاضرة/ مشتركة .

لقد تطورت طرق التعيين ، مع الانتصا من التمثيل الكومونسي الى التمثيل
القومي . لكن الديمقراطية الحقبة تبدأ قبل تداول الكلمة بكثير . فاذا اعيد وضعها في الامد
الطويل ، فان ما يشكل قاطرة الديمقراطية قد تعرض بالذات لكسوف حينما دخلت
الديمقراطية في فرنسا الى المصطلح السياسي ما بين ١٧٩١ و ١٧٩٤ . ثم اعيد تكوينها بعد
ذلك في هذا التواصل المنطلق من المسيحية اللاتينية السلفية الى ديمقراطياتنا الصناعية .

توافقات ذاكرة بعيدة

تدل التجربة على ان الديمقراطية هشّة . فهي لا تُزرع بسهولة . ولا تزدهر الا اذا
فهمنا جيداً الطبيعة الصالحة لنموها . الحقيقة انه لا يصنع شيء ضد الزمن ففي ضوء
التاريخ ارى ثلاثة شروط ضرورية لازدهار دولة ديمقراطية في مجتمع يحترم حرية اعضائه .

- الشرط الاول فلسفي ،
- الشرطان الثاني والثالث تاريخيان .

لا يمكن ان يكون هناك مجتمع ديمقراطي بدون هذا الترتاب لخلايا الاجتماعية
العائلية والمحلية .

ان الديمقراطية كما تبدو لنا في تطورها المستقل حتى عن الاسم الذي أعطي لها ،
تضرب جذورها في اثينا والقدس . لقد سبق ان رأينا في اثينا مهد عقلنا . واهم هي السمة
القدسية . ففي مطلق الديمقراطية الصحيحة ، الديمقراطية الليبرالية ، هناك تقسيم بين
الوجودي والاجتماعي ، الاليت والادماج ، المصير المحتوم للوهي الذاتي وحاجات الجسم

الاجتماعي . في متعلق الديمقراطية التي هي طريقة اخرى للتعبير عن الحرية ، هناك اذن ما سادعوه التقسيم العنصري ، مع التراث الجمهوري في القرن التاسع عشر .

فلا يمكن وجود افراد داخل مجتمع ، وحرية بالنسبة الى الجسم الاجتماعي ، وتقدم من طبيعة الى سواها ، الا اذا تأسس على العقل حق الخطأ ، ولا يمكن وجود حق الخطأ الا اذا كان مصدر القدسية خارج كل ما يقع في نطاق التجربة الحسية والعقل المشترك . بكلمة ، لا ارى كيف يمكن تأسيس مجتمع حرية خارجي كلمات الكتاب المقدس الثلاث الاولى^(١) . لانه في البداية خلق الله . . . وبعدما خلق الله ، رأى ان النور حسن ، وهذا يعني ان الوجود بذاته لا يختلط مع الكون ، وان الكون لا يملك الوجود بذاته ، وبالتالي ان الخطأ المتعلق بكل الاشياء الموجودة في الكون لا يبطأ القدسية ، وان الخطأ في السياسة ليس امراً منكراً . ان الخلق من العدم يعني التفريق بين ملكوتين ، لا توجد حرية مدنية ، اذن لا توجد ديمقراطية ، اذا لم يتعمق داخلياً هذا التفريق . فالديمقراطية المولودة في ثقافة مسيحية قدسية لا يمكنها ان تزدهر مطلقاً منقطعة عن هذا الاصل الاساسي . اذن من المفيد ان تكون قد عسكرت ، في وضع نزاهي نسبياً ، ككائنات حقيقية اقلية بالضرورة تقريباً ، تحافظ على خطاب التعالي والتفريق بين الملكوتين .

ان التهديد الكوني الوحيد الذي يضغط على الديمقراطية هو تهديد داخلي . انه ناجم عن السرطنة الايديولوجية . ان اسطورة الثورة ، ١٩٧٣ و ١٩١٧ . أدت الى حذف الماضي . وباب الذاكرة يساوي تراجعاً عن الموروث . تراجعاً عن الكرامة والحرية . والحال فان التسرطن الايديولوجي يتم عندما يتلاشى التفريق بين الملكوتين . ان الماركسية واحدة في جوهرها . واذا توصلنا بالسياسة الى الوجود بذاته ، فلا يمكن ان يوجد سوى حقيقة ثورية واحدة . وقد حدث للكنيسة ، المناسبة للتفريق بين الملكوتين ، ان استعانت بالذراع الزمنية لكي تحسم المنازعات الداخلية . وفي التقليد الخاص بالخلق من العدم ex nihilo ، تصبح الخيانة المؤقتة والصغرى استعانة مألوفة ، دائمة ، ضرورية ، في مفهوم احدي للكون . لهذا فان Coulag ليس عارضاً لكنه ثابت في منظور احدي

١٢ - طورت البحث في العلاقة القائمة بين Beveshieth bara Elohim والمجموعات الحرة في كتاب La mémoire et le : sacré et profane ، الصادر سنة ١٩٧٩ في ٢٥١ صفحة .

وحصري للكون . ويمكن بالسرعة والعادات المكتسبة تكذيب القاعدة . فيأتي زمن تتجاوز فيه الديمقراطية المتطوعة عن جذورها البعيدة ، قواعدھا التي قامت علیھا . لقد تخلينا عن أهم حق من حقوقنا كلفة : حق الولادة ، الحق في الحياة البرية . ولا يمكن لالغاء عقوبة الاعدام ان تخفي انه انتزع من مئات الوف الابرياء ما يُعطى لحفنة من المجرمين .

لا يمكن وجود ديمقراطية بعيدة بدون ديمقراطية قريبة . وقبل خلط المنشأة والبرلمان ، لتعلم مجدداً الديمقراطية المحلية . اقدم برلمان يسمى مجلس العموم . والكومونة عالم الأمة الصغير هي مع الاسرة مدرسة الاثبات والادماج ، التوتر الذي به تؤكد ذاتنا في مواجهة ذاتنا ، تحت انظار الموت وبمواجهة الآخرين ، ففي المتحد القروي استعدنا تعلم الحرية والمسؤولية من القرون الوسطى حتى ايامنا . وفي الكومونات القروية جرى في ظل ملكية تموز (يوليو) في القرن التاسع عشر اختبار الاقتراع شبه العام . وهذه التجربة تفسر تفوق الاقتراع الوحيد الصوت على الاقتراع للامحة . فالديمقراطية القديمة تعلم ان افضل البرلمانات هي البرلمانات التي يكون اعضاؤها ممثلين لكائنات ، المدينة ، لمجموعة بلدان وقرى . الاقتراع للاسم الواحد يوطد الروابط الشخصية . يمنح للامير وجهاً . يفسر ، يدقق ، يشخص . ويعد الوحش البارد للايديولوجيا التي لا وجه لها .

المتحد القديم هو متحد البيوتات . ليس الانسان مديناً فقط للتناسل الجنسي كمعظم الكائنات الحية منذ ٨٠٠ مليون سنة ، انه يولد غير ناضج ، ويظل كذلك طوال جزء من حياته ، و« انثى الرجل » تكون قاصرة خلال الاشهر الاخيرة من حملها . الخلية الامومية هي معطى فيزيولوجي . ومثل كل الكائنات الحية تملك هذه الذاكرة التوالدية التي تسمح لنا بان نبني جسمنا ، ونجند بناءه ، في كل نبضة من حياتنا . لكننا نملك ، فضلاً عن ذلك ، ذاكرة ثقافية . بدوتها ، نكون افقر ، واعوز من اي حيوان . ان التناقل المتجدد المضاعف للحياة ، الحياة البيولوجية والحياة الثقافية ، يبدأ في البيت . انه العمل المشترك بين Ishay Ish المنحنيين فوق مهد الصغير ، فعل اللحم والروح . الذي يعطيه نسبة ٧٨٪ القانون التناسلي في اللحظة الاولى من الحمل « وفعل الحرية التي تبني ذاتها ، مع ذلك ، على مرور اللحظات ، فعل « الزمن الهارب بدون تصحيح »^(١٧) .

١٧- O. Costa de BEAUREGARD, Le second principe de la science du temps, Paris, Le Seuil, 1963.

بقدر ما يتطلب الابتعاد عن الانتماء في نظامنا الاجتماعي ، وتتطلب الفردانية على Le holisme . وهذا هو التحول الطبيعي للديمقراطية . يكون دور الخلية الاسومية اعظم . فلم يكن التمييز العنصري في البيت الملاذ قوياً ابداً كما هو قوياً الآن في المجتمعات الما بعد صناعية .

ان هذا الارهاق هو الذي ينهدد اليوم بضجير الخلية الاسروية فالاسرة المخفوضة الى اقصى حد ، المصغرة الى اصغر قياس ، لم يعد يمكنها ان تواجه المتطلبات المنتظرة منها . فقد ظهرت منذ عشر سنوات عاجزة عن تجديد تناقل الحياة .

فاما ان ينهار بناء الديمقراطية الما بعد صناعية تحت عبء الانتقال التي تضغط عليها من القصة ، واما ان هذه الديمقراطية تعيد تلقيح الخلية الاسروية بالوسائل الاقتصادية والشحنات العاطفية التي ستسمح للأسرة الزوجية ، خلية الامن ، السعادة ، وتجديد بركة الحياة ، بصيانة البناء القوي يتضاءل وينهاوى .

ان الشجرة تموت اذا اقتلعناها من جذورها . والوطن هو أرض الآباء ، والأخوة نتعلمها في العشيرة . والديمقراطية تمرس أولاً في البلدة/ الكومونة .

ان القيم التي تؤسس ميثاقنا الاجتماعي تستوجب ان نديرها بالحكمة القديمة لرب الاسرة الحريص على نقل الموروث . . . وهكذا من جيل الى جيل . . . طالما يمكننا القول غداً .

إشارات خاصة بحياة الكتاب وأعمالهم

- جان - جاك روزا Jean - Jacques Rosa : استاذ مبرّز في كليات الحقوق والعلوم الاقتصادية ، يدرّس الاقتصاد في معهد الدراسات السياسية في باريس I.E.P.P حيث يشرف على دكتوراه السياسات الاقتصادية رئيس عدة جمعيات . منشيء « المؤسسة لاجل الاقتصاد السياسي الجديد » ، عضو « لجنة حسابات الأمة » ، نشر مقالات كثيرة وأعمالاً عديدة في مجال العلوم الاقتصادية .
- فلوران افتيالون Florin AFTALION ، استاذ المالية في الـ ESSEC . لاجي سياسي منذ ١٩٦٤ ، مهندس سابق ، هومع جان - جاك روزا احد قادة اتجاه « الاقتصاديين الجدد » . نشر أعمالاً عديدة نذكر منها بوجه خاص بحثه Socialisme et Economie حيث يعرض نظرية شاملة الى مشاريع (الحزب الاشتراكي PS) الاقتصادية .
- جان - ماري بنوا Jean - Marie BENOIST ، استاذ مساعد في الكوليج دي فرانيس ، تلميذ سابق في المدرسة الاعدادية العليا ، مُبرّز في الفلسفة ، وضع سنة ١٩٧٠ كتاباً تنبؤياً Marx est mort . صاحب عدة أعمال فلسفية وسياسية (La tyrannie du Logos ; la révolution structurale ; les nouveaux Primaires)
- هنري آرفلون Henri Arvon ، استاذ في جامعة باريس - ١٠ نانتر . تحدّ الاتجاه العام لأعماله بالتجربة المأساوية للتوتاليتارية (غادر ألمانيا النازية

منذ ١٩٣٣) واضع اطروحة عن ماكس شترنر Max Strimer ء
وصاحب عدة مؤلفات هامة :

La philosophie du travail; l'anarchisme au XXe siècle

وهو يعد كتاباً توفيقاً حول التسيير الذاتي .

Paul CLAVAL ، استاذ في جامعة باريس - السوربون . يسمى
لتجديد مناهج وأسس الجغرافية التقليدية . ليجعل منها علماً
حقيقياً لأرض الانسان « يشتمل على الابحاث الجارية في العلوم
الاجتماعية الاخرى وعلى مشاغل علم البيئة ، وهذه الروحية صدر
له عن P.U.F. ، كتاب بعنوان :

«Les mythes fondateurs des sciences sociales», 1980 -

Paul BACQUET ، استاذ في جامعة السوربون - الجديلة .
اخصائي في اللغة والأدب والحضارة الانكليزية ، تمكّن من الجمع
بين الأعمال التقليدية والعزم على انفتاح الجامعة على عالم العمل ،
وهو يدرس اللغات الاجنبية التطبيقية رأس ، منذ صيف ١٩٧٧
حتى ربيع ١٩٧٨ ، L'association pour la Démocratie ، بنشاط
وفعالية .

Yves Pélicier ، استاذ علم نفس في جامعة رينه ديكارت
(مستشفى Necker) . تدور اعماله حول معاناة المرضى
العقليين ، ومسألة الصحة الاجتماعية ، وتاريخ الطب . سيصدر
له قريباً كتاب يبحث في ازيمات الصحة عنوانه : «Lecitoyenet
et son corps» .

Jean SERVIER ، مدير قسم علم الاجتماع وعلم الانام
Ethnologie في جامعة بول - فاليري (مونبلييه ٤) صاحب كتاب
Histoire de l'Utopie الذي اصبح مرجعاً منذ صدوره ، يورثه
سرفيه ابحاثه الى جميع اشكال التعبير الاجتماعي التخيلي ، يعد
كتابين توفيقين حول مفهوم الايديولوجيا وطرائف الانتولوجيا .

Charles ZORGBIBE ، عميد كلية الحقوق في سوا CSeaux .

■ بول كلافال

■ بول باكيه

■ ايث بليكيه

■ جان سرفيه

■ شارل زورغبيب

مشارك في « Concil on Foreign Relations » ، ومؤرخ في
المعهد دبلوماسيتك ، امس المدرسة الفرنسية للعلاقات الدولية
- وهي تيار فكري يضم الاخصائيين الفرنسيين في هذا المجال ،
وهم متحدون ليس على اساس الايديولوجيا ، بل بدافع الاهتمام
المشترك بالقوى العبر قومية التي تفصح عن ذاتها في العالم ،
وبدافع البحث المشترك عن « سياسة خارجية جديدة » تتجاوز
السياسة التقليدية Realpolitik .

■ آني كريجيل

Annie Kriegel ، استاذة علم اجتماع سياسي في جامعة باريس - ١٠
نانتير ، صدر لها عدة كتب حول الحركة العمالية والاشتراكية ،
الفرنسية والعالمية . مؤرخة في جريدة Le Figaro ، نشرت مؤخراً
مقالاتها الصادرة بين ١٩٧٦ و ١٩٧٩ ، بعنوان : « Le
communisme au jour le jour » .

■ بيار شونو

Pierre Chaunu ، استاذ تاريخ في جامعة باريس - السوربون ،
صاحب عدة منشورات في مجالات التاريخ وعلم السكان ، يكرّس
جهوده لدراسة التراجع السكاني في العالم الغربي ، ويشدد على
ضرورة سياسة جريئة تعيد النخلة الى الاسرة ، بوصفها الخلية
الاساسية للمجتمع والديمقراطية .

محتويات الكتاب

صفحة	
٥	تقديم بقلم ميشال بريجان
٩	هل يوجد صراع بين الديمقراطية والحريات
١٧	الاسس الاقتصادية للبرالية
٣٣	فصل السلطات في الديمقراطية اليوم
٥٩	الديمقراطية والتسيير الذاتي
٥٩	الايديولوجيا والديمقراطية
٧٩	الجامعة والديمقراطية
٨٥	المعاقون والمجتمع
٩٣	الاقليات والديمقراطية
	حول القرار السياسي الاجنبي
١٠٧	التخطيط والديمقراطية
١٢٣	الاقليمية ، القومية ، الدولة والديمقراطية
١٣١	العائلات والمتحدات ، الاسس التاريخية للديمقراطية
١٤٩	اشارات خاصة بحياة الكتاب واعمالهم

Biblioteca Alessandrina



0366731

0366731